



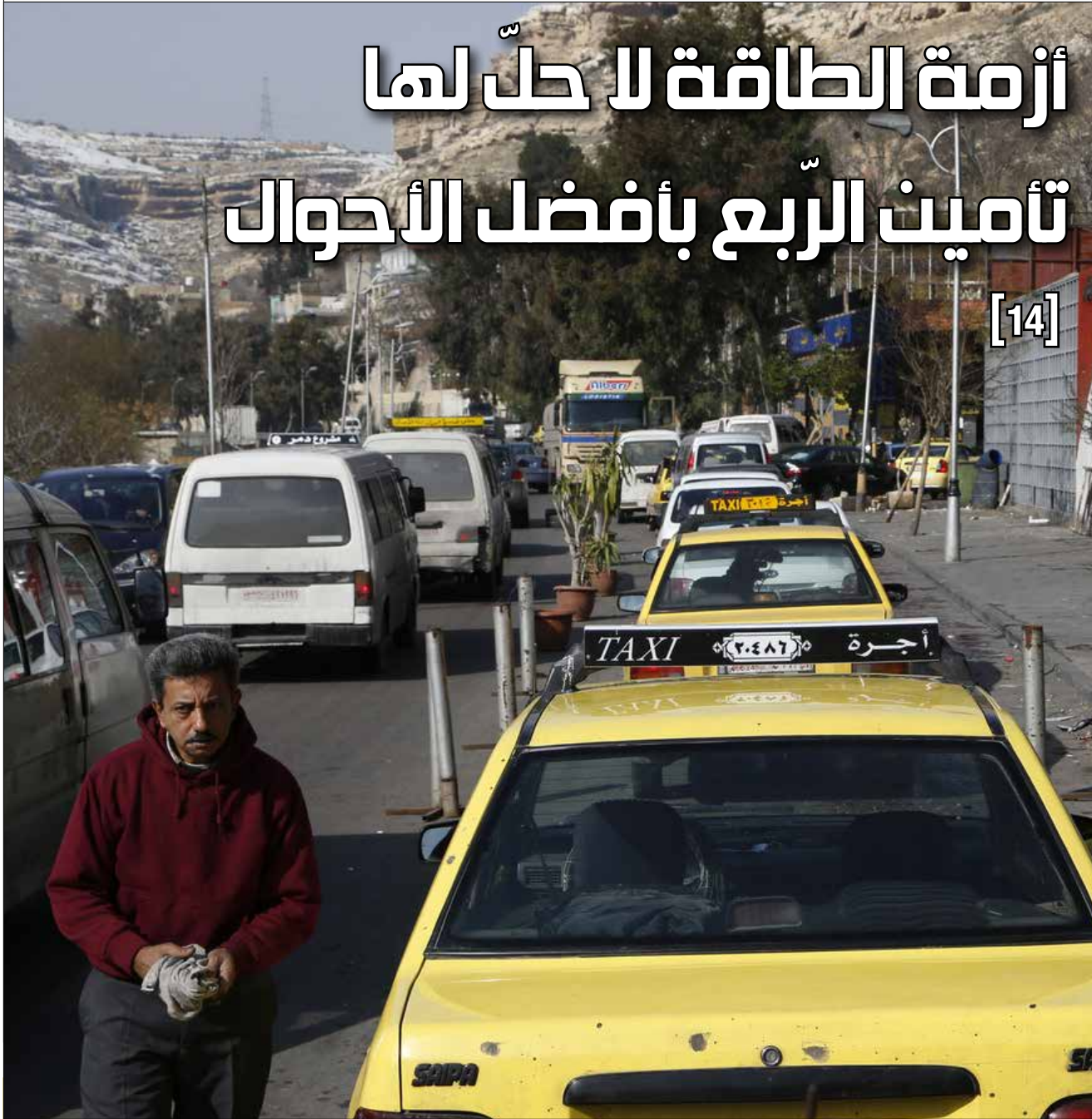
كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «3120598 11 00963» • بريد الكتروني: general@kassioun.org

أزمة الطاقة لا حل لها تأمين الربع بأفضل الأحوال

[14]



الافتتاحية

نحو استقلال ناجز!

تمرّ الذكرى الخامسة والسبعون لجلاء آخر جنود المستعمر الفرنسي عن الأرض السورية في وقت تعيش فيه البلاد حالة شديدة الصعوبة والكأربية على مختلف الصعد.

إنّ صعوبة الظروف التي تعيشها سورية وشعبها، هي بالذات ما تجعل من استحضار ذكرى الجلاء ودروسه الكبرى حاجة ملحة وأنية وراهنة، وبخاصة تلك الدروس التي كرّسها وعمّدها بالنضال والدم أباء الجمهورية الأوائل، ابتداء من الشهيد يوسف العظمة ومروراً بقيادة الثورة السورية الكبرى وعلى رأسهم قائدها العام سلطان باشا الأطرش.

في مقدمة الدروس المستخلصة أنّ الجلاء واستقلال سورية قد تحقق بالتضافر بين عاملين أساسيين:

أولاً: بفعل التوازن الدولي الناشئ بعد الحرب العالمية الثانية، والذي أضمن الطرف الدولي الملائم لكي تصل نضالات شعوب العالم الثالث الساعية إلى التحرر من الاستعمار نحو تحقيق ذلك التحرر بمستواه السياسي. ولعل بين أول التعبيرات السياسية عن التوازن الدولي الجديد هو الفيتو الذي رفعه الاتحاد السوفييتي بتاريخ 16 شباط 1946 لمصلحة سورية، ضد مقترحات الاستعمار الفرنسي الذي كان يسعى إلى المماطلة في الخروج من الأرض السورية. وهذا الفيتو كان أول فيتو في تاريخ مجلس الأمن!

ثانياً: يخطئ كثيراً من يعتبر أنّ العامل السابق، أي: التوازن الدولي الناشئ في حينه، هو المسؤول الأول والأخير عن الاستقلال والجلاء، حقيقة الأمر هي أنّ التوازن الناشئ كان تأميناً للشرط الخارجي للجلاء، ولكن الشرط الداخلي عبر مقاومة المستعمر ورفع تكاليف وجوده إلى الحد الأقصى كان مؤمناً في سورية بأفضل وأعمق شكل ممكن على يد الشعب السوري وبقيادة الأباء المؤسسين. ولعل أهم الأدلة على ذلك هو أنّ تأمين الشرط الخارجي كان مشتركاً بالنسبة لكل الدول المستعمرة، ولكن مع ذلك فإنّ سورية كانت أول دولة في العالم بأسره تال استقلالها، وذلك بالضبط لأنّ سورية استقبلت المحتل في معركة ميسلون وما سبقها من معارك باتجاه الساحل، وما تلاها خلال الثورة السورية الكبرى وما بعدها.

الظروف التي نعيشها اليوم، تشابه بطريقة ما الظروف التي عاشها السوريون في النصف الأول من القرن الماضي، إذ تعود مهمة توحيد البلاد وإنجاز استقلالها عن الأجنبي بالمعنى السياسي لتقف على قمة جدول الأعمال، ولكن بشكل أكثر عمقاً وتعقيداً، فما أثبتته التاريخ هو أنّ الاستقلال الأول كان استقلالاً بالمعنى السياسي العام، ولم يتحول إلى استقلال كامل بالأبعاد المختلفة وعلى رأسها الاقتصادي - الاجتماعي.

ما جرى في سورية، وفي معظم بلدان العالم الثالث، هو أنّ الاستعمار خرج من الباب، ليعود من شباك الاقتصاد عبر الاستعمار الحديث الذي تهددت معه بالتدريج أنظمة النهب والقمع وعبر الخضوع لوصفات «المؤسسات الدولية». وبذلك باتت شعوب العالم الثالث تنهب من الناهبين الدوليين الغربيين أنفسهم، ولكن ليس عبر السطو المباشر كما كان الحال خلال الاستعمار القديم، بل عبر منظومات متنفذة تحكم تلك الشعوب وتقمعها وتسرقها لحسابها وحساب الناهبين الدوليين الكبار.

إنّ إنجاز الاستقلال الثاني يتطلب كما الأول شرطين معاً، خارجياً وداخلياً؛ الخارجي متعلق بتوازن دولي يحجّم قدرة الناهبين الدوليين على التدخل في الشأن السوري، وهذا التوازن يجد تعبيره الواضح في القرار 2254 بالذات، والذي يشبه إلى حد بعيد أول فيتو في مجلس الأمن. أما الداخلي فيحتاج إلى تضافر القوى الوطنية من جميع الأطراف، وتعاونها ليس في المجال السياسي فحسب، بل وفي مجال البرامج الوطنية الاقتصادية الاجتماعية المتكاملة، التي تنهي مرة وإلى الأبد التجارة بالاشعارات الوطنية على حساب لقمة الناس وكرامتها، وتوحد النضال الاقتصادي الاجتماعي مع النضال الوطني والنضال الديمقراطي في كلّ واحد، لأنّ هذه الجوانب لا انفصال بينها إطلاقاً، ومن يحاول الفصل بينها إنما يفعل ذلك منافقاً بغرض التلاعب بالناس والعمل ضد مصالحها...

شؤون عربية ودولية



التصعيد الأمريكي

18

شؤون محلية



حماية المستهلك بين العقوبات والإيرادات

11

ملف «سورية 2021»



لم يعد «2254» أداة لتجاوز الأزمة فحسب

06

شؤون عمالية



لا تنتظروا مفاجأة بزيادة الأجور بأية لحظة!

02

قرار مجحف بحق الموظفين

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



لا تنتظروا مفاجأة بزيادة الأجور بأية لحظة!

على ضوء الكلام والحديث الواسع على مواقع التواصل الاجتماعي، وعلى ضوء ما يعرضه النقابيون، في مداخلاتهم وأحاديثهم عن ضرورة تحسين الوضع المعيشي للعمال، ومن في حكمهم، وأن الوضع المعيشي للمذكورين لم يعد يحتمل، وهم بحاجة إلى مساندة الحكومة لهم في تأمين متطلباتهم الضرورية، التي تجعل إمكانية استمرارهم على قيد الحياة ممكنة، واستناداً إلى الوضع العمالي المعيشي المزري الذي تحدث عنه النقابيون في مؤتمراتهم، بشرتنا القيادة النقابية بخبر مفاده: أن ننتظر زيادة الأجور في أية لحظة، ومؤخراً أعلنت الحكومة أنها بصدد دراسة أوضاع الأجور، وستجري مقارنة لها، وبعد ذلك يجري التفكير باحتمالية زيادة الأجور، وأضافت الحكومة بأن متممات الراتب لن يطراً عليها تعديل ما عدا الحوافز الإنتاجية.

هذا الكلام الصريح والواضح من قبل الحكومة حول الأجور يناقض ما تحدثت عنه القيادة النقابية سابقاً حول الأجور، وأنها ستزاد في أية لحظة وما علينا سوى الانتظار والترقب، ويبدو أن الانتظار سيطول، ويبدو أن الكلام حول تحسين العلاقة التي يقال عنها تشاركية بين الحكومة والنقابات وهي كذلك ما عدا حقوق العمال ومصالحهم ستذهب أدراج الرياح مع التصريح الأخير للحكومة.

إن ما يذكره النقابيون في مداخلاتهم حول الوضع المعيشي، وما يأتي على لسان المنظمات الدولية بأن 60% من الشعب السوري على حافة الجوع، هي بمثابة إنذارات عالية الصوت، تشير إلى قضية سياسية واجتماعية شديدة الخطورة، وبمعنى آخر: إن سياسات الإفقار الممنهج التي اتبعت وما تزال تتبع، تؤسس مرة أخرى لإعادة إنتاج الأزمة بكل عناصرها السابقة، يضاف إليها الجوع والحاجة بسبب غلاء الأسعار وارتفاعها المستمر، الذي لا يتوقف والأسعار لها حكاية أخرى مع الحكومة، التي تشنّف أذاننا باستمرار، بأنها تتخذ ما يلزم من إجراءات تحد من ارتفاعها والتهاب حرارتها، ولكن واقع الحال يقول: برغم كل الزخم الإعلامي حول أن الحكومة تقوم بإجراءات، فإن الأسعار في كل يوم تطلق، ولن تستطيع الحكومة الإمساك بها وإعادتها إلى وضع يتناسب مع المداخل الهزيلة التي يعتاش الفقراء عليها، وأوصلتهم إلى حافة الجوع، كما يقول الواقع المعاش، وليس التقارير والتصريحات فقط.

إن تطورات الوضع المعيشي عند أغلبية الشعب السوري لن تبقى دون ردات فعل، تمكن الفقراء من الدفاع عن لقماتهم المستباحة بكل أشكال واللوان الاستباحة، فكيف ستكون المفاجأة عندها؟ سنعيش ونرى!



أصدر رئيس مجلس الوزراء بتاريخ 2021/2/23 قراراً يقضي بإلغاء التفويض الممنوح للوزراء بشأن إعادة العمال والموظفين إلى أعمالهم وتوجيه جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية لعدم رفع أية طلبات تتعلق بإعادة أي عامل «مستقيل - مصروف من الخدمة - معتبر بحكم المستقيل» إلى الخدمة تحت أي ظرف كان.

■ ادیب خالد

وبسبب الأحداث الأمنية التي عاشتها أغلب المدن والمناطق السورية وإغلاق بعض المناطق تمت محاصرة آلاف العمال والموظفين، ومنعتهم الحرب من الذهاب إلى أعمالهم، وبدلاً من أن تتم مراعاة ظروف هؤلاء، خاصة أن قوة القاهرة لا يد لهم فيها هي من حالت دون ذهابهم إلى أعمالهم، إلا أنه كانت تصدر قرارات من مؤسساتهم باعتبارهم بحكم المستقلين بحجة غيابهم عن أعمالهم خمسة عشر يوماً متصلة.

وبعد إعادة سلطة الدولة إلى أغلب المناطق راجع هؤلاء العمال مؤسساتهم، وأعلنوا عن رغبتهم في استكمال أعمالهم، ناهيك عن الظروف الاقتصادية الصعبة ومآسي الحصار والجوع والبطالة التي تعرضوا لها. هناك من عاد فعلاً إلى عمله بناء

على قرارات مجلس الوزراء السابقة، ولكن مع هذا القرار الجديد أغلق آخر باب يوجه هؤلاء لإمكانية عودتهم إلى أعمالهم، ما يعني أنهم خسروا عملهم، وباتوا عاطلين عن العمل لسبب لا يد لهم فيه، وتمت تصفية حقوقهم التأمينية عن السنوات السابقة، وذهب تعبهم لسنين هباءً منثوراً.

هناك قرار من مجلس الوزراء رقم 15/317 تاريخ 2015/7/8 يعد العمال المحاصرين في المناطق الساخنة بحكم المخطوفين، وبالتالي إذا كان الموظف بحكم المخطوف فكيف تتم محاسبته ومعاقبته ومنعه من العودة إلى عمله، وفوق ذلك يتم حرمانه من مستحقاته وحقوقه التأمينية؟!

مشكلة الموافقات الأمنية

هناك فئة من العمال قدموا طلبات إعادة إلى أعمالهم، ولكن لم تأت الموافقة الأمنية لهم، وتم فصلهم من عملهم بشكل غير قانوني

وغير دستوري، فقانون العاملين في الدولة رقم 50 لعام 2004 لم ينص على الموافقة الأمنية كشرط للتعيين في الوظائف العامة، فبناءً على ماذا يتم حرمان موظف من عمله؟

مشكلة أخرى يعاني منها العمال والموظفون الذين عادوا إلى أعمالهم، حيث ترفض الإدارات اعتبار مدة غيابهم السابقة والتي تتجاوز «4 أو 5 سنوات» في بعض الحالات، والتي تعود «لقوة القاهرة» لا يد لهم فيها من سنوات الخدمة، وترفض الاشتراك عنهم عن تلك المدة في مؤسسة التأمينات وتحرمهم من الترفيعات الدورية للرواتب والأجور.

رأي مجلس الدولة

لم يجد العمال من جدوى سوى التوجه نحو القضاء لطلبهم يحصلون حقوقهم، وهناك دعاوى في القضاء الإداري في هذا الشأن «احتساب مدة الحصار من سنين الخدمة»

إلا أن القضاء الإداري يرد هذه الدعاوى باعتبار أن طلبات العمال غير محقة! مع العلم أن أغلب قرارات إعادة العمال إلى أعمالهم تنص على أن إعادة التعيين لا تعتبر تعيناً جديداً، وتلغى كافة القرارات السابقة الصادرة بحقهم، والمتعلقة باعتبارهم بحكم المستقلين، وبالتالي يجب أن تلغى كافة الآثار القانونية لهذه القرارات طالما أنه تم إلغاؤها بأثر رجعي.

أخيراً

يعاني القطاع العام من نقص في اليد العاملة، ومن المستغرب أن يستغني عن عماله الذين يملكون الخبرة والدراسة لسنين طويلة في مجالاتهم، وبالتالي يجب مراعاة ظروف هؤلاء والتخفيف عنهم والاستفادة من خبراتهم والمحافظة على حقوقهم لا أن تجري معاقبتهم لذنب لا يد لهم فيه.

الطبقة العاملة وذكري الجلاء!



التدخل العسكري من البلاد، ودفع البلاد باتجاه نظام يحقق أعلى مستوى من العدالة الاجتماعية مع أعلى معدل نمو، وهذا يحتاج إلى إرادة وفعل للحركة النقابية والطبقة العاملة السورية، ودور تتوفر فيه الشروط الضرورية لتستعيد الحركة النقابية ألقها الذي لعبته تاريخياً، والذي يمكن أن تلعبه في هذه الظروف المعقدة والمركبة إن أرادت ذلك، حيث الصراع على أشده من أجل مستقبل سورية، لكي تكون دولة ديمقراطية مقاومة للمشاريع الإمبريالية وحلفائهم في الداخل، من فساد ولصوص نهبوا خيرات شعبنا، وعاثوا في الأرض فساداً. إن الاحتفال الحقيقي بالجلاء اليوم، وفي خضم الأزمة التي تهدد كل الإرث الوطني، يتجسد في ظروف سورية اليوم برسم مرحلة الجلاء الجديدة الذي يعد التغيير الوطني الجذري العميق بوصلتها.

هذا الدور المتجذر في وجدانها كانت الغاية منه أن تبقى الطبقة العاملة والحركة النقابية على الحياد، واستخدامها عند الضرورة التي تقتضيها مصالح هذه السلطة أو تلك، وليس ما تقتضيه مصالحها الوطنية والطبقية. ومن خلال السياسات الاقتصادية الليبرالية عبر السنوات الفائتة تعرضت مصالح هذه الطبقة للكثير من السطو والتهيش الذي أنهك حياة العمال والشعب السوري واقتصاده الوطني، وأنتج الكثير من الأمراض والأزمات التي يصعب التخلص منها بسهولة، وتحمل في طياتها خطر تهديد البلاد بوجودها. إنهاء الأزمة الوطنية إن استحقاق اليوم يشبه إلى حد بعيد استحقاق الجلاء، ولكن بمستوى أعلى، فالاستحقاق أمام الحركة النقابية والشعب السوري هو إنهاء هذه الأزمة الوطنية، والحفاظ على وحدة البلاد، وإخراج كافة أشكال

التاريخ الذي صنعه العمال السوريون

اكتشف العمال وعبر التجربة، أن الرأسمالية هي العدو الأول لمصالح الطبقة العاملة وحقوقها، وبالتالي لابد من النضال ضد كل من يمثل الرأسماليين، واكتشفوا أيضاً أن الاستغلال ليس له وطن أو دين، إن التاريخ الذي صنعه العمال السوريون بعزيمتهم وإبرادتهم النضالية العالية التي لم يحنها إخفاق هنا أو كبوة هناك، ومحاولات عدة قوى السيطرة على النقابات من قوى السلطة الرسمية التي حظرت عليها الاشتراك بالمظاهرات أو الاجتماعات، وقوى البرجوازية الوطنية ممثلة بأصحاب العمل، ورغم المغريات التي قدمت للحركة النقابية والحركة العمالية، والتهديد والوعيد لها من أجل تحييد الطبقة العاملة والحركة النقابية على أن يكون لها دور فاعل في تقرير مصير البلاد،

الكادحين، وما كانت الحركة النقابية لتحقيق هذه المكاسب التي حققتها لو كانت تخضع لإملاءات من خارجها، سواء من أرباب العمل أو الأجهزة الحكومية التي فرضها الاستعمار الفرنسي على رقاب العباد، ولما كانت قادرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالشؤون السيادية للحركة النقابية، وخاصة فيما يتعلق بحياتها الداخلية، وحقوق ومصالح من تمثلهم، العمال وكافة الكادحين الفقراء.

لقد اكتسبت الطبقة العاملة والحركة النقابية أهم تجاربها على الرغم من مرارة الفقر وصعوبته وسطوة الاستغلال الرأسمالي والحكومات البرجوازية التي نصبها الاحتلال الفرنسي، وما كانت تمارسه من قمع وسجون واعتقالات، حيث خاضت الحركة النقابية والطبقة العاملة أصعب المعارك الوطنية والطبقية مع القوى الصاعدة للاستعمار، والتقدمية المناهضة للاستعمار، وأصبحت الحركة النقابية فصيلاً هاماً من فصائل حركة التحرر الوطني في مواجهة المستعمرين محتلي البلاد.

عملت الطبقة العاملة السورية في ظروف صعبة دون حماية في ظل قانون الحرف العثماني. أما الوعي الطبقي التنظيمي للعمال فقد بدأ يتشكل مع بدايات دخول الصناعات الحديثة إلى البلاد، وظهور علاقات الإنتاج الرأسمالية، ففي أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات من القرن الماضي ظهرت عشرات المؤسسات الصناعية الجديدة، منها: البيرة والإسمنت والسجائر، إضافة إلى توسيع العديد من المصانع والمعامل، والتي منها: معامل النسيج والنظير والصابون والمطاحن.

تحقق الجلاء في أواسط نيسان من عام 1946، وبهذا يعتبر الجلاء من أهم القضايا الوطنية التي تم إنجازها خلال القرن الماضي من تاريخ بلادنا منذ معركة ميسلون، وانطلاق الثورة السورية الكبرى، أما الحركة العمالية في سورية فلم تكن بعيدة عن مجرى الحركة الوطنية في البلاد، وكانت الحركة العمالية جزءاً مهماً من الحركة الوطنية المناهضة للاستعمار الفرنسي القابع على صدور الشعب.

■ نبيل عكاز

حيث استطاعت في ثلاثينات القرن الماضي تأسيس تنظيمها النقابي من خلال تسليحها واستخدامها لأدواتها المعروفة والمجربة في كافة الحركات العمالية في العالم، من الاعتصامات والإضرابات والاحتجاجات المختلفة بما فيها المظاهرات من أجل حقوقها المعيشية من أجور وغيرها، وكذلك حقوقها التشريعية في قانون عمل يضمن حقوقها كافة، من حيث تحديد ساعات العمل وإجازة مدفوعة الأجر وتأمين المعالجة الطبية للعمال وتعويض مجز عند نهاية الخدمة، وكذلك منع التسريح التعسفي وحققها في تأسيس تنظيمها النقابي، وبعبء نشوء الحركة النقابية تحققت العديد من المكاسب في ظل الصراع ضد الاستعمار الفرنسي، والصراع من أجل تحسين مستوى معيشة الطبقة العاملة، عبر الكفاح من أجل زيادة الأجور ومن أجل ثماني ساعات عمل وغيرها من الحقوق التي حققتها، وبهذا اكتسبت الحركة النقابية وزناً حقيقياً خلال الصراع ضد الاستعمار الفرنسي، وفي الصراع من أجل تحسين مستوى معيشة الطبقة العاملة وكافة

الطبقة العاملة



الأرجنتيين تدعو إلى محادثات جديدة بين عمال النفط والشركات

دعت وزارة العمل الأرجنتينية لإجراء محادثات جديدة بين عمال قطاع النفط وأكبر الشركات المنتجة للنفط في البلاد، بعد إعلان نقابة العمال البدء في إضراب عام، بعد المطالبة بزيادة الأجور، وفشل التوصل إلى اتفاق خلال المفاوضات. حيث قام العمال في قطاع النفط- بما في ذلك أولئك الذين يعملون في منطقة فاكا مويرتا المتزامية الأطراف في الأرجنتين، وهي واحدة من أكبر احتياطات النفط الصخري في العالم- في البدء بالإضراب، ويطلب اتحاد عمال قطاع النفط والغاز الذي يضم أكثر من 24000 عضو بزيادة للأجور بنسبة 30% في أجورهم لعام 2020 لمواكبة التضخم الكبير الذي اجتاحت البلاد.



إضراب مكاتب البريد في الجزائر

دخل عمال وموظفو مكاتب البريد في عدد من محافظات الجزائر في إضراب عام، حيث توقفت كافة الخدمات المقدمة على مستوى تلك المرافق العمومية، ورفع العمال المضربون عدة مطالب إلى الجهات الوصية من أجل تلبية احتياجاتهم، وتنمحو المطالب حول ضرورة تحسين الظروف المهنية والاجتماعية للعمال، وإعادة النظر في منظومة الأجور والترفيعات ومختلف التعويضات والحوافز. وقد جاء هذا الإضراب الاحتجاجي بشكل عفوي وبمبادرة عمالية صرفة، نتيجة غياب مكتب النقابة الوطنية، وضعف دورها في تحصيل حقوق العمال. هذا وكانت نسبة الاستجابة للإضراب قد ناهزت 70% في مختلف مراكز البريد الموزعين في المحافظات، ولم يستبعد أحد المسؤولين مواصلة الإضراب خلال الأيام المقبلة.



أسبوع على إضراب عمال بلدية الكوت

دخل إضراب عمال بلدية الكوت العراقية يومه السادس على التوالي، وقدم العمال رسالة اعتذار إلى الأهالي جراء انتشار النفايات، ودعوا الجميع إلى مساندتهم والوقوف معهم للمطالبة بحقوقهم المشروعة. هذا وقدم أحد أعضاء البلدية استقالته تضامناً مع مطالب العمال، يقول العمال المضربون «اعتصامنا وتعطيل العمل والدوام هو لشعورنا بالظلم الذي لحق بنا وعائلتنا طوال السنوات الماضية، حيث لم نثبت على الملاك، ورواتبنا قليلة ومتقطعة، بينما بنى الناهبون إمبراطوريات من الأموال والتخمة في الرواتب والمخصصات وأهملوا هذه الشريحة المسحوقة، شريحة عمال البلديات التي يفترض أن تحصل على رواتب مجزية تتناسب مع حجم الخدمات التي يقدمونها». وأكد مدير بلدية الكوت أن «إدارة البلدية وجميع كوادرها يقفون مع مطالب الإخوة العمال، لاسيما وأنها مطالب مشروعة تتعلق برواتبهم وضرورة تحسينها وصرقتها في الموعد المحدد».



3000 عامل بمؤسسة تهيئة الري في إضراب

نظم ما يقارب عن 3000 من عمال المؤسسة الوطنية لتهيئة الري في الجزائر وقفة احتجاجية أمام مقر المؤسسة، طالبين تحسين أوضاعهم، خاصة فيما يتعلق بالأجور المتأخرة منذ سنتين. وطالب عمال المؤسسة الوطنية للري، ببدء العمل بمشروع خنشة الكبير الذي يزود الفلاحين في الولاية بالري، ويعود بالفائدة على العمال والقطاع الفلاحي بولاية خنشلة، حيث يقول العمال: إن المشروع جمد منذ 2020، هذا ويعاني العمال من عدم تقاضي أجورهم منذ ثلاثة أشهر، خاصة وأنهم مقبلون على شهر رمضان ومصاريف ملابس العيد لأطفالهم، وطالبوا بالإسراع في حل مشاكلهم ومطالبهم وتحسين ظروفهم المعيشية.

الحركة العمالية سنوات 1925-1927 /2/



تواصل «قاسيون» نشر الحلقة الثانية حول الحركة العمالية زمن الثورة السورية الكبرى ضد الاستعمار الفرنسي سنوات 1925-1927.

■ أيفان علي

الدوريات العمالية تقاوم القمع الاستعماري

في أيار 1926 أصدر المفوض السامي الفرنسي القرار 276 الذي يستهدف منع الأحزاب الوطنية والنقابات.

ورغم هذا، وفي أول تموز أعلن عمال الترامواي والكهرباء إضراباً لتحقيق مطالبهم في زيادة الأجور، وتعويضات طوارئ العمل. وكان الإضراب مركز اهتمام «لجنة تنظيم العمال في النقابات». وعرف أعضاء اللجنة كيف يستفيدون من جو الثورة السورية ومن تفاقم وضع الشغيلة. واستطاعوا أن يتواجدوا في مختلف أماكن تواجد العمال، وأن يطرحوا وجهات نظرهم، وأن يقاوموا خصوصاً محاولات كسر الإضراب، فشكّلوا دوريات عمالية لهذا الغرض، وأخذوا يجمعون التبرعات من أجل العمال المضربين، ويتواجدون في طليعة المتظاهرين، ويتصدون لمقاومة رجال الاستعمار الفرنسي.

واستطاع أعضاء اللجنة، رغم أنهم أقلية، دفع قطاعات عمالية أخرى لإعلان إضرابات تحمل المطالب الخاصة للعمال، وتتضامن مع عمال الترامواي، وتقف في وجه الاستعمار الذي يقع الثورة السورية. وبين 19 و22 تموز «وكان إضراب الترامواي لا يزال مستمراً»، قامت إضرابات في المطابع من أجل زيادة الأجور. فزيت الأجور. وفي 21 تموز نفسه أضرب عمال الأحذية تضامناً مع عمال شركة الترامواي والكهرباء، وأصدروا بياناً مشتركاً طالبوا فيه بزيادة أجورهم 25%، تدفع على أساس الجنيه المصري، لأن قيمة الفرنك كانت قد هبطت كثيراً.

حملة شعبية للعمال

في 23 تموز، أذاعت لجنة تنظيم النقابات

بياناً دعت فيه جميع العمال إلى الإضراب العام تأييداً للمضربين. ولبنى نداء اللجنة عمال المطاعم، والخباطون، وعمال المطابع، والنجارون، والحدادون، وعمال الأفران، وصناعة الأخشاب، وصناعة الدخان. ونظمت اللجنة حملة شعبية واسعة تأييداً للمضربين رافقتها حملة تبرعات. وحقق العمال أكثرية مطالبهم، وانتزعوا 60% من الزيادة التي طالبوا بها. حتى 27 تموز.

مقاومة كاسري الإضراب

اعتباراً من أيار إلى أيلول لم تتوقف الإضرابات العمالية، التي كانت تشتعل بين الحين والآخر، وبلغت أوجها في آب 1926. كان من أشهر تلك الإضرابات: إضراب عمال النسيج، والسكك الحديدية في حلب، وعمال وموظفو الحافلات الكهربائية ومعامل الطاقة، وعمال الميناء، وعمال المطابع، والحدّاقون، وعمال الأخشاب والتبغ في لبنان وحلب وبيروت ودمشق، وعمال الموبيليا في بيروت، وعمال الميناء، وعمال الجلود. تجلّت قوة المضربين بالاصطدامات التي حدثت بينهم وبين كاسري الإضراب والشرطة. ومن أمثلة هذه الاصطدامات: إعلان أحد كاسري الإضراب عن عزمه على خرق قرار الإضراب وإصلاح التمديدات الكهربائية إلى بيت قائد جيوش الاحتلال الفرنسي. وعندما غادر البيت حجزه المضربون، الذين كانوا له بالمرصاد، ولكن الشرطة انقضت عليه واعتقلت ثلاثة من العمال، الذين سرعان ما حررتهم جموع العمال الغاضبة.

كان السبب المباشر للإضرابات المتكررة في سورية، الانخفاض الفجائي لقيمة الأجرة الحقيقية. وهذا مما اضطر العمال للمطالبة بزيادة أجورهم. كما أنهم طالبوا أيضاً بوضع قانون العمل وغيرها من المطالب العمالية. وبعد حل الإضراب العام الكبير، شتّتت سلطات

الاستعمار حملة اعتقالات واسعة بين العمال المضربين، والذين حرّصوا على الإضراب. من بين المعتقلين كان ثلاثة من أعضاء لجنة تنظيم النقابات، هم: زهران الغريب. نسيم الشمالي. جورج عيان. وقد أبعدت السلطات هؤلاء الثلاثة بالذات إلى السجن في جزيرة أرواد. وهناك التقوا بفؤاد الشمالي، رئيس «اللجنة»، وقادة الحزب الشيوعي الآخرين.

الحركة في حلب وحمص

انتقلت عدوى الإضراب إلى مدينة حلب، حيث أضرب عمال الخطوط الحديدية. وقد نفذت السلطات، كما في بيروت، حملة اعتقالات واسعة وتسريحات شملت القائمين على الإضراب لكي تمنع نهائياً عدوى الإضرابات. ولكن ذلك لم يحد من عدوى الإضرابات، ولم تنثر سياسة التوازن الاقتصادي المتبعة بين المستثمرين والمستثمرين. إذ سرعان ما قرر مالكو مصانع النسيج في حمص في 4 تشرين الأول 1926 تخفيض أجور عمالهم بنسبة كبيرة. ولم تجد نفعا تهديدات أصحاب مصانع النسيج بإغلاقها، إذا ما استمر العمال في الإضراب. كما حاولوا إرهاب العمال عن طريق تشغيل العاطلين عن العمل، حتى يخاف العمال المضربون ويعودوا إلى عملهم. حققت حركة الإضراب نصراً ملحوظاً في حلب. فإن عمال النسيج المضربين في أوائل تشرين الأول نالوا معظم مطالبهم، بعد أن تشكلت محكمة من قبل السلطات كانت مضطرة لأخذ واقع الوضع السياسي والثورة المندلعة في الجنوب بعين الاعتبار. ولكن حكم المحكمة بزيادة الأجور 17,5% ساري المفعول لمدة شهر ونصف فقط، ويمكن أصحاب المعامل من سرقة هذا النصر، الذي حققه العمال، والعودة إلى الوضع السابق بعد انقضاء شهر ونصف.

وإن سبب الأزمة الاقتصادية في سورية الكامنة في السياسة الاقتصادية التخريبية للمستثمرين الفرنسيين، جعل من الضروري اتخاذ كل حركة اقتصادية في ذلك الحين طابعاً سياسياً موجهاً ضد الاستعمار الفرنسي.

وهذا الطابع السياسي برز على العموم أيام النضال المسلح زمن الثورة السورية.

إضراب عمال الغزل والحديد في دمشق لم يؤد تراجع الكفاح الوطني المسلح إلى تراجع النضال الطبقي للعمال. فقد استمرت الإضرابات العمالية بامتناع عمال الحديد في حزيران 1927 عن العمل لمدة عشرين يوماً. فقد وجد في دمشق ما يزيد عن 2000 عامل اشتغلوا في غزل الحديد ونسجته على الأنوال الفنية. وتوزع هؤلاء العمال إلى أقسام: فمنهم الغزل والحائك والمسدّي والملقي كما يسمونهم بلسان الحرفة. فالغزل كان يأخذ مياومة قدرها 20 قرشاً فضياً. وقد اجتمعت آراء الغزّالين على رفع احتجاجهم الضروري، ولو بالتقدير. وعندما لم يلقوا أذناً صاغية من قبل معلمهم بادروا إلى الإضراب عن العمل. وسرعان ما سرت روح الإضراب إلى عمال الحياكة وقسم من عمال السدي الذين تقاضوا أجوراً وصلت إلى 40 - 45 قرشاً فضياً.

وتوقفت بذلك تجارة الأقمشة الوطنية. ومع أن هذا الإضراب أدى إلى توقف تجارة الأقمشة الوطنية، إلا أن المعلمين ظلوا متمسكين بعدم منح العمال الزيادة المطلوبة، وأصروا على احتكار الربح بمفردهم وحرمان العمال من جزء منه. فاحتج السواد الأعظم من المعلمين على الإضراب وعللوا قلة الأجور بركود الأسواق وقلة الطلب إلى مصر. ثم أعلنوا بأسلوب ديماغوجي أنهم لا يخافون من إضراب العمال، لأن البضائع المكسدة في مستودعهم تكفي لتغذية السوق لمدة سنة. ولكن أقلية من المعلمين اعترف بشوعية مطالب الغزّال دون الحائك والمسدّي. وكان انقسام تجار النسيج في صالح العمال، الذين انحازوا إلى الفريق المؤيد لهم لتعميق شقة الخلاف بين التجار.

لم تستطع السلطات تجاهل الأمر، وخشيت من سوء العاقبة وتعقد الأمور، لاسيما ولعلعة رصاص الثورة السورية كانت لا تزال ترن في الأذان، وهي أحوج ما يكون إلى الهدوء. فطلبت من التجار إيجاد الحل اللازم لإضراب العمال.

نوستالجيا.. وفشة خلق.. وشوية سياسة في ذكرى الجلاء



إلى الخلف، مهما كانت الذريعة، يعني ببساطة، النضال ضد الاستعمار هو ليس مجرد قرار من أحد، بل هو قانون موضوعي في الحقل الاجتماعي بدلالة تكراره في التاريخ، وعند كل الشعوب بلا استثناء، يعني مهما كانت الذريعة، الحنين تبعكم تفكير رجعي، يعني موضة زائلة تعطي فيها حداثة وتنوير ومدنية، وبنفس الوقت تدعو إلى الوصاية أو تبررها، وتأسف على خروج الاحتلال الفرنسي، وتسخر من حارب المستعمر... وكما تعتبر الحركة الاحتجاجية السلمية، ظاهرة تاريخية، وحفاً مشروعاً للشعب السوري في سعيه إلى التغيير ضمن شرطه التاريخي الخاص به، بعد أن وصلت التناقضات إلى ذروتها، فإن مواجهة الاستعمار الفرنسي، كانت ضرورة تاريخية، وكانت حقاً مشروعاً يستحق الاحتفاء بها، والتذكير برموزه، وتقديرهم...

يا فهم: الناس المحبطون واليائسون من سياسات وسلوك الأنظمة ينطلقون من تجربتهم الملموسة والآنفة فقط، ويظهر هذا المزاج كرها بالأنظمة، وليس حباً بالوصاية والاحتلال والتدخل الخارجي كما تظن، مشكلتهم أنهم لا يجدون بديلاً ملموساً عن هذا إلا ذلك، بعد أن فعل الإعلام المهيمن ما فعله، وهم كذلك، ليس لسوء أو جهل فيهم، بل لأنهم ابتلوا بأمثالك من نخب سياسية-إعلامية غيبية وحمقاء وجاهلة، أو ارتزاقية، أو نخب استقالت من أداء دورها الوظيفي، فمهمته المفترضة أيها السياسي الجاهل، والمحلل الإستراتيجي، والصحفي، ليست الدعوة إلى الوصاية تلميحاً أو تصريحاً، أو التحسر على احتلال فرنسا.. واختراع الآلة البخارية في عصر الثورة الرقمية، بل هي إبداع الحلول الحقيقية، من خلال المعرفة، والعلم وأدواته، من تحليل واستنتاج وتجربة، ومن خلال الكفاح...

تعتبرون ذلك نوستالجيا «حنين إلى الماضي»؟ نعم، هو بالضبط كذلك، ولكنه حنين إلى نموذج يوسف العظمة في التاريخ، بوجه نموذج من جر عربة غورو بعد أن فك رسن البغال، تعتبرون ذلك تخلفاً، لكم ذلك... دون أن تنسوا أن عكال الأطرش، وعمامة الأشمر، وطاقيّة فارس الخوري، وعباءة الدقوري.. أكثر مدنية وحداثة وتنويراً وعلمانية وثقافة من كل «اللعي» الثوري، المعطوف على التحسر على الاستعمار، الذي تتحفوننا به صباح مساء.

و«أخيراً» ما حدا يتفصحن ويعمل حالي مؤرخ، ويقلّي، أنت تدافع عن خريطة سايكس بيكو سورية حسب المستر بيكو هي ست دويلات، أفضل المشروع رجال سورية ونساؤها من بيان دور إلى السويداء، ولم يسمحوا للمشروع أن يكتمل، وسورية الحالية هي نتاج توازن قوى دولي، وتوازن داخلي سوري، فُرِضَت آنذاك على الفرنسيين وعملائهم فرضاً، نعم فرضاً... وإذا مانك مصدق اقرأ ديغول.. أي نعم ديغول ما حدا غيرو.

وإذا بعدك محتار، ما بقي عندي حكي غير أنو قولك:

لست مضطراً أن تكون مع النظام، كي تثبت أنك ضد الاحتلال... ولست مضطراً أن تكون مع الاحتلال جكارة بالنظام... قطار التاريخ لم ولن يتوقف على باب الاثنين... وما «تقليد» كم عمر بدي عيش» وحدة القياس في السياسة ليس عمر الفرد يا حباب.

يا أولاد الحال: السعي إلى التحرر من سلطة الأعراب والظلام، والنزوع الدائم إلى الحرية، سمة وغاية الإنسان العاقل منذ وجوده، وكل موقف خلاف ذلك هو خروج عن الطبيعة الإنسانية نفسها، أما الدعوة إلى الوصايات الأجنبية، والحنين إلى الاستعمار، هي خطوة

لم يكن إبراهيم هنانو وأحمد بارافي ومحمد الأشمر قطاع طرق أو رجال دين متخلفين كما ساءهم المستعمر وأبواقه آنذاك وكما يجترّ كلامه قطيع النهيق النيولبيرالي الآن

لم يفعل يوسف العظمة ما فعله، كي يجوع السوريون ويقتلوا، أو يتناهب لصوص النظام ثروات البلاد بعد مئة عام، أو يرتزق لصوص الانتلاف على دماء السوريين، وعذاباتهم... يوسف العظمة كان يريد شيئاً آخر، لا يفقهه لبيراليو الغفلة ممن يحنّون إلى الاستعمار، و«وطنيو الشعارات والخطب» ممن يتاجرون بإرث الرجل... فالعظمة لم يتخلّ عن مكاسبه وامتيازاته في الجيش العثماني، وينخرط في المشاركة ببناء الدولة السورية الحديثة، كي يدعّن الملك فيصل لإنذار غورو، وعندما أذعن الملك العتيد «فيصل» افترق العظمة عنه، بعد أن ترك ابنه الوحيدة أمانة لدى الأصدقاء، وأكمل رسالته حتى استشهد، دون أن يعرف - حتى الآن - مكان جثمانه.. بالمناسبة، الضريح الموجود في ميسلون هو ضريح رمزي لا جثمان فيه.

■ عصام حوج

آنذاك، وكما يجترّ كلامه قطيع النهيق النيولبيرالي الآن... الأول: كان محامياً، والثاني: كذلك، والثالث: رجل دين سني دمشق - هبّ لك الحصار عن السويداء - الدرزية - عندما حاصرها الفرنسي...

لم تبادر ماري عجمي، ونازك العابد، وعادلة بيهم، وأمينه عارف الجراح... إلى افتتاح الصالونات النسائية، وتشكيل الروابط حتى تدفن التاريخ في تفاهة «باب الحارة»، و«ما ملكت أيمانكم» أو ليّعاد زمن «السبايا».

لم تشكل روابط الأدباء والكتّاب في الثلاثينيات والأربعينيات، حتى نحتار بعد 100 عام بين اغتراب واغتراب، بين الحنين إلى الاستعمار، أو خطاب التكفير.

لم يشكل السوريون الروابط العمالية والفلاحية والشبابية في الثلاثينيات والأربعينيات، كي يأتي نظام ويخلق زعامات تقليدية ويمنحها المكاسب والامتيازات، ويشوه بنية المجتمع، ثم يأتي من يعلمنا تشكيل منظمات المجتمع المدني بعد مئة عام... ويُمِيع حقيقة المجتمع المدني نفسها.

من يريد أن يحشرنا بين خيارات الحنين إلى الاستعمار، أو الكارثة الراهنة ومسيبها في النظام والمعارضة يريد أن يضحك على ذقوننا، أن يمحي ذاكرتنا، فنصبح بلا ماضي وبلا مستقبل... بعد أن حكموا علينا بالموت في الحاضر.

لم يتحدّ سلطان الأطرش الاستعمار الفرنسي، ويوحّد السوريين وسورية من أقصاها إلى أقصاها بمعية الرجال - الرجال، ويرسم خريطة الدولة السورية الحديثة، رغمًا عن بيكو ودويلاته الست، ولم يترفع عن مغريات سلطات ما بعد الاستقلال، كي يطفو على السطح للصقراطيون والطائفون والسلفيون والتافهون أو الجهلاء والسذج الذين لا يرون أبعد من أنوفهم...

لم تقصف عامودا، ولم ترو الأغاني عن سعيد آغا الدقوري، حتى يبقى أحفاد من دفن حياً في بيان دور محرومين من الجنسية على يد النظام، أو يخرج علينا تجار القومية، وينفخوا الروح في جثث العملاء من عمالة لفرنسا، والأنظمة المتعاقبة بما فيها النظام الحالي وما قبلهما...

لم تمش دمشق كلها خلف فارس الخوري في مظاهرة ضد الاحتلال بعد مواجهة شهيرة مع المستعمر، ولم يؤتمن الرجل على الأوقاف الإسلامية... كي تأتي كائنات «حدائية» خارجة عن التاريخ، وتحدثنا عن الأغلبية والأقلية الدينية والطائفية بعد ثمانين عاماً...

لم يكن إبراهيم هنانو، وأحمد بارافي، ومحمد الأشمر، قطاع طرق أو «رجال دين متخلفين» كما ساءهم المستعمر وأبواقه

لم يعد «2254» أداة لتجاوز الأزمة فحسب



في 17 نيسان من كل عام نحتفل بذكرى يوم الجلاء الذي شهد خروج آخر جنود الاحتلال الفرنسي من وطننا. جاء ذلك نتيجة عقود من القتال والنضال والتضحية من قبل أجدادنا، وخلفهم الوطنيون السوريون الذين رفضوا العيش تحت الاحتلال. كما أنه ليس من قبيل المصادفة أن نهاية الاحتلال جاءت عند نقطة تحول في التاريخ، حيث حل ميزان دولي جديد محل ميزان قديم...

■ ريم عيسى- سعد صائب

اليوم، سورية والسوريون على مفترق طرق تاريخي مرة أخرى، وعلى المحك وحدة أراضي سورية ووحدة شعبها. في حين أن بعض التفاصيل قد تختلف، إلا أن هناك العديد من أوجه التشابه، وبالتأكيد، الهدف في جوهرها واحد: إخراج سورية والسوريين من هذه الأزمة بأمان وموحدين...

سورية عام 1946: عدسة عالمية

بالنظر إلى استقلال سورية تماماً عن فرنسا عام 1946، ولكن من منظور جغرافي وزمني أوسع، يمكننا الحصول على قراءة أفضل للظروف التي أدت إلى تلك اللحظة في تاريخ سورية. جاء جلاء 17 نيسان 1946 آخر القوات الفرنسية بمثابة تنويع لنضال مستمر طوال فترة وجود الاستعمار الفرنسي/البريطاني، وهذا يعيدنا إلى الحرب العالمية الأولى ونتائجها، وبخاصة جملة الثورات التي اندلعت في حينه في أجزاء مختلفة من العالم وكانت أبرزها ثورة أكتوبر، التي ظهر بعدها الاتحاد السوفييتي بشكل تدريجي كقوة عالمية عظمى اكتسبت هذه الصفة بشكل قطعي خلال الحرب العالمية الثانية... في ذلك الوقت، أصبح من الواضح أن التوازن الدولي الذي كان قائماً، يتعرض للتحدي، وأن توازننا جديداً سوف يتشكل حتماً ليحل محله. كانت نقطة التغيير تلك، إذا أردنا اختيار واحدة، هي الحرب العالمية الثانية، وبعد ذلك توزّع العالم فعلياً إلى ثلاث مجموعات من البلدان:

– المجموعة الأولى: المعسكر الاشتراكي/ الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفييتي
– المجموعة الثانية: الرأسمالية/ المعسكر الاستعماري بقيادة الولايات المتحدة



**سبب نضال
السوريين العنيد
والصلب والمتفاني
منذ البداية فقد
كانت سورية
مرشحاً رئيسياً لنيل
استقلالها قبل أية
دولة أخرى**

الأوروبي أرض سورية وحتى لحظة خروجه، وبسبب هذا النضال بالذات، النضال العنيد والصلب والمتفاني، فقد كانت سورية مرشحاً رئيسياً لنيل استقلالها قبل أية دولة أخرى، وهو ما حدث فعلاً...

تم وضع سورية تحت الانتداب الفرنسي بعد الحرب العالمية الأولى، والتي استخدمت أدوات الاستعمار التقليدية المتمثلة في وجود جنود على الأرض للسيطرة المباشرة على جميع الجوانب – عسكرياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً، إلخ. وبين الأدوات الأخرى التي استخدمها الفرنسيون والبريطانيون لإضعاف الدولة والشعب، هي محاولة تقسيم البلاد إلى عدة ولايات، ومحاولة تكريس انقسامات طائفية وقومية بين أبناء البلد الواحد والتاريخ الواحد. القمع والنهب تم تنفيذهما مباشرة من قبل قوات الاحتلال، وبالتالي، فإن الاستقلال كان يعني طرد الاحتلال والسيطرة على جميع جوانب الحياة في البلاد. وقد تطلب ذلك إرادة وتصميماً من قبل السوريين للحفاظ على وحدة أراضي سورية وقطع العلاقات مع الاحتلال، الأمر الذي يفني بالمعيار المهم لإرادة الشعب.

بالإضافة إلى ذلك، ضمن إحداثيات التوازن العالمي الجديد، تطلب ذلك دعم المعسكر الاشتراكي/ الشيوعي الذي كان يقف في وجه المجموعة الثانية – أي: المعسكر الإمبريالي/ الرأسمالي، الذي سعى إلى الاستمرار في السيطرة على البلدان من المجموعة الثالثة من أجل التغذية المستمرة لآلة النهب الغربية، وفي إطار التنافس على السيطرة العالمية مع المعسكر الاشتراكي.

على الضفة الأخرى، أراد المعسكر الاشتراكي/ الشيوعي تقليص حجم المجموعة الثالثة وقلب الميزان لصالحه أكثر، وهو ما يمكنه تحقيقه من خلال مساعدة البلدان على أن تصبح مستقلة ومنفصلة عن البلدان الإمبريالية/ الرأسمالية. كان هذا هو المعيار الثاني المهم لتوازن عالمي جديد. لم تكن سورية مجرد مثال على توافر الشرطين أو المعيارين السابقين معاً، وحسب، بل وكانت نموذجاً مثالياً على ذلك؛ حيث

كانت أولى الدول التي حصلت على الاستقلال عن القوى الإمبريالية القديمة، والأهم من ذلك، دون السماح للمحتل بالاحتفاظ بأية امتيازات في سورية. لقد كان استقلالاً حقيقياً وانفصلاً عن المحتل القديم، اتبعه السوريون أنفسهم للسيطرة على بلدهم والتغلب على كل الظروف التي أوجدتها فرنسا لإضعاف سورية والسوريين.

ومن المثير للاهتمام، أن أول فيتو تم استخدامه في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، كان من قبل الاتحاد السوفييتي على قرار يتعلق بإجلاء القوات البريطانية – الفرنسية من سورية ولبنان. نوقش هذا الأمر خلال اجتماعات مجلس الأمن في 14-16 شباط 1946. استند الفيتو السوفييتي إلى رفض جعل الجلاء المذكور خاضعاً للمفاوضات، ثم صرح الممثل السوفييتي، فيشينسكي، أنه إذا كانت «المفاوضات بشأن ما إذا كان ينبغي للقوات الأنجلو – فرنسية أن تنسحب من سورية ولبنان أم لا، فإن مثل هذا القرار غير مقبول على الإطلاق». وبذلك يتضح أن انسحاب القوات من سورية ولبنان يجب أن يحدث ولا يمكن أن يكون مشروطاً بأي شيء. وأضاف: «إن مجلس الأمن غير موجود حفاظاً على راحة بال كل عضو من أعضاء المجلس. إنه موجود من أجل حماية الحقوق السيادية لجميع الأمم المتحدة، ولحماية سيادتها من التعدي من أي نوع ومن أي مصدر، ولحماية سلام وأمن الشعوب».

سورية والعالم اليوم

يمر العالم اليوم بشيء مشابه لما كان يحدث بعيد الحرب العالمية الثانية، على الأقل بمعنى أن التوازن العالمي أحادي القطبية يعيش حالة انهيار، ويتشكل بالمقابل توازن دولي جديد.

في الجوهري، فإنّ هناك بعض أوجه التشابه في عملية الانتقال من التوازن القديم إلى الجديد، والذي مرة أخرى، تكون فيه دول «العالم الثالث» محوراً أساسياً من محاور الصراع، بين منظومة دولية تسعى إلى إخضاعه وتحويله إلى مطرح نهج لها، وبين

بل وبات أحد شرطي إنجاز «الاستقلال الجديد»



الأدوات الأخرى، منع سورية والسوريين من الخروج من هذه الأزمة بأمان وموحدة.

مهمتنا

ظروف اليوم أكثر تعقيداً مما كانت عليه قبل 75 عاماً، مما يجعل المهمة التي نحاول تحقيقها أكثر تعقيداً من تلك التي حققها أجدادنا. لم يكن كفاحهم سهلاً بأي مقياس، حيث كان عليهم أن يخوضوا غمار نضال عاثر مصطخب، لطرد المحتل وجعل السوريين يسيطرون على بلدهم. ولكن مهمة اليوم هي الاستقلال سياسياً، ولكن أيضاً اقتصادياً.

قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254، هو التعبير القانوني الدولي عن الشرط الأول الخارجي «من بين الشرطين الذين ذكرناهما أعلاه لتحقيق الاستقلال»، وهو يشبه إلى حد بعيد الفيتو الأول في مجلس الأمن الدولي، الذي ليس مصادفة أنه كان يخص سورية بالذات، وكان على يد الاتحاد السوفييتي بالذات دفاعاً عن استقلال غير مشروط لسورية، وعن جلاء القوات المحتلة دون قيد أو شرط.

وهذا جانب في القرار 2254، أي: المتعلق بالحفاظ على وحدة سورية وسيادتها واستقلالها، ولكن الجانب الآخر فيه أيضاً هو حق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه، والذي لم يعد باباً لحل الأزمة فحسب، بل باباً وأداة للدفاع عن وحدة سورية وبقاتها، لأن الحفاظ على سورية بات يتطلب استعادة الشعب السوري للسلطة على بلاده،

منظومة ترى في استقلاله ضرورة لحماية وحماية نفسها من عملية النهب الغربى التاريخي.

المشكلة الكبرى، هي أن إنهاء الاستعمار بشكله القديم دون استكمال المعركة حتى النهاية ضد الرأسمالية نفسها كمنظومة عالمية، وتحديد ما بعد ستالين «أي: سياسة «التعايش السلمي» والخ»، قد سمحت للغرب بالانتقال من الاستعمار التقليدي المباشر إلى بناء منظومة الاستعمار الجديد الاقتصادي، التي رست أسسها في أواسط الستينات تقريباً...

أدوات ذلك الاستعمار كانت اقتصادية بالدرجة الأولى «مقص الأسعار، القروض، هجرة العقول، التبعية التكنولوجية»، وبالتأكيد كان ذلك يحتاج إلى استكمال سياسي بحيث يجري تحويل أنظمة دول العالم الثالث «المستقلة حديثاً» إلى وكلاء للغرب، يمارسون نهياً مزدوجاً، لمصلحتهم كأنظمة ولمصلحة الغرب... الأمر الذي يتطلب بلا شك، ومع مرور الزمن، تطور الأدوات القمعية لإسكات الشعوب عن عملية النهب الوحشي التي تتعرض لها...

استقلت سورية عن الفرنسي عام 1946، وأصبحت بذلك مستقلة «سياسياً»، ولكن هذا الاستقلال لم يستكمل بجوانبه الأخرى، الاقتصادية والثقافية والقانونية والخ... يضاف إلى ذلك أن سورية تعيش اليوم أزمة يتمثل أحد جوانبها الرئيسية في تقسيم الأمر الواقع «والذي يشبه حالتها قبل الاستقلال» والذي يحاول الغرب عبّره إضافة إلى كل

الجديد سياسياً واقتصادياً، ولا يتحقق ذلك دون إنهاء أليات النهب وكلاء النهب الداخليين... وبكلمة، لن يتحقق بمجرد إنهاء سطوة الخارج ووضع «السوريين» يدهم على السلطة في سورية، بل ينبغي للمنظومة السورية الجديدة التي ستضع يدها على السلطة أن تكون ممثلاً حقيقياً للغالبية الساحقة المسحوقة من السوريين... لا ممثلاً لقلة اقتصادية ناهية...

وفي كل المجالات، وبينها بالتأكيد، وعلى قدم المساواة مع الحقوق الديمقراطية والوطنية، مسألة توزيع عادل للثروة، بحيث تصب في يد المنتجين الحقيقيين، أي: عامة الشعب السوري...

مهمتنا، هي مواصلة النضال الذي بدأه أجدادنا منذ أكثر من قرن من الزمان، ونالت سورية استقلالها بموجبه قبل 75 سنة. يجب علينا الآن تحقيق الاستقلال عن المستعمر



ومحدودة الأعداد، ولأن الأمر كذلك، فالسؤال الذي يطرح نفسه: لماذا لا تتم المحاربة الجدية للفساد؟! وربما الإجابة في سؤال آخر: هل يحارب الفساد نفسه؟!

ولأجل ذلك لا نرى محاربة جدية للفساد اليوم، ولن نراها في ظل المنظومة القائمة، فالأمر يتطلب وجود إرادة سياسية حقيقية لضرب الفساد، وهذا يحتاج إلى تغيير المنظومة تغييراً جدياً ورفع مستوى الحريات السياسية وتفعيل دور الرقابة الشعبية، وذلك كله يتطلب البدء بتنفيذ الحل السياسي على أساس قرار مجلس الأمن 2254 بكل مقتضياته...

وعند ذلك، ستُفتح الأبواب على مشاريعها أمام الشعب السوري للوصول إلى جوهر منظومة النهب والفساد وضربها، وإعادة بناء الدولة من جديد؛ الدولة التي ينال فيها المواطن حقوقه وكرامته، والتي سيتهاوى فيها الفاسدون والكبار وتتهاوى مصالحهم.

للفساد أنه يسمح بتحديد مرتبط بالفرس بضرب الفساد كظاهرة من جهة، ويفتح إمكانية القضاء عليه من جهة أخرى، بعيداً عن تشييت هذه الإمكانية بوضعها في إطار تقديم الفساد كـ «طريقة حياة»، أو حتى كقضاء وقدر!

الفساد في سورية شبكة معقدة ومنظمة ومقننة، وليس ضربات استثنائية لهذا أو ذاك من «الانتهازيين والجشعين» بل قاعدة عمل للمنظومة، لها علاقاتها وقوانينها، وقد طالت جبالها اليوم كل القطاعات والمؤسسات والدوائر، ووصلت إلى لقمة المواطن وممتلكاته، لكن يبقى «دينمو» هذه الشبكة هو «الفساد الكبير» صاحب المكانة والنفوذ والقوة.

ماذا عن الفساد الكبير؟

أمّا الفساد الكبير فهو فساد «نخب أول»، هو عبارة عن شريحة ضيقة من الناس

صياغة سلوكياتهم وأخلاقهم بما يتناسب مع الأخلاقيات المنحطة للفاستين الكبار...

وحول هذا الأمر، أي توسع دائرة الفساد، فربما نجد التفسير فيما قاله الراحل ممدوح عدوان: «عندما تزيد نغمة الناس، تزداد مخاوف السلطة، الأمر الذي يؤدي إلى تشديد قبضتها، في محاولة منها لإجبار الناس على القبول بالأمر الواقع، أو التأقلم معه، أو السكوت عنه، ولأن السلطة تعرف بأنه لا يمكن اختزال الناس بهذه الطريقة، فإنها تعمل على زيادة دائرة المستفيدين من فئتها لكي تحوّلهم إلى جلادين وأصحاب مصلحة في حماية النظام، ومنع تغييره...»

الفساد الكبير «دينمو» شبكة الفساد..

لا نخرج «الزير من البير» حين نقول مجدداً بأن الفساد هو نوعان؛ فساد كبير بلع الأخضر واليابس من خيرات البلد وثرواته وتركها لنا حطباً، وهو يحوز تاريخياً حوالي 80% من الفاقد الاقتصادي «الذي يتراوح بين 20 و40% من الناتج». والثاني هو فساد صغير ناشئ عن الكبير ونتيجة حتمية له، ويمتاز بأن أعداد الضالعين فيه كبيرة جداً، بل وشديدة الضخامة مقارنة بالأول، ويأخذ بالمجموع ما يصل إلى 20% من الفاقد... أي: إنه يأخذ «الفئات» حسب تعبير عدوان.

وعلى هذا الأساس، يبدو واضحاً أن ضرب الفساد الكبير هو الأولوية، لأن القضاء عليه وإعطاء الناس حقوقها وتحقيق عيشها الكريم، سيجعل الفساد الصغير يتضاءل تدريجياً حتى النهاية...

تكمن أهمية هذا الفرز أو التقسيم البسيط

■ احمد علي

السائد في طريقة التعاطي «الرسمي» مع الفساد هو «التعاطي العام» الذي يقول: «نعم هناك فساد، والفساد طبيعي، وفي كل دول العالم يوجد فساد... إلخ».

ما المشكلة في «التعاطي العام»؟!

المشكلة الحقيقية في التعاطي العام هذا مع الفساد أنه لا يسمح بالتأسيس للقضاء عليه لا نظرياً ولا عملياً؛ لأن ما ينتج عن هذا النمط من التعاطي في نهاية المطاف أن: «الطاسة ضايعة والكل فاسد، ولا حول لنا ولا قوة، وبعين الله»...

وعند هذا الحد تظهر أهمية القول بأن الفساد «طريقة حياة» بالنسبة لأصحابه وأجهزتهم الإعلامية، فهم يريدون تثبيت شكل «التعاطي العام» هذا في وعي الناس إلى أجل بعيد، لأنه يساهم في المحصلة النهائية بالحفاظ على الفساد، والإطالة بعمره، وبمعنى آخر: يريدون أن تبقى «الطاسة ضايعة» وأن تستمر بالدوران في فلكهم حتى تسقط صريعة دون أية جدوى! ولذلك فإن هذا الطرح يمثل بالعمق مصلحة الفساد ورجاله، لا مصلحة الشعب الذي مات جوعاً وقهراً تحت وطأة الظلم والعوز والحرمان.

والملفت في الأمر، هو تزامن الدعايات الإعلامية تلك مع ضغوط الواقع المعيشي المؤلم، الذي يدفع الناس للسعي بأي اتجاه وبأية طريقة لتأمين العيش، ما يوسع من المجالات التي يمكن من خلالها للفاستين الكبير تطويع الناس، وإعادة

تحاول الكثير من المنصات الإعلامية التابعة لجهات مختلفة تثبيت فكرة أن الفساد في سورية «طريقة حياة».. ما الهدف من ذلك؟ وما السبيل للقضاء على الفساد؟!

استقلال سورية وقصة أول فيتو في مجلس الأمن الدولي



انطلقت الأمم المتحدة رسمياً في 24 تشرين الأول 1945 عندما صادق على انطلاقها الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن - الصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي - بالإضافة إلى غالبية الأعضاء الـ 46 الآخرين الموقعين على ميثاق الأمم المتحدة. اجتمع مجلس الأمن لأول مرة في 17 كانون الثاني 1946 في لندن. وبعد أقل من شهر، عقد مجلس الأمن اجتماعات امتدت إلى ثلاثة أيام من 14 إلى 16 شباط / فبراير 1946، كان خلالها الموضوع المطروح على الطاولة هو «المسألة السورية واللبنانية». في ذلك الوقت، استخدم الاتحاد السوفييتي حق النقض «الفيتو» لأول مرة في دعم القضية التي قدمتها سورية ولبنان بشأن انسحاب القوات البريطانية والفرنسية المتبقية على أراضيها.

■ سلمى عبد الله

في 14 شباط 1946، بدأ مجلس الأمن اجتماعه التاسع عشر في الساعة 11:30 صباحاً في لندن، إنجلترا. حضر الاجتماع ممثلون عن: أستراليا، البرازيل، الصين، مصر، فرنسا، المكسيك، هولندا، بولندا، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية. كان على جدول الأعمال رسالة مؤرخة في 4 شباط 1946 من رئيسي الوفدين اللبناني والسوري إلى الأمين العام. ودعي ممثلاً لبنان وسورية لحضور الاجتماع.

ولخص ممثل الاتحاد السوفييتي، فيشنيشكي، النقاط الرئيسية الثلاث للرسالة على النحو التالي: «ينص هذا الاتصال، في المقام الأول: على أن وجود القوات البريطانية والفرنسية في لبنان وسورية يعد انتهاكاً لسيادة هاتين الدولتين، وثانياً: أن الماضي أظهر أن وجود هذه القوات كان تهديداً للسلام والأمن. الاستنتاج الذي تم التوصل إليه هو طلب إجلاء القوات المعنية».

ثم أتيحت الفرصة لممثلي لبنان وسورية لتقديم حججهما. بدأ المندوب اللبناني وشدد على أنهما دولتان ذاتا سيادة، تريان أن وجود القوات الفرنسية والبريطانية على أراضيها غير شرعي لأنه لا تقتضيه حالة الحرب، وليس مبرراً بوجود أية اتفاقيات أو معاهدات أو تفاهات. وأشار إلى أن وجود القوات «يشكل تهديداً دائماً وإمكانية التدخل في الشؤون الداخلية للبنان وسورية». وحث مجلس الأمن على «اتخاذ قرار يدعو إلى الانسحاب الفوري والكامل والمتزامن للقوات الأجنبية المتمركزة حالياً على أراضيها».

ثم أضاف ممثل سورية، فارس الخوري، بعض الملاحظات، أشار فيها إلى أن اتفاق 13 كانون الأول 1945 بين فرنسا والمملكة المتحدة بشأن الاحتفاظ بقوات في سورية ولبنان لـ «ضمان الأمن» هناك تم دون مشاركة لبنان وسورية، وأنه لم يحدد موعداً أو شروطاً لانسحاب. ثم أضاف: «أمن من الذي تنوي الأطراف ضمانه؟ لا ينبغي أن يكون هناك شك في أن الأمن الداخلي هو مسؤولية الحكومتين السورية واللبنانية فقط. لا شك في أن الأمن الخارجي هو أيضاً مسؤولية الحكومتين السورية واللبنانية... انتهت الحرب وطردت القوات النازية

والفاشية، وسورية ولبنان محاطتان بدول أعضاء في الأمم المتحدة. ما الذي يمكن أن يخول أية حكومة أخرى تولي دور الضامن للأمن في تلك المنطقة؟» ثم كرر دعوة المندوب اللبناني إلى المجلس لاتخاذ قرار بالانسحاب.

وأضاف ممثلو فرنسا والمملكة المتحدة ملاحظاتهم، وأبرزوا خلال المناقشات كل «الأشياء الرائعة» التي قاموا بها للمساعدة في الحفاظ على الأمن في العالم، وخاصة في الشرق الأوسط، و«كرمهم» في دعم استقلال سورية ولبنان، بما في ذلك قبولهم بالاستقلال... وضمن الأمم المتحدة، لم يكن ممكناً لفرنسا وبريطانيا أن تجادلا بأنهما لا ينبغي أن تسحب قواتهما من سورية ولبنان، لكنهما استمرت في تقديم الحجج التي توجي بشكل غير مباشر بأن الأمر لم يكن مستعجلاً، أو حتى نزاعاً يتطلب قراراً من المجلس.

وناقش أعضاء مجلس الأمن الموضوع، وأفضل مسار للعمل بما في ذلك دور المجلس في الموضوع. ومع ذلك، لم يكن ممكناً لأي من أعضاء المجلس أن يختلف حقاً مع المفهوم العام القائل بأنه من غير المقبول وجود القوات الأجنبية في أراضي دولة ذات سيادة دون موافقة تلك الدولة. وهكذا، اعترف جميع الأعضاء بوجوب الانسحاب.

وفي الحالات التي تباينت فيها وجهات النظر فيما يتعلق بما ينبغي أن يكون عليه قرار المجلس، ركزت المقترحات الرئيسية بشكل أكثر تحديداً على البلدان الأربعة المعنية بإجراء مفاوضات من أجل تحقيق الانسحاب وإبلاغ المجلس بالنتيجة. كانت هذه «المفاوضات» موضوع غالبية المناقشات، حيث وقفت غالبية الدول وراء اقتراح أمريكي لم يكن من الواضح فيه ما هي المفاوضات، بينما أصرت مجموعة أصغر على أن هذه المفاوضات يجب أن تقتصر على الجوانب الفنية وإجراءات إخلاء القوات.

ملكياً أكثر من الملك!

كان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية هو الأبرز والأكثر صرامة في المجموعة الثانية، وبدعم من كل من مصر والمكسيك، حيث قدم ممثلوهم مقترحات محددة للغاية بشأن هذه القضية. صرح ممثل الاتحاد السوفييتي، فيشنيشكي، بوضوح شديد منذ البداية: «المخرج بسيط للغاية: لا مزيد من المفاوضات من أي نوع»، وأشار إلى أن المجلس يجب أن يتبنى قراراً يدعو إلى الإخلاء الفوري.

بأسلوبهم المعتاد الذي لم يتغير حقاً منذ عام 1946، حاول ممثلو الأعضاء «معظمهم من الدول الغربية» الأقرب إلى الموقف الأمريكي، التلاعب باللغة وإبقاءها غامضة، وجادلوا بأن اللغة تشير إلى هذا وذاك. بل وصل الأمر إلى النقطة التي بدا فيها ممثلو سورية ولبنان مستعدين لقبول لغة غامضة إلى حد ما، بالاعتماد على ما قيل شفهاياً.

هنا، اعترض فيشنيشكي وأصر على أن أي قرار يجب أن «يوصي بالانسحاب الفوري والمتزامن للقوات وأن الدول الأربع المعنية يجب أن تشرع في التفاوض في التفاصيل الفنية للإجلاء» الذي يجب أن يتم به. وأصر على أن اللغة يجب أن تكون واضحة حتى لا تترك مجالاً لتفسيرها على أنها مفاوضات حول ما إذا كان الإخلاء يجب أن يحدث أم لا.

دفع هذا المندوب الفرنسي ليقول: «السيد فيشنيشكي أصبح أكثر ملكية من الملك!» يتضح من المناقشات التي جرت أن المجلس انقسم إلى مجموعتين، الأولى: هي القوى الإمبريالية التي كانت تشعر بالمرارة لفقدان الامتيازات التي كانت لديها وتحاول في إطار النظام العالمي الجديد وباستخدام الأدوات الجديدة أن تحافظ على الامتيازات نفسها التي كانت لديها من قبل. المجموعة الثانية: كانت المعسكر الاشتراكي الناشئ

الجديد، بقيادة الاتحاد السوفييتي وبدعم من ضحايا الإمبريالية إلى حد ما، الذين وجدوا في الاتحاد السوفييتي حليفاً في هذا النظام العالمي الجديد.

في النهاية، كانت هناك ثلاثة مقترحات رئيسية من المكسيك ومصر - كان هذان الاقتراحان متسقين مع موقف الاتحاد السوفييتي - وواحد من الولايات المتحدة، مما أبقي موضوع المفاوضات غامضاً. الاقتراح الأول لم يحصل على أصوات كافية. في محاولة أخيرة للتوصل إلى قرار مقبول، اقترح فيشنيشكي بعض التعديلات على الاقتراح الأمريكي، ولم تحصل جميعها على أصوات كافية.

ثم طرح الاقتراح الأمريكي للتصويت، وحصل على سبعة أصوات، مما دفع رئيس الاجتماع - ممثل أستراليا - للإعلان عن تنفيذ القرار. هنا، تدخل فيشنيشكي وأشار إلى أن القرار يتطلب «تصويتاً إيجابياً من سبعة أعضاء بما في ذلك الأصوات المتوافقة للأعضاء الدائمين»، وهو ما لم يتم الوفاء به هنا، حيث صوت الاتحاد السوفييتي ضد الاقتراح.

كان هذا أول فيتو في تاريخ مجلس الأمن!

في حين أن مجلس الأمن لم يتخذ قراراً بشأن إجلاء القوات البريطانية والفرنسية من سورية ولبنان، لم يستطع أي من أعضاء المجلس بما في ذلك المملكة المتحدة وفرنسا أن ينكر أن الانسحاب يجب أن يتم. بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن لأي من الأعضاء أن يختلف مع الفكرة القائلة بأن وجود القوات الأجنبية في دولة ذات سيادة أمر غير مقبول في غياب اتفاق أو طلب من الدولة. ونعتقد أن هذا لعب دوراً مهماً في إجلاء آخر قوات الاحتلال من سورية ولبنان بعد شهرين فقط.

«يوصي بالانسحاب الفوري والامتزامن للقوات وأن الدول الأربع المعنية يجب أن تشرع في التفاوض في التفاصيل الفنية والإجلاء والتاريخ الذي يجب أن يتم به»

في رمضان - فوضى الأسعار تضرب من جديد



في الوقت الذي أعلنت به الحكومة عن إجراءات لضبط الأسعار ووقف تدهور الليرة، استقبال الشعب شهر رمضان على واقع غلاء فاجر للأسعار.

■ دعاء دادو

وقد ترافق ذلك مع غياب فرحة الشهر الفضيل بالتوازي مع الأزمات المعيشية الخائفة، مع الظلام الحالك بسبب الانقطاع الكهرباء لساعات طويلة، والتي وصلت إلى حدود الست ساعات في بعض الأماكن، وخاصة في أوقات الإفطار والسحور، وانقطاع بالنزبن، وشبه انعدام المواصلات مع فوضى الأسعار.

أسعار رمضان بالخيال

شهدت الأسواق قبل شهر رمضان ارتفاعات متتالية في الأسعار، وشهدت لاحقاً استقراراً على بعضها نوعاً ما، ولكن مع حلول شهر رمضان عادت الأسعار للقفز مجدداً، بسبب زيادة الطلب على المواد الغذائية كما قيل، علماً أن الأسواق التجارية تشهد ركوداً نسبياً، وذلك لتدني القدرة الشرائية، وبسبب الأوضاع المعيشية المتردية التي يعيشها المواطن، وبالتأكيد كلمة «المواطن» لا تشمل الفئة الناهية وذويها والمحسوبين عليها.

ومن خلال رصد بعض الأسعار في الأسواق خلال أيام رمضان الفائتة، فقد شهدت ثباتاً نوعاً ما بأسعار مشتقات الحليب والمعلبات والنواشف «الرز والمعكرونة والشعيرية... إلخ» حتى من قبل شهر رمضان لتاريخ اليوم.

ولكن الدهشة كانت هي ارتفاع أسعار اللحوم رغم محدودية الطلب عليها، على سبيل المثال: «كيلو شراحت الدجاج قبل رمضان كان بـ 9200 ل.س، واليوم سعر الكيلو 10200 ل.س. البطاطا وهي من الأطباق الرئيسية على موائد الإفطار، فقد وصل سعر الكيلو بين الـ 1200 والـ 1400 ل.س بينما كان قبل شهر رمضان بين الـ 800 ل.س والـ 1000 ل.س».

ولامس هذا الارتفاع أيضاً أسعار الخضار والفواكه، حيث ارتفعت جميع أنواع الخضار

بين الـ 100 والـ 200 ل.س، بينما زادت الفروقات السعرية بالنسبة للفواكه أكثر من ذلك.

رمضان 2021 غير..

أتى شهر رمضان على المواطن في الوقت الذي تشهد فيه البلاد أسوأ أزماتها الاقتصادية خلال كل سنوات الحرب العشر، وقد ترافق ذلك مع تسارع في تدهور قيمة الليرة أمام سعر الصرف في السوق السوداء، وارتفاع الأسعار بمعدلات قياسية وخيالية جداً، وأزمة محروقات حادة باتت تحد من القدرة على التنقل بين المنزل والعمل، إضافة إلى أجور سيارات الأجرة «التكاسي» التي أصبحت عبئاً إضافياً يثقل الكاهل، بغياب تام للحكومة وعملها الجدي على أرض الواقع.

وما يزيد الطين بلة، هي تلك الدعايات المبهجة التي تريد استقطاب الناس للكسب من جيوبهم كالعادة، وكالعادة ينصدم المواطن عند دخوله لأية «مهرجانات أو أسواق خيرية.. إلخ» بسبب الفروقات

شهدت الأسواق

قبل شهر رمضان

ارتفاعات متتالية

في الأسعار

وشهدت لاحقاً

استقراراً على

بعضها ولكن مع

حلول شهر رمضان

عادت الأسعار للقفز

مجدداً

الأعباء الاقتصادية عنهم من خلال البيع بسعر التكلفة.

وتم رصد بعض الأسعار التي قيل عنها بأنها بسعر التكلفة، وأرخص من الأسواق التجارية، وتلبي حاجات المواطنين، لكنها لم تكن كما أعلن عنها.

فأسعار بعض السلع كانت تماماً كما غيرها في بقية الأسواق، أما عن الأسعار التي تبدو أنها أقل فهي لسلع بمواصفة ونوعية مختلفة عن شبيهاتها في الأسواق «أسوأ»، ومع ذلك هناك بعض السلع أرخص فعلاً.

لكن بالمجمل، فإن ما يمكن أن يوفره المواطن على بعض السلع والمواد سيضطر لدفعه على المواصلات كأجور، خاصة مع ضالة ما يمكن أن يخصصه من نقود لشراء بعض الأغذائيات على حساب الضرورات الحياتية الأخرى.

فحتى السلال الغذائية المعلن عنها في السوق من قبل بعض العارضين قد لا يتمكن صاحب الدخل المحدود أن يشتريها، نظراً لارتفاع سعرها الإجمالي عليه، والذي يقارب أجره الشهري.

السعرية الطفيفة التي لا تزال تنهك جيبه دون رحمة.

سوق رمضان الخيري

عندما ننظر إلى العنوان أعلاه، فلن يخطر بالبال إلا أنه «خيري» بكل ما تحمله الكلمة من معنى، ولكن في الحقيقة لا يحمل من عنوانه سوى عدد أحرفه.

حسب ما تم الإعلان عنه انطلقت يوم الثلاثاء بتاريخ 13 نيسان 2021 فعاليات سوق رمضان الخيري، فقد أطلق السوق الخيري على أرض مدينة المعارض القديمة في دمشق، حيث جمع عدداً كبيراً من الشركات الغذائية والتجارية بهدف تغطية الطلب المحلي المتزايد على المنتجات الغذائية والألبسة، وخفض الكلفة على المستهلكين في ظل تراجع قدرتهم الشرائية وسط أزمة اقتصادية خانقة.

أتى هذا الإعلان تحت عنوان منتجات بأسعار مناسبة وحسومات وعروض تلبي احتياجات المواطنين، وتسهم في تخفيف

إنتاج الحمضيات لموسم 2020-2021 ينخفض 25%



فإذا كانت نسبة انخفاض إنتاج الموسم الماضي بلغت بحدود 25%، فما هي نسبة الانخفاض في إنتاج الموسم القادم، في ظل ارتفاع التكاليف وتزايد معدلات الاستغلال؟

وما هي النتائج المتوقعة جراء ذلك، غير هجرة الأرض، وتقطيع الأشجار، وتردي المستوى المعيشي والخدمي للفلاحين والمزارعين بالنتيجة؟

والتسويق التي ما زالت تتحكم بها قوى السوق والاستغلال والنهب على حساب الفلاحين والمزارعين، كما على حساب المستهلكين.

فأسعار الأسمدة ارتفعت بشكل كبير مقارنة مع أسعار الموسم الماضي، وكذلك تكاليف الري، وخاصة المحروقات، وبقية الخدمات الضرورية المطلوبة للأرض والأشجار والثمار.

«1,000 طن».

وفي خلاصة منقولة عن مدير مكتب الحمضيات في وزارة الزراعة كملاحظات للمقارنة بين إنتاج الموسم الحالي والموسم السابق: إن إجمالي إنتاج أصناف الحامض انخفضت بنسبة 32,8% - إجمالي إنتاج أصناف البرتقال انخفضت بنسبة 29,3% - إجمالي إنتاج أصناف المندرين انخفضت بنسبة 6,1% - إنتاج أصناف الليمون الهندي كان ثابتاً.

لا شك أن الخلاصات أعلاه لم تتضمن انعكاسات معدلات انخفاض الإنتاج على المزارعين وعلى مستوى معيشتهم، وعلى إجمالي نتائج الموسم السنوي القادم المتوقعة لموسم الحمضيات.

ماذا عن الموسم القادم؟

لا جديد يمكن إضافته بما يخص موسم الحمضيات القادم، لا من حيث مستلزمات الإنتاج وتكاليفها المرتفعة على المزارعين، والتي تضاعفت خلال الفترة القريبة الماضية بكافة مكوناتها، ولا من حيث اليات التسعير

■ قاسيون

الانخفاض تم تبريره بحسب مدير مكتب الحمضيات بسبب «الظروف الجوية السائدة خلال فترة العقد في أيار 2020، رياح جافة وحرارة مرتفعة أعلى من المعدل بحوالي 15 درجة مئوية ولأكثر من أسبوع»، ولم يتم التطرق لموضوع الخسائر السنوية التي يتكبدها المزارعون، والتي أدت إلى خروج بعض الأراضي الزراعية عن الخدمة، أو إلى تقطيع بعض أشجار الحمضيات لاستبدالها بزرعات أخرى أكثر ريفية، أو إلى انعكاسات كوارث الحرائق التي أتت على بعض حقول الحمضيات.

تفاصيل غير مكتملة

بحسب الجولات الإحصائية الواردة من مديريتي الزراعة في طرطوس واللاذقية لموسم الحمضيات 2020-2021، بلغ إجمالي تقديرات الإنتاج النهائية 832000 طن، وذلك في كل من طرطوس واللاذقية (819,905) أطنان، وبقية المحافظات السورية حوالي

انخفض إجمالي إنتاج الحمضيات السورية لموسم 2020-2021 بحوالي 24,5%، مقارنة بالموسم 2019-2020، وذلك بحسب ما نقل عن مدير مكتب الحمضيات في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي نهاية الأسبوع الماضي.

الغياب الحكومي والبديل المشوه



في سورية، أصبح المواطن يعيش فصاماً بين واقع «الأزمات والحاجة إلى حلول جدية»، وبين التصريحات والقرارات الحكومية البعيدة عن الواقع السوري كل البعد.

عبير حداد

الأزمات الممنهجة متتالية، ودوماً توجد لدى المسؤولين حلول بالجملة لا تتعدى نتائجها حدود البهرجة الإعلامية عبر الوسائل المتلفزة، أو منصات التواصل الاجتماعي، والتي باتت تخدم مصالح القلة القليلة من الفاسدين والناهبين.

فقد باتت عتبة تنبيهنا لتلك الحلول الحكومية الذكية فائدةً لفعاليتها، بل وأصابتنا بالشعب إلى حد التخمّة، حتى أصبحت محط سخريّة الشارع السوري.

عجز واغتراب عن الواقع

على ما يبدو، بل وأصبح واضحاً للعيان، أن قرارات وتوجهات الدولة ومؤسساتها أصابها اغتراب حقيقي عن الواقع، والأزمات اليوم بالحقيقة تدار وتحل من قبلهم وفق إخراج هوليوودي لا يلامس الاحتياجات السورية، ولا المعاناة اليومية التي باتت ملازمة لواقع الخدمات المتردي، الذي أبصر النور منذ النشأة الأولى لجنور السياسات الليبرالية وتخفيض الدعم، والتي بدأ ترسيخها منذ أكثر من عقدين، وما زالت مستمرة حتى اليوم بشكلها الفج، رغم ما أدت إليه من إفقار وبطالة، وغياب شبه كامل للدور الحقيقي الذي يفترض أن تمارسه مؤسسات الدولة، وعجزها أخيراً عن تأمين الاحتياجات الأساسية من خبز ومياه وكهرباء ومحروقات و...

إبتزاز رغم المحدودية

أصبح دور الدولة ومؤسساتها محدوداً،

والمواطن السوري يصارع وحيداً ضمن ميادين عدة وسط الغلاء الجنوني، والفجوة الكبيرة بين واقع الأجور وتكاليف المعيشة، التي زادت من أعداد الذين أصبحوا تحت خط الفقر، بالإضافة إلى استمرار سياسة تخفيض الدعم، سواء عبر رفع الأسعار أو تخفيض الكميات، واستغلال التجار والسماسرة، ورغم تلك المحدودية لدور المؤسسات، فما زال المواطن يتعرض للابتزاز والاستغلال المدروس فعلاً.

فمثلاً: بعد تخفيض كميات المحروقات، والتي يجري تقنينها حتى اليوم، وبعد ابتداء الحل المتمثل بالرسالة السحرية التي حلت مشكلة الطوابير الممتدة في كافة المحافظات، أصبح السؤال الأهم في أحاديث المواطنين وجلساتهم: «ما وصلتك الرسالة».

فمضّر سائق التاكسي تحدث عن معاناته، فرسالة البنزين لم تصل إليه منذ أكثر من أسبوع، وعندما سأل أكثر من محطة وقود، أخبروه أن البنزين متوفر ضمن المحطات ولكن لا توجد رسائل نصية في الوقت الحالي، دون ذكر السبب!

وفي الوقت الذي ارتفع فيه سعر البنزين الأوكتان ليصبح بـ 2500، تضطر الغالبية، في ظل غياب الرسالة والكميات المخفضة، للتوجه إلى السوق السوداء، والذي إن كان متوفراً، فالمحسوبيات والاستغلال فيه حدث ولا حرج أيضاً.

وأما معاناة المواطن مع الخبز اليوم فما زالت مستمرة، فالطوابير على الأفران كبيرة، ويضطر المواطن أن يقف ساعات للحصول على مخصصاته من الخبز، وإن

كان هناك معتمد ضمن الأحياء، فهذا يزيد الطين بلة، فالوقوف على الدور لا يخلو من المحسوبيات، ولا تستغرب إن كنت الأول على ذلك الدور، ولكنك لن تحصل على المخصصات، فالوكيل مسبقاً توجد لديه كمية محجوزة للأقارب والمحسوبيات وللاتجار أيضاً، فإن كانت مخصصاتك 3 ربطات خبز، ستحصل على اثنتين، والزريعة أنه لا توجد كميات كافية، إضافة إلى أن الخبز السياحي ارتفعت أسعاره فبالغالبية العظمى ليست لديهم القدرة على شرائه.

وعود وتردّد بالواقع الخدمي

واقع خدمي متردّد ووعود رغم ذلك، فقد تعهد وزير الكهرباء بتحسين ملموس للكهرباء، مترافق مع ارتفاع درجات الحرارة، ولم نلمس شيئاً من ذلك التحسن بعد!

مروة من سكان كمشوك تحدثت: الكهرباء في منطقتنا لا تنقطع بعد منتصف الليل وتستمر حتى السادسة صباحاً، مع حلول شهر رمضان تغير التقنين ليصبح 3 بـ 3 بعدما كان 4 ساعات انقطاع، مع تعديل أجروه ليشمل التقنين 3 ساعات بعد منتصف الليل، بالإضافة إلى أنه خلال شهر رمضان تتناول العائلات السورية طعام الإفطار أو حتى السحور من دون كهرباء، معتبرة وزارة الكهرباء أن المواطن قد أصبحت لديه مناعة ضد تردّي الواقع لخدمني، فتغض الطرف عن احترام المواطن.

ولا تقف الأمور عند ذلك الحد، فالتردي طال واقع المياه؛ فموعد ضخ المياه إلى الأحياء والمنازل يتزامن مع فترات انقطاع الكهرباء، مما يخلق أزمة مياه، تضطر المواطن لشراء صهاريج مياه غالية الثمن، وخصوصاً خلال أزمة المحروقات الخائفة، وأما بالنسبة لأزمة المواصلات،

فالمنتظرون على المواقف بالجملة، رغم المحاولات الفاشلة بتغطية أزمة المواصلات من خلال النقل الداخلي وباصاته المحدودة والقليلة والتي تحتاج للصيانة، فأعطائها كثيرة، خلال السفارة الواحدة قد يتعطل الباص ذهاباً وإياباً، وخصوصاً للمناطق البعيدة وذات المرتفعات، كضاحية قدسيا ومشروع دمر، فالسائق يتلافى الوقوف عند المواقف الموجودة ضمن الطرقات المنحدرة خوفاً من تعطل الباص المفاجئ، والسذي قد يقطع المئات في منتصف الطريق.

كثيرة هي الأمثلة التي لا تعد ولا تحصى اليوم، في ظل غياب حقيقي لدور الدولة بإدارة الأزمات، تاركاً المواطن يصارع وحده على مبدأ «مواطن دبر راسك».

الدولة بين الغياب والبدائل

دور الدولة الحقيقي يتمثل بتأمين احتياجات المواطنين الأساسية من غذاء ودواء ومياه وكهرباء ومحروقات و... مدعومة، بالإضافة إلى التعليم المجاني والسكن الصحي، ودعم القطاعين الإنتاجيين الزراعي والصناعي، الداعمين للاقتصاد الوطني الحقيقي، وفي ظل سلسلة السياسات التي اتبعتها الحكومات المتتالية من تخفيض الدعم بمختلف أشكاله، والسياسات الليبرالية وخصخصة بعض قطاعات الدولة وتراجع بعضها الآخر، أصبح دور الدولة ومؤسساتها شبه غائب نهائياً، ليحل محلها القطاع الخاص، المشوه أشد التشوه، كبار الحيتان والفاسدين من تجار ومستثمري الأزمات والحروب والسوق السوداء، ليقع المواطن تحت رحمتهم، يتحكمون به وبجاراته التي لا يمكن الاستغناء عنها بكل مفاصل حياته.

كثيرة هي الأمثلة التي لا تعد ولا تحصى اليوم في ظل غياب حقيقي لدور الدولة بإدارة الأزمات تاركاً المواطن يصارع وحده على مبدأ «مواطن دبر راسك»

حماية المستهلك بين العقوبات والإيرادات



القانون مؤخراً، وبعد أن صدر قبل حلول شهر رمضان فعلاً، كان من المفترض أن يصدر وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك التعليمات التنفيذية له، وذلك بحسب ما نصت عليه المادة 81 منه.

فعلى الرغم من أن المادة أعلاه قد منحت الوزير مدة 30 يوماً من تاريخ نفاذ القانون لإصدار التعليمات التنفيذية، إلا أنه من المفترض أن تكون هذه التعليمات مصاغة وجاهزة لدى الوزارة مسبقاً، خاصة وأنها هي من أعدت مشروع القانون ورفعته إلى الحكومة، وبالتالي، فمن الطبيعي أن تكون قد أعدت التعليمات التنفيذية له، والوزير نفسه هو من ربط إصدار القانون بشهر رمضان، وكذلك الحكومة... فلماذا التأخر إذا؟!

التشدد بالعقوبات في ظل المحسوبية والفساد

سبق أن سجلت بعض الفعاليات التجارية تحفظها على مشروع القانون الجديد قبل صدوره، وذلك لعدم معرفتها بمضمون حيثياته كي تتمكن من وضع ملاحظاتها عليه من باب التشاركية والمسؤولية المشتركة عن السوق والمستهلكين، لكن سبق السيف العذل، فقد صدر القانون.

كذلك فإن بعض بائعي المفرق اعتبروا أنفسهم الأكثر تضرراً من التشدد في العقوبات بموجب نصوص مواد القانون الجديد.

فالمصيبة بالنسبة لهؤلاء أن التشدد بالعقوبات، في ظل تفشي المحسوبية والوساطة والفساد، سيتم استثماره من قبل بعض الفاسدين القائمين على تنفيذ مضمونه في الأسواق، عبر رفع تسعيرة الرشوة والإتاوة التي يتقاضونها لقاء غض الطرف أو تخفيف توصيف المخالفة بموجب الضبوط، بحيث تصبح قابلة للتسوية بالحد الأدنى لقاء غرامة مالية فقط، فهذا ما درجت عليه العادة بموجب نصوص مواد القوانين السابقة بحسب ما صرح به هؤلاء.

فالمشكلة بالنسبة لبائعي المفرق ليست مع المستهلك، ولا مع مراقبي التموين، بل مع كبار تجار الجملة والمستوردين الذين يتحكمون بهم وبالسوق وبالمستهلك، ويفرضون أسعارهم ومواصفات سلعهم كما يحلو لهم، وهؤلاء غالباً ما يكونون بعيدين عن عين الرقابة، بل يبدو أنهم محميون.

على مستوى التعويضات المستحقة لكل منهم بحسب طبيعة عمله.

ملاحظات أولية

تجدر الإشارة إلى أن غالبية المخالفات، أو الأكثر تفشيًا وانتشاراً، وهي المخالفات المرتبطة بالغرامة المالية «مخالفة تطبيق بيع مادة على مادة» - بعض المخالفات الخاصة بالسجلات التجارية والصناعية والحرفية والصحية - مخالفة شروط الإعلان عن التوزيعات - المتاجرة ببعض المواد دون ترخيص - عدم حيازة فواتير أو الامتياز عن إعطائها للمستهلك - عدم الإعلان عن الأسعار، بحال ضبطها تجري عليها التسوية بموجب نصوص مواد القانون، على أن تسدد نصف الغرامة من قبل المخالف لدى المديرية المعنية، وذلك خلال مدة محددة، بما يمنع تحويلها إلى القضاء وتسديدها كاملة لاحقاً.

وكذلك فإن عقوبة الإغلاق الإداري المنصوص عليها بموجب القانون يتم تلافيها واستبدالها لقاء غرامة مالية عن كل يوم إغلاق. أما الملاحظة الأهم، فهي أن بعض العقوبات المنصوص عنها بموجب القانون، سواء كانت الغرامة المالية أو الحبس، بعضها كان مفتوحاً بين حدين «أعلى وأدنى»، وقد تركت مفتوحة هكذا لاستدراكها وإعادة تحديدها إما عبر التعليمات التنفيذية المنتظر صدورها، أو للقضاء تقدير.

وبغض النظر عن آثار ونتائج القانون في حيز التنفيذ على مستوى حماية المستهلك وحقوقه في الأسواق لاحقاً، فإن ما يسجل بهذا الصدد، هو أن الإيرادات المالية بموجب نصوص القانون الجديد، جراء ضبط المخالفات، أو التسويات، أو استبدال أيام الإغلاق، قد تزايدت وارتفعت بشكل ملحوظ، سواء كانت تنصب في صالح خزينة الدولة، أو في صندوق الوزارة، أو في حسابات مديريات حماية المستهلك في المحافظات، بحيث تظهر وكأنها غاية بحد ذاتها أهم من حماية المستهلك وحقوقه، الذي صدر القانون باسمه.

لم يوضع في التنفيذ بعد

أمام التسارع والسرعة المسجلة على صدور

صدر بتاريخ 2021/4/12 المرسوم التشريعي رقم 8 لعام 2021 المتضمن قانون حماية المستهلك الجديد، وذلك بعد كثرة وعود وطول انتظار؛ فقد بدأ الحديث عن القانون الجديد بعد عام واحد من صدور القانون 14 لعام 2015، واستمر الحديث عن المشروع الجديد طيلة هذه الفترة.

عاصي اسماعيل

فهل ستحقق حماية المستهلك وتؤمن حقوقه بموجب القانون الجديد فعلاً، أم سيكون كسابقه من حيث النتيجة في الأسواق؟!

مراوحة لسنين وتساير قبل رمضان

بدأ الحديث عن تعديلات على قانون حماية المستهلك رقم 14 لعام 2015 منذ عام 2016، وقد تم تشكيل لجان لهذه الغاية، وقد تناولت الصحف المحلية خلال السنين الماضية الحديث عن التعديلات المزمعة على قانون حماية المستهلك، كما تم تسجيل الكثير من التصريحات الرسمية بشأنه، وخاصة ما يتعلق بالتشدد في العقوبات بحال ثبوت المخالفات.

وبرغم كل سنين الانتظار، يبدو أن القانون قد صدر على عجلة مؤخراً، حيث لم يمر على مجلس الشعب ولجانه كما هو مفترض. وسبق أن صرح وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك، خلال وجوده في حماة بتاريخ 2021/4/5: إن «الوزارة تحاول إصدار قانون حماية المستهلك المعدل، بالتنسيق مع وزارة العدل قبل شهر رمضان المبارك، وفيه مواد عقوبات مشددة، وتطال الموظف بالدولة مثله مثل التاجر أو البائع المخالف، إذا ثبتت تغطيته على مخالفته، وإذا وجدت المخالفة بمحلله أو منشأته ولم يخالفه».

الحكومة بدت مستعجلة أيضاً

بتاريخ 2021/4/6 خلال جلسته الأسبوعية «ناقش مجلس الوزراء مشروع صك تشريعي خاص بتعديل أحكام قانون حماية المستهلك رقم 14 لعام 2015، والذي يتضمن التشدد في عقوبات المخالفات الجسيمة المتعلقة بالإنتاج بالمواد المدعومة، والغش وبيع المواد منتهية الصلاحية، وإضافة عقوبات مشددة بحق مخالفات الاحتيال وبيع المواد مجهولة المصدر والمتاجرة بالمواد المقدمة

من خلال البطاقة الإلكترونية، كذلك رفع قيم الغرامات المالية ومدة الإغلاق القضائي والإداري بما يشكل رادعاً يحول دون ارتكاب المخالفات والحد منها»، وذلك بحسب ما ورد على موقع الحكومة الرسمي.

الملاحظ هو أن الحكومة لم تقم بتحويل مشروع الصك التشريعي بعد نقاشه وإقراره من قبلها إلى مجلس الشعب كما هو مفترض، وربما كان ذلك بسبب عدم انعقاد دور تشريعي حالياً، بالتوازي مع ما قيل عن ضرورة سرعة الإنجاز قبل حلول شهر رمضان.

بحسب الموقع الحكومي بالتاريخ نفسه أعلاه أيضاً «وشدد المجلس خلال جلسته الأسبوعية على تكثيف الجهود لضبط الأسواق خلال شهر رمضان المبارك، وضمان توافر المواد الأساسية، واتخاذ أشد العقوبات بحق المخالفين».

تشدد في العقوبات وزيادة في الغرامات

بنظرة سريعة على مواد القانون الجديد، يتبين أن هناك تشديداً في العقوبات، سواء على مستوى الغرامات المالية المفروضة بحال ضبط بعض المخالفات، أو على مستوى الحبس ومدته ارتباطاً بنوعية المخالفات المضبوطة.

فقد تدرجت الغرامة المالية في نصوص القانون وصولاً إلى مبلغ 10 ملايين ليرة كعقوبة على بعض المخالفات، كذلك تدرجت عقوبة الحبس وصولاً إلى المؤقت لمدة 7 سنوات كعقوبة على بعض المخالفات.

كما يلاحظ دمج عقوبات الحبس والغرامة على بعض المخالفات الجسيمة، على غير ما كان معمولاً به في القانون السابق.

كذلك فإن التشدد المنصوص عليه بموجب القانون قد شمل بعض العاملين الذين يخلون بوظيفتهم ومهامهم أيضاً، مع ملاحظة أن هؤلاء قد شملهم القانون ببعض الميزات

الإيرادات المالية بموجب نصوص القانون الجديد تزايدت بشكل ملحوظ بحيث تظهر وكأنها غاية بحد ذاتها أهم من حماية المستهلك وحقوقه الذي صدر القانون باسمه

تشهد مصر منذ عام 2016 موجة جديدة من اتساع مستوى الديون والخارجية منها تحديداً. ورغم السهم الصاعد لحجم الديون التي تجر الديون، إلا أن التسويق الذي يشهده النموذج المصري المكرر كبير جداً... إذ تنتشر «المانشيتات العريضة» حول مصر كأهم اقتصاد في المنطقة والأعلى نمواً بين الدول الناشئة، بينما مؤشرات أساسية تقول: إنه لا جديد تحت الشمس، ومصر تتبع النموذج التقليدي الذي جربته سابقاً مع غيرها، حيث تتدفق الموارد الخارجية وتزداد البنية الاقتصادية والاجتماعية هشاشة.

مصر بعد عقد على 25- يناير

مليارات الديون الدولية لمنظومة تعيد سيناريو توليد الانفجار



■ عثمان محمود

الكثير من المال الدولي يتدفق إلى مصر بعد «الإشارة الإيجابية» التي أعطاها صندوق النقد الدولي باتفاقه مع مصر على سلسلة قروض وصلت حتى اليوم إلى 13,3 مليار دولار، والتي جرت معها كثيراً من المقرضين الدوليين عدا الصندوق.

وبدأت مصر بتنفيذ برامج التحولات الهيكلية: أي برامج السياسات الاقتصادية التي يفترض تطبيقها لاستمرار الإقراض، وكانت الخطوة الأكبر هي تعويم العملة المصرية وربط قيمتها بالطلب والعرض النقدي، لتصبح السوق الدولية والتدفقات الداخلية والخارجية من مصر محدداً أساسياً لسعر صرفها مقابل الدولار، ليفقد الجنيه 38% من قيمته بين 2016-2020.

أصوات مصرية كثيرة تنتقد هذا النموذج، ولكن السائد منها ينتقده من موقع سياسي محدد؛ إذ إن هؤلاء لا يرون المشكلة في مستوى وحجم الديون وطبيعة النمو بقدر ما يرون أن المشكلة هي في «المنظومة العسكرية التي تستأثر بالاقتصاد». حتى إن بعضهم «يمتدحون على مضض» الحكم المصري باعتباره «أجرى خطوات هامة في الهيكلية وتحرير السوق» مثل: رفع الدعم عن العديد من الأساسيات وتعويم الجنيه المصري!

وهذا بطبيعة الحال تعبير عن التناقضات بين النخب وقواها السياسية التي تتنازع على من يدير هذا التدفق النقدي ويغتنم منه، وليس على مدى خطورة هذه السياسات.

سنحاول أن نعتد بعض المؤشرات الأساسية في قراءة أثر هذه الديون وتوجهاتها وتموضع هذا المال في خطوات أولى لمتابعة النموذج المصري، كنموذج لأنظمة ما بعد الحركات الشعبية الواسعة في المنطقة وفي ظرف دولي عالي التعقيد.

مسار الديون المصرية

ترتفع الديون المصرية الإجمالية منذ عام 2011 بوتيرة متسارعة، وقد انتقلت الديون الإجمالية من نسبة 70% من الناتج في عام 2011 لتصل إلى 90% في عام 2015، وهي من أعلى النسب في المنطقة بعد لبنان والسودان والبحرين، ولكل منها واقع مختلف.

القفزة التالية أتت في التوسع الكبير للديون الخارجية بعد عام 2016 والاتفاق مع صندوق النقد الدولي، لتضاعف الديون الخارجية 3,6 أضعاف من حدود 50 مليار دولار في 2015 إلى 129 مليار دولار في 2020 وتشكل نسبة 45% من مجمل الديون. ليبدأ من عام 2016 تدفق أموال وتراكم ديون خارجية قارب 15 مليار دولار سنوياً...

من يقرض مصر وماذا تقتض؟ معظم القروض المصرية هي ديون على الحكومة والبنك المركزي بنسبة 74% من الديون والباقي تتحمله البنوك التجارية والقطاعات الخاصة الأخرى... وهذه القروض تأتي من كل أشكال الديون الخارجية الممكنة، المؤسسات الدولية والصناديق الاستثمارية والاستثمار الأجنبي المباشر وغيرها. الجزء الأكبر من الديون المصرية ونسبة تقارب 90%: طويلة ومتوسطة الأجل، أي تستحق بعد عامين أو أكثر، وهذا يعتبر مؤشراً إيجابياً... أي إنه من المفترض أن تكون هذه الديون قابلة للاستخدام لأغراض استثمارية.

ولكن المؤشرات النقدية الأساسية والمؤشرات الاستثمارية لا تبشر بالخير... الجنيه وحصيلته تدفقات القطع منذ أن قامت مصر بتعويم عملتها

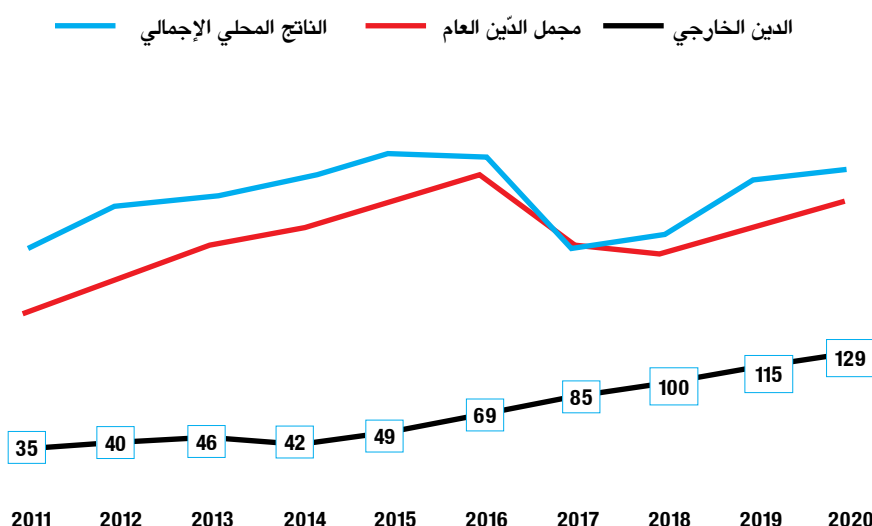
الجنيه، فإن مستوى تدفق القطع الأجنبي أصبح عالي الأهمية في مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية المصرية... وأصبح التضخم والأسعار المحلية مرتبطين باستمرارية هذه التدفقات. فالجنيه عملياً خسر 48% من قيمته خلال شهر واحد بعد التعويم، ومع كل التدفق اللاحق لمليارات الدولارات بعد عام 2016 فإنه لم يستعد إلا القليل من قيمته في 2015، بعد أن فقد 38% منها اليوم. وأي خلل في التدفقات وفي الثقة وفي العلاقات الدولية التي تؤمن هذا التدفق، أو أي اضطراب اجتماعي يمكن أن يفتح الباب واسعاً على تراجع في قيمة العملة المصرية مع ارتفاع وتيرة خروج الأموال.

وبالحصيلة العامة، فإنه رغم تدفقات القطع هذه، فإن ميزان المدفوعات المصري سالب؛ أي إن ما يخرج من مصر من قطع أجنبي سنوياً أكثر مما يدخل إليها... ففي العام المالي 2019-2020 وصل هذا العجز إلى -8,6 مليار دولار مرتفعاً بحدة إذ كان في العام السابق 0,1 مليار دولار!

وخرجت بالمحصلة أموال من مصر في العام المالي الماضي تقارب نسبة 60% من تدفقات الديون، الأمر الذي يربطه البعض بأزمة كورونا وتراجع إيرادات السياحة... ولكن الطوارئ تصبح هي القاعدة في الظروف الدولية

لم تنعكس الديون المحلية الخارجية المتراكمة في توسيع القاعدة الاستثمارية بمعدلات هامة ما يدل على أن جزءاً هاماً منها يذهب في المسارات غير الإنتاجية

الناتج والدين الإجمالي والدين الخارجي المصري في عقد ما بعد يناير 2011-مليار دولار



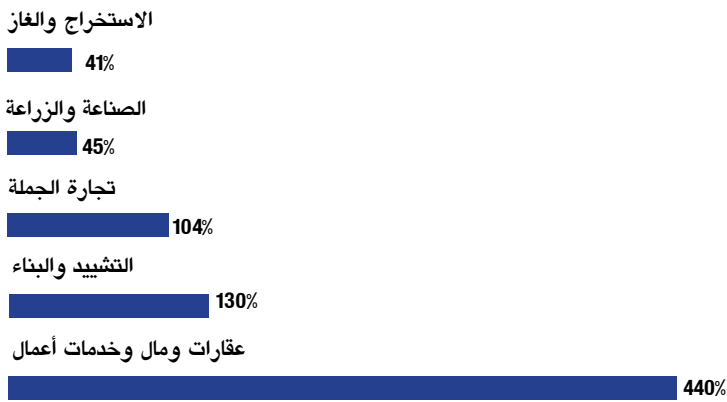


خلال عشر سنوات تقريباً. والأموال المتدفقة والديون المتراكمة أثرت قطاعات محددة، ووزعت عائداً قليلاً على قطاعات أخرى، حيث يشغل قرابة 40% من القوى العاملة المصرية في الصناعة والزراعة والاستخراج.

في الطرق والجسور... بينما ازداد دخل تجارة الجملة بمعدلات كبيرة ليتضاعف خلال السنوات العشر مع توسع المستوردات، بينما الزيادة في الصناعة التحويلية والزراعة معاً بلغت 45%، وحتى الصناعة الاستخراجية ازداد الدخل فيها بنسبة 41%

ماهي القطاعات التي ازداد دخلها في السنوات العشر الأخيرة؟

معدل زيادة ناتج القطاعات بين 2011-2020



الاستثمارات الأجنبية المباشرة كجزء من الديون الخارجية تركزت عملياً في قطاعي النفط والغاز بنسبة 74,3% وهي حصة الشركات الأجنبية في مجال اكتشاف واستخراج الغاز

بعد كل الديون أين يتوسع الناتج المصري؟

إن هذه الأموال المتدفقة يفترض أن تعبر عن أثرها في زيادة الدخل في مواضع ما... وذلك وفقاً لتوزيعها على القطاعات. لا يتبين توزيع كامل الدين على القطاعات، ولكن الاستثمارات الأجنبية المباشرة كجزء من الديون الخارجية تركزت عملياً في قطاعي النفط والغاز بنسبة 74,3% وهي حصة الشركات الأجنبية في مجال اكتشاف واستخراج الغاز تحديداً.

بينما بنسبة 14,2% منها ذهبت إلى قطاع الخدمات، ومن ضمنها العقارات والقطاعات المالية بنسبة تقارب 10% لهما معاً، أما قطاع التصنيع فقد حصل على 5% فقط، كما حصل قطاع البناء والتشييد على 2% من هذه التدفقات. وذلك وفق تقديرات البنك المركزي المصري حتى منتصف 2019.

الأهم، هو انعكاس هذا على دخل القطاعات والقيم المضافة المتراكمة فيها، التي ازدادت بمعدلات متباينة... وكانت الحصة الأكبر من زيادة الدخل وتضاعفه لقطاع العقارات والوساطة المالية وخدمات الأعمال، التي ازداد دخلها من 17 مليار دولار في عام 2011 وصولاً إلى 92 مليار دولار في 2020، متضاعفاً خمس مرات. ليأتي بعدها في الزيادة قطاع التشييد والبناء المتمثل

المضطربة للأزمة العالمية. بعيداً عن الطوارئ والحالات الاستثنائية، هل تؤسس هذه التدفقات المالية والديون الكبيرة لبنية استثمارية تحقق النمو؟

هل تتوسع القاعدة الاستثمارية؟

تقول التصريحات المصرية الرسمية وتكرر أن هذه الديون تنموية الطابع، وبغض النظر عن الأقوال، فإن مؤشراً أساسياً يستطيع أن يعطي بعض الدلالة، فالسياسة الاقتصادية المصرية بالمحصلة تحمل الحكومة المصرية والبلاد الجزء الأكبر من هذه الديون، وبالمقابل فإن هذه التدفقات المالية التي تضاف إلى الاقتصاد المصري سنوياً عبر الاستدانة لا تساهم في إحداث نقلة نوعية في معدل الاستثمار من الناتج؛ فعلياً، لا يتجاوز هذا المعدل في مصر نسبة 17%، والحكومة تساهم بنصفه تقريباً رغم أنها مع المركزي تحصل على ثلاثة أرباع الديون!

ولم ترتفع الاستثمارات المصرية العامة إلا بنسبة قليلة من 6,5% من الناتج وصولاً إلى 8,5% بين 2011-2020.

وإذا ما أخذنا عام 2019 كمثال، فإن مجمل الاستثمار في الأصول الثابتة، أي إنشاء المنشآت والآلات والمعدات المستخدمة في العمليات الاستثمارية لم يتعد نصف الديون المتدفقة في ذلك العام فقط... أي إن مصر تعتمد بكامل قدرتها الاستثمارية على الديون فقط، وتستخدم نصفها لحاجات إنفاق استهلاكية أخرى!

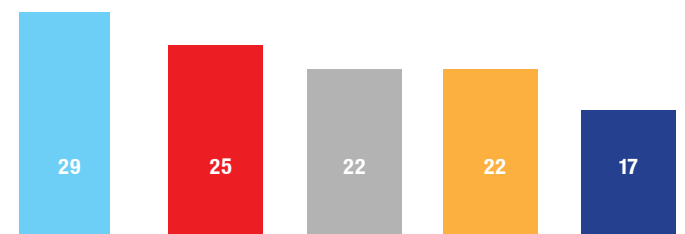
وهو ما يوضح مستوى هشاشة النمو المصري الحالي، فالديون هي ضعف الاستثمار... ما يعني أنه لا يمكن للعوائد الاستثمارية أن تساهم بسد هذه الديون.

نسبة الاستثمار إلى الناتج منخفضة في مصر، ومعدل 17% إذا ما وضع بالمقارنة مع المعدلات المماثلة يتبين أن المعدل المصري أقل من نسب الاستثمار في الدول الإقليمية المنافسة، وبعيد بمستوى ملحوظ عن معدل الاستثمار الواسطي العالمي لمجموع الدول متوسطة ومنخفضة الدخل عالمياً.

وعلياً لم تنعكس هذه الديون المحلية والخارجية المتراكمة منذ عشر سنوات في توسيع القاعدة الاستثمارية بمعدلات هامة... ما يدل على أن جزءاً هاماً من هذه الأموال يذهب في المسارات غير الإنتاجية، الأمر الذي توضحه القطاعات غير الإنتاجية المزدهرة في مصر خلال السنوات العشر الماضية.

رغم كل التدفقات والديون إلى مصر لا تزال نسبة الاستثمار من الناتج قليلة-2019

مصر ■ إيران ■ السعودية ■ تركيا ■ متوسط الدول منخفضة ومتوسطة الدخل



نسبة الاستثمار في الأصول الثابتة من الناتج السنوي %

لا جديد في هذه النتائج، وعملياً تتبع مصر الطريق التقليدي للاعتماد على الديون والخارج في تحريك النمو، وهو ما ينتج عنه عملياً طفرات نمو وتوزيع غير عادل للدخل، حيث تتركز الأموال في القطاعات التي لا توسع توليد فرص العمل، وتلتزم الحكومات بمسارات تخفيض الإنفاق الحكومي ورفع أسعار الخدمات، وترهن العملة المحلية ومستوى دخول المشتغلين بالإنتاج المصري للتدفقات المالية الدولية، التي تحددها عوامل خارجية عن قدرة المصريين إلا بمقدار ما يتماشون مع المنظومة.

وزيادة الفقر هي النتيجة الأكثر توقعاً في الحالة المصرية، وحتى بتقديرات البنك الدولي، فإن معدلات الفقر في مصر انتقلت من 27,8% إلى 32,5% بين عامي 2015-2017 فقط!

وقرابة ثلث السكان فقراء، وهو ما يعني بأرقام المصريين انضمام 5,7 ملايين إلى دائرة الفقر، خلال عامي بدء التحولات الهيكلية، ورفع أسعار المواد وتعويم الجنيه المصري، وتدفق مليارات دولارات الدين من الخارج. ليزداد عدد الفقراء المعترف بفقرهم رسمياً من 25,6 مليون وصولاً إلى 31,3 مليون بين 2015-2017 بينما ساهم عام 2020 في تعطيل 2,5 مليون عامل، ما يرشح ارتفاع معدل الفقر في العام الأخير الذي لم يجر له تقدير رسمي بعد!

المنظومة المصرية تضع البلاد مجدداً تحت تصرف قطاع المال العالمي، وتسلم أوراقاً هامة جداً مقابل هذه التدفقات المالية التي تتحول إلى قيد ثخين... فعلياً العملة المصرية أي سعر «العيش اليومي» لا تحدده مصر، وتحديداً أن هذه الأموال لا تتحول إلى قدرات إنتاجية تولد النمو إلا بمعدلات قليلة بينما «تنفخ قطاعات المال والعقارات».

كورونا ليست سوى الحدث الأول في الأزمة الاقتصادية الدولية، وهو ليس الأمر الطارئ الذي أعاق «النمو المصري» والطوارئ ستتوالى تحديداً على من يضع «بيضه في سلة التمويل الغربي». أما 25 يناير 2011 الذي كان الشرارة الأبرز في العقد الماضي، فليس ردة فعل الشعب المصري الوحيدة، بل درجة في افتتاحية عقود التغيير الصعبة.

أزمة الطاقة لا حل لها تأمين الربع بأفضل الأحوال



أزمة الطاقة هي العنوان العريض لكل الأزمات الحالية... فهي تعكس عملياً أزمة الليرة وعدم قدرة الأموال المتوفرة بالعملة الوطنية على تأمين حاجات استيراد عصب الإنتاج المتمثل في النفط، وهي تعكس أيضاً أزمة تراجع دور جهاز الدولة الاقتصادي والاجتماعي وعدم قدرته على تأمين الأساسيات، كما تعكس حالة الشلل الإنتاجي التي تصيب البلاد. الأسوأ أن كل المعطيات الحالية تقول إن أزمة الطاقة لا يمكن حلها جدياً... بمثل هذه الموارد وهذا الأداء.

الحاجة إلى 200 ألف برميل وتأمين أقل من 150!

مؤخراً، كررت الحكومة أرقاماً حول حاجتنا اليومية من النفط الخام لتوليد الطاقة، مشيرة إلى الحاجة لـ 200 ألف برميل نفط يومياً. وهذه عملياً ننتج منها 20 ألف برميل، ونحتاج لاستيراد 180 ألف برميل من الخارج وبالقطع الأجنبي بطبيعة الحال.

إن تأمين حاجات النفط هذه وفق أسعار النفط التي تتجه نحو الارتفاع حالياً، تتطلب مبلغاً يقارب: 4,2 مليار دولار سنوياً.

وهو مبلغ أصبح خارج إمكانيات الحكومة السورية، فلا موازنتها العامة بمجموعها تغطي، ولا حتى حصولها على كل تدفقات الحوالات الخارجية «إن كانت قد بقيت عند حدود 3 مليار دولار» يستطيع أن يغطي مبلغ حاجات الطاقة، ولا حتى إن وصلت إلى الحكومة السورية معظم أموال المساعدات الدولية السنوية المخصصة في مؤتمرات دولية كمؤتمر بروكسل! «وهذا لن يحصل بطبيعة الحال».

فالموازنة العامة برقمها البالغ 8500 مليار ليرة لعام 2021، أصبحت تعادل اليوم ما يقارب: 2,8 مليار دولار «وفق وسطي» من مجموع أسعار الصرف الحكومية التي صدرت خلال الأسبوع الماضي». وإذا ما تم تخصيص كل إمكانيات الموازنة لمستوردي النفط الخام لن يكون بالإمكان تأمين إلا ثلثي حاجات الطاقة!

عدم وجود تمويل حكومي هو سبب الأزمة

الحكومة تعترف بهذا الواقع، ورئيس الحكومة قال بتصريحه الأخير إن الحكومة تؤمن النفط الخام من إيران بواقع كلفة 50 مليون دولار شهرياً، دون أن يذكر الكميات. و50 مليون دولار شهرياً تستطيع أن تؤمن فقط قرابة 26 ألف برميل يومياً... ما يعني أن ما يمكن للحكومة أن تؤمنه بالاستيراد عبر السفن الإيرانية الدورية والإنتاج المحلي لا يتعدى 46-50 ألف برميل يومياً من أصل حاجة: 200 ألف برميل، أي الربع بأفضل الأحوال!

وحتى بهذا المستوى من التقشف في الطاقة، فإن الحكومة تحتاج لتأمين هذه الكميات القليلة إلى استهلاك

خمس الموازنة...

الحكومة تقول وضوحاً إنها غير قادرة على تأمين حاجات الطاقة إلا بمقدار الربع بأحسن الأحوال، وهو ما نراه في واقع تقنين الكهرباء والمحروقات الذي وصل في الأشهر الستة الماضية إلى التجفاف التام عدة مرات، نتيجة عدم القدرة على تمويل الأساسيات من حاجات الطاقة بالدرجة الأولى، أما العقوبات فهي كما توقف قناة السويس عوامل يمكن التكيف معها، وهي ليست المانع الأساسي.

إن تأمين ربع حاجات الطاقة بأفضل الأحوال، هو تقليص النمو الاقتصادي وقدرات الإنتاج بمعدلات متقاربة. هذا الإنتاج الذي تقيعه عوامل عديدة ومعقدة أخرى تضاف إلى نقص الوقود، فمن وضع الليرة إلى كلف الفساد إلى نقص التمويل إلى نقص القوى العاملة الشابة والخبرة وغيرها الكثير... كلها عوامل تتكاتف لتقلص ما تبقى من الناتج.

الحلول محصورة في اتجاهات سياسية

تأمين الطاقة لا حل له بالمعطيات الحالية، فحتى لو استعادت السلطات النقدية جزءاً من القطع الأجنبي الوارد عبر الحوالات بعد رفع نسبي لسعر صرفها، فإن كتلة تمويل مستوردات الطاقة تبقى أكبر.

والحلول محصورة في اتجاهات محددة:

فإمّا الحصول على تسهيلات ائتمانية تدفع لاحقاً، وهو الأمر الذي لا يبدو متيسراً سياسياً، فتجربة الائتماني الإيراني السابقة انتهت عملياً منذ 2018، وأصبح التوريد مشروطاً بالدفع

القطع الأجنبي المكتسبة في السوق السوداء، ولدى القوى الكبرى القدرة على إحداث موجات مضاربة استثنائية كالتي شهدناها مرتين على الأقل منذ مطلع العام الحالي... ولكن مصادرة قدرات وأموال وثروات هؤلاء هو قرار سياسي لا يبدو أن لدى أحد مصلحة وعزيمة للقيام به، وحتى إن تم الحديث عن مصادرة هذه الأموال، فلم نرى أي فعل ذي أثر لتوجيهها نحو دعم استمرارية الحياة الاقتصادية في سورية. بل يتم الاكتفاء ببعض الإحياءات بالحركة، كإقالة موظف كبير هنا أو هناك ودفع «الإعلام الموجب» لتحمله المسؤولية دون أية محاسبة رسمية أو «شفافية» كما يقال. أو يتم إصدار قوانين تلاحق الأسعار النهائية للمواد في السوق، بحثاً عن «الصوص الذين يرفعون الأسعار»، بينما الأسعار تحدّد عملياً في دوائر ضيقة جداً تتحكم بالتمويل بالليرة والدولار وابتكار المنتجات الأساسية. وهو ما يشبه إجراءات سابقة لمحاربة «السوق السوداء» للقطع الأجنبي عبر ملاحقة حركة الدولار لدى القوى الأضعف، وهي قوانين يعلم الجميع أنها تحولت إلى «باب استنزاق» بعلاقة بعض السلطات مع سوق نصف الجملة والمفرق... بينما يترك أولئك الكبار القادرون على رفع سعر الصرف 17% وتخفيضه خلال أقل من عشرين يوم دون أن يمسه سوء، ليبرهنوا لنا قريباً أنهم قادرون على اختلاق موجات أخرى من تخفيض قيمة الليرة، أي كانت القوانين القائمة على سطح الأزمة لا أكثر.

الكاش بعد عدم سداد كامل المدفوعات السابقة...

أو بتحرير سوق الطاقة المحلية لتصبح مستوردة عبر القطاع الخاص، ويتم قطع الشعرة الأخيرة في دور جهاز الدولة الاقتصادي، وتنتهي كل إمكانياته على التحكم «ولو الشكلي» بمستويات الأسعار. وهو اتجاه له قوى تدعمه وأوزان اقتصادية تريده، ولكنه عملياً ينهي المكاسب التي كانت تحققها قوى أخرى من فارق أسعار المحروقات الحكومية عن السوق، كتلة الفساد الكبيرة في التوزيع التي تشكل تمويلاً غير مباشر لشريحة واسعة من رجالات الفساد وموظفيه، الذين يعتاشون على مخصصات دعم المحروقات... وسيكون لهذا الاتجاه بناء على السابق قوى تعارضه من أصحاب النفوذ الذين لن يستطيعوا تأمين تمويل مقابل لأزمهم بعد أن كانوا يمولونهم من نهب الدعم في جهاز الدولة.

الاتجاه الآخر، هو فتح باب الحصول على الطاقة من الحقول السورية في الجزيرة، الأمر الذي يعيقه الأمريكيون حتى الآن، والذي لا تصل الأطراف السورية إلى حل له رغم تفاوضها بشكل دوري مع بعضها البعض! وهو الاتجاه الموضوعي والصحي المشروط بإيجاد توافقات بين السوريين وفتح باب التسويات، وهذا أيضاً تقف دونه قوى معقدة في كل الأطراف لا ترى مشكلة، بل ترى منفعة، في استمرار تقطع أوصال البلاد.

أخيراً، هنالك بعض الحلول الممكنة نظرياً، والمستحيلة عملياً وفق المعطيات السياسية الحالية... كأن تتم استعادة الكتلة العظمى من

الأسعار تحدّد

عملياً في

دوائر ضيقة

جداً تتحكم

بالتنميط باليرة

والدولار وباحتكار

المنتجات

الأساسية بعيداً

عن القوانين

التي تلاحق

الأسعار النهائية

للمواد في

السوق

المواصلات في حالة شلل.. والحكومة نائمة في العسل



عندما نتكلم عن أزمة المواصلات في مختلف المحافظات السورية فنحن لا نتكلم عن أزمة جديدة؛ فمشاهد الناس المجتمعة على المواقف وفي الطرقات كانت وما زالت مزية في واقعنا المعاش، وبشكل يومي، غير أنها تفاقمت في الأشهر الأخيرة، وخاصة بعد تخفيض المخصصات للسرافيس والتكاسي مما زاد من طوابير السيارات.

■ عمار سليم

ولكن الإبداع الحكومي لم يقف مكتوف الأيدي، بل صرّ حلاً عبقرياً تعودنا من إرسال الرسائل النصية عبر التطبيقات الذكية المعتادة، فأصبحت بعد ذلك الأزمة أزميتين، أزمة انتظار الرسائل، وأزمة المواصلات المتفاقمة التي لم تحل ولن تحل بهذا التخطيط المبدع من قبل الحكومة.

أزمة ساعات الذروة.. كل الساعات صارت ذروة في تازمها

تحدثنا في أعداد سابقة عن معاناة الطلاب والموظفين والعمال الذين يخرجون صباحاً قاصدين مواقع أعمالهم، حيث الازدحام الشديد وقلة السرافيس العاملة على الخطوط نتيجة تعاقدهم مع المدارس، حيث يضطر الكثير منهم لقطع نصف المسافة سيراً على الأقدام اختصاراً للوقت، ولكن مع تفاقم أزمة المواصلات أصبحت الغالبية من المواطنين يفضلون الوصول إلى أماكن عملهم سيراً على الأقدام، ولم تقتصر هذه المعاناة على ساعات الذروة، وإنما أصبحت معاناة دائمة في أي وقت من أوقات النهار أو الليل، والظاهرة لا تحتاج إلى شكاوى، فالكارثة واضحة أمام المعنيين وفي المحافظات عامة، والعاصمة دمشق وريفها خاصة، في حالة من الشلل لا

تخفى عن أعينهم وهم لا يحركون ساكناً، إلا ما بادروا به من تحريك بعض باصات النقل الداخلي، التي لم تتمكن من حل المشكلة؛ فهي في الواقع لا تخدم المواطن في اختصار الوقت، فالانتظار جارٍ حتى يمتلئ الباص إلى حد التكديس، في ظل واقع الوباء الكارثي الذي تعيشه البلاد، ضارين بعرض الحائط سلامة المواطن ومصلحته. فقد ضاق المواطنون ذرعاً بهذه الأزمة التي أضيفت إلى قائمة الأزمات التي ليس لها نهاية طالما استمرت الحكومة بهذه السياسات اللامبالية بمعيشة المواطن وكرامته. واللافت أن المدارس شبه متوقفة، وقد تم تخفيض عدد الموظفين بالتناوب، إلا أن الأزمة تزداد يومياً، وإذا خرجت التصريحات من المعنيين فهي لن تخرج عن وصفها المعتاد كونها مجوجة واستغرافية وبعيدة

عن الواقع، أما عن الحلول الحقيقية فهي فقط بالتخدير!

الحلول دائماً على حساب المواطن

إذا عجزت الحكومة عن تقديم أي حل يفي بالغرض، فإن «الحلول البديلة» سرعان ما تظهر على السطح وكأنها حلول «طبيعية وعفوية»، ولكنها دائماً على حساب المواطن وجيبه الفقير ولمصلحة الحيثان. فمع فقدان الوقود من المصدر الحكومي تتوفر كميات لا محدودة من الوقود في السوق السوداء، ليضطر السائقون إلى التزود منها، وتعويض الفرق برفع أجور النقل على المواطنين، وما على الراكب إلا أن يدفع أو أن ينتظر أكثر حسب اضطراره وقدرته على الدفع، مع انتشار ظاهرة بيع المخصصات من الوقود في السوق السوداء

من قبل بعض السائقين ليربحوا أنفسهم من عناء العمل والكسب عن طريق الإتجار بالمادة.

أما الشريحة الأكثر تضرراً فهم سكان الأرياف والضواحي النائية عن المدينة، إذ يدفعون لسائق التكسي مبالغ لا تتناسب أبداً مع دخولهم شبه المعدومة أمام تكاليف المعيشة. فسائقو التكسي يتقاضون من الراكب الواحد ما لا يقل عن ألفي ليرة سورية عندما يجمعون 4 ركاب، في ظل غياب تام للرقابة والمحاسبة.

يقال: «إن كنت تدري فذلك مصيبة وإن كنت لا تدري فالمصيبة أعظم!»

فهل تعي الحكومة أن هروبا من مسؤولياتها، وتصريحاتها وحلولها الإبداعية، لن تعود على الوطن والمواطن إلا بالمزيد من الشلل والانهيال والكوارث..

أوكتان 95... أياً يكن اتجاه التهريب فالرفع مستمر، والنهب كذلك!



■ مراسل فاسيون

500 ليرة فرق سعري مضاف لقاء كل ليتر بنزين أوكتان 95، حيث أصبح سعر تنكة البنزين 50 ألف ليرة، وبحسب المواطنين فقد كان من المتوقع أن يتم تخفيض السعر بدلاً من رفعه، وذلك لانخفاض سعر الصرف لقاء الليرة خلال هذه الفترة، والوعود الرسمية التي كانت تتحدث عن مساع لتخفيض الأسعار عموماً، فكيف بالأسعار التي تتحكم بها الدولة، وبالتالي فلا مبرر لرفع السعر الأخير، الذي لن يستفيد منه إلا تجار السوق السوداء والمهربون، على حساب المواطن كما على حساب الاقتصاد الوطني.

تشجيع التهريب والسوق السوداء

السعر الجديد أعلى بما لا يقاس من كل أسعار الأسواق المجاورة والعالمية، وتهريب البنزين من لبنان إلى سورية جراء ارتفاع السعر المحلي تزايد خلال الفترة الأخيرة، حيث تم التصريح الرسمي عن ذلك من قبل أحد المسؤولين اللبنانيين مؤخراً. فقد نقل عن وزير الطاقة اللبناني أن «السبب الرئيسي خلف أزمة الوقود التي يشهدها لبنان هو التهريب إلى سورية المجاورة، التي تعاني بدورها من شح في المحروقات». ونقل عنه أيضاً: «تبين لنا أن السبب

الأساسي للشح الحاصل هو التهريب إلى خارج الأراضي اللبنانية، بسبب الفرق في الأسعار بين لبنان وسورية». مضيفاً أن «الحاجة في السوق السوري للبنزين تدفع المهربين اللبنانيين إلى تهريب مادة البنزين إلى سورية لتحقيق أرباح طائلة، علماً أن هذه المادة مدعومة من الدولة اللبنانية للمواطنين اللبنانيين».

وقد نقل عبر بعض وسائل الإعلام عن أحد أساتذة جامعة حلب «الدكتور حسن حزوري» حول الموضوع ما يلي: «رفع سعر البنزين أوكتان 95 إلى 2500 ل.س. ليتر الواحد، أي: التنكة 20 لتر، بـ 50000 ل.س. أي: ما يعادل \$20 حسب سعر الصرف الرسمي، و\$16 حسب سعر الصرف الموازي في السوق السوداء أو لدى شركات الصرافة المرخصة، بينما سعره في لبنان 38800 ل.ل. وتعادل \$3,25 حسب سعر الصرف الموازي في السوق اللبنانية، بمعنى سعره في سورية خمسة أضعاف سعره في لبنان!»

لعل ما سبق ليس بحاجة إلى مزيد من التعليق والشرح، ولعل الواقع أوضح وأكثر بيانا! فالمصيبة أنه مع كل هذا الرفع والفرار السعري لقاء كل ليتر بنزين، فإن الازدحام ما زال مستمراً على محطات الوقود، والأزمة تتفاقم، ليحصد نتائجها تجار السوق السوداء والمهربون على حساب ومن جيوب

أن يؤدي إلى توازن ما بالأسعار باتجاه أن تنخفض الأسعار في البلد مع زيادة المعروض، إلا أن ما يجري هو رفع إضافي للأسعار...

وبكلمة واحدة، أياً كان اتجاه التهريب فالمنظومة الناهبة والفاسدة هي نفسها كالمناشر تريح من كل الأوضاع وفي كل الاتجاهات، وكل ما تلقى من كلام «اقتصادي» ليس سوى ذرائع لا قيمة علمية وواقعية لها، سوى استخدامها كبروباغندا لتغطية السياسات ذات الاتجاه الثابت دائماً، لمصلحة القلة الاقتصادية الناهبة وضد مصلحة عامة السوريين!

المواطنین. ما يستحق التفكير حقاً، وما ينبغي أن نستحضره إلى الذاكرة هو أطنان التصريحات التي رافقت عملية رفع سعر المازوت خلال حقبة الدردري السيئة والسيئ الذكر... في تلك المرحلة كان كل الحديث متمحوراً حول فكرة واحدة: الأسعار في سورية أرخص من كل الإقليم ولذا فإن عمليات تهريب كبرى تتم وتؤدي إلى خسائر كبرى لخزينة الدولة... طيب، وماذا الآن؟

حتى حين تقول الوقائع إن التهريب بات باتجاه معاكس، والذي من المفروض نظرياً

تأثير هموم العمال المادية على إضعاف إنتاجية عملهم



التركيز والإنتاجية في العمل. يمكن أن يكون فصل الآلية الدقيقة لتأثيرنا مفيداً لفهم طبيعة هذه العلاقات بشكل أفضل.

أخيراً، إذا أدى الفقر إلى انخفاض الإنتاجية، فإنه يخلق آلية «تضخم الدخل السلبي» أو «صدمات الثروة». في مواجهة الكارثة، سيكون الناس أقل إنتاجية عندما يكونون في أمس الحاجة إلى المال. هذه المشكلات خطيرة بشكل خاص بالنظر إلى أنه في معظم البلدان الفقيرة، يعتمد الأفراد بشكل خاص على ما يجنونه في العمل من أجل تأمين الاستهلاك السلس، أو التمويل الذاتي للاستثمار الإنتاجي في مؤسساتهم «كوتشار، 1999». وبناءً على ذلك، إذا كان للفقر تأثير سلبي على الإنتاجية، فإن فوائد الحد من التقلبات «على سبيل المثال من خلال التوظيف المستقر، أو برامج أجرة العمل العامة» أو التخفيف من الضعف المالي «على سبيل المثال من خلال الحصول على الائتمان أو التأمين ضد البطالة» يمكن أن تكون أكبر مما هو متوقع في الأدبيات الاقتصادية التقليدية.

ملحوظة ختامية

في هذه الدراسة كان لافتاً للانتباه بشكل خاص الإشارات التي أوردها الباحثون، في الخلاصة أعلاه، إلى أن موضوع التأثير النفسي للفقر على إنتاجية العمل، لا يلقى بشكل عام اهتماماً كافياً في الدراسات الاقتصادية السائدة. أما بالنسبة لنا فلا نستغرب هذا كثيراً، ولا نستغرب أن تكون الفكرة رغم أنها «بدئية» إلى حد ما، ويحس بها العمال بشكل طبيعي في حياتهم اليومية، لكن على ما يبدو ليس من مصلحة الأنظمة الرأسمالية ترويج هذه الحقيقة العلمية كثيراً، لأنها ببساطة تتعارض مع محاولات رأس المال دائماً أن يلقى باللوم في ضعف الإنتاجية على «تقصير العمال» و«عدم تطوير قدراتهم ذاتياً»، وعدم اتباعهم ما يكفي من «تعاليم التنمية البشرية» وما إلى ذلك... في حين يتم التغاضي والتعامي وحرف الانتباه عن الدور السلبي الكبير لتأثير الفقر وضعف الأجور، على الإنتاجية، أي: عن الدور الهدام للاستغلال الرأسمالي بالذات.

المختبرية التي تقيس: الإدراك، أو الرفاهية المبلغ عنها ذاتياً، أو المؤشرات الحيوية، مثل: الإجهاد «كما في نتائج أبحاث متعددة أجراها آخرون بين 2013 و2020». ويعتبر الدليل على سلوكيات المجال الاقتصادي خطوة تالية ضرورية لفهم الآثار المترتبة عن هذه السلوكيات على النتائج الاقتصادية.

إن المكاسب هي إحدى هذه النتائج، وهي مهمة بشكل خاص لأن آثارها منتشرة على نطاق واسع. على هذا النحو، فإن تأثير الهموم المالية على المكاسب يمكن أن يغير في نهاية المطاف تفكيرنا حول العوائق التي تحول دون الهروب من الفقر والسياسات ذات الصلة. على الرغم من أن هذه الدروس ماضية في الطريق، وتحتاج قدر أكبر من العمل التجريبي، فإننا نقترح ثلاث طرق.

أولاً: قد تدفعنا هذه التأثيرات إلى إعادة النظر في برامج التحويلات النقدية «المشروطة وغير المشروطة». بالنظر إلى النتائج التي توصّلنا إليها، يبدو أنه من المفيد إعادة النظر في سياقات أخرى بحثاً عن تأثيرات مباشرة مماثلة. على سبيل المثال: توثيق الزيادات في المعروض من العمالة في المزرعة وإنتاج الحصاد بعد انخفاض السيولة للمزارعين في زامبيا، هذه الزيادات مصحوبة أيضاً بتحسينات محتملة في عملية صنع القرار. غالباً ما تُعزى هذه التأثيرات إلى التفسيرات الكلاسيكية الجديدة، مثل: قيود الائتمان «ماتسوياما، 2011، غاتاك 2015». وتشير مشاهدتنا إلى أن التأثيرات المباشرة للتغيرات في الضغوط المالية ربما تكون قد ساهمت في التأثيرات الملحوظة في هذه الظروف. علاوة على ذلك، قد يكون لهذه البرامج عوائد اجتماعية أوسع.

ثانياً: قد نرغب في التفكير بشكل أكثر تحديداً في نماذج إنتاج العمال التي تتضمن التأثيرات التي وجدناها. على سبيل المثال: يمكن أن تشير نتائجنا إلى تفسير مختلف لأجور الكفاءة. قد تضطر الشركات إلى دفع رواتب أكثر طواعية للعمال، ليس لتعزيز التغذية «كما في دراسة داسجويتا وراي 1986»، أو تجنب المخاطر الأخلاقية «دراسة شابيرو وستيجليتز 1984»، أو تحسين اختيار العمال «دراسة فايس 1980»، بل من أجل تعزيز

«يمكن للمخاوف بشأن المال أن تخلق أعباء نفسية، مثل: القلق أو التوتر أو الحزن، مما قد يلحق الضرر بالقدرة على العمل بفعالية. أجرينا تجربة ميدانية مع عمال التصنيع بالقطعة في الهند. قمنا بترتيب توقيت استلام الدخل عشوائياً، بحيث يكون لدى بعض العمال في يوم معين نقود أكثر من غيرهم... فوجدنا أن العمال الذين حصلوا على رواتبهم مقدماً زادوا إنتاجهم بنسبة 6.2% في الساعة. كما ارتكبوا أخطاء أقل في عملية التصنيع، مما يدل على أنهم صاروا أيضاً أكثر انتباهاً في العمل» - كانت هذه خلاصة دراسة أجراها خبير اقتصادي سلوكي وزملاؤه في كلية الأعمال بجامعة شيكاغو، ونشرها في مطلع العام الحالي (2021) مركز أبحاث خاص في الولايات المتحدة يسمى «المكتب الوطني للبحث الاقتصادي» NBER.

التأخر في إعطاء العمال أجورهم يضعف الإنتاجية بينما التكبير بالأجور أو الحوافز يزيد الإنتاجية

«أو حوالي 20 دولاراً». كان هذا معادلاً لما كسبوه في الشهر السابق، واستخدم جزء كبير منهم الأموال لسداد ديونهم المستحقة. راقب الباحثون بعد ذلك أداء العمال أثناء العمل، وقارنوه بمجموعة من العمال الذين لم يتقاضوا رواتبهم مقدماً. وجد الباحثون أن العمال الذين حصلوا على رواتبهم مقدماً كانوا أكثر إنتاجية بشكل ملحوظ، حيث زادوا إنتاجهم من الأطباق بنسبة 6.2% في الساعة. ولوحظ التأثير الأكبر لهذا التحفيز مع أفقر العمال. والأكثر من ذلك، أن المنتجات التي صنعوها كانت أقل عرضة لارتكاب الأخطاء في تصنيعها، مما يشير إلى أنهم صاروا أكثر تركيزاً وانتباهاً في العمل.

استنتج المؤلفون، أن منح العمال حوافز مقدماً «بشكل سلفه نقدية في هذه التجربة» قد ساعد في تخفيف نسبي للعبء الذهني والنفسي لمشكلاتهم المالية، مما حقق انفراجاً نسبياً للهموم، فصاروا أكثر إنتاجية. ويقول الباحثون الذين قاموا بالتجربة: إنها تتوافق أيضاً مع نتائج دراسات أخرى حول العواقب النفسية للفقر، لكن الجديد في تجربتهم هذه أنها أجريت في ظروف عمل حقيقية وواقعية بخلاف التجارب السابقة التي كان يتم إجراؤها في بيئات اختبارية.

مناقشة النتائج

كتب الباحثون في آخر دراساتهم الخلاصة التالية: لقد بدأنا للتو في فهم العواقب النفسية للفقر على النتائج الاقتصادية. أما الأبحاث المبكرة فركزت إلى حد كبير على المقاييس

■ تمريب إعداد: د. اسامة دليقان

الباحث الرئيسي في الفريق الذي قام بالتجربة هو سيندل موليناثان «بالاشتراك مع زملائه: سوبريت كاوور وسوانا أوه وفرانك شيلباخ». وموليناثان هو خبير اقتصادي سلوكي في كلية الأعمال بجامعة شيكاغو. وفي مؤلفات سابقة له بالاشتراك مع عالم النفس برينستون إدار شافير، وجدوا أن الفقر مثل الطفيلي، يستهلك الطاقة العقلية للعمال، والتي لولا الفقر لكان يمكن استخدامها بشكل أكثر فائدة.

تأثير التحفيز المادي الباكر

في تجربتهم الميدانية قام الباحثون بدراسة 408 عمال على مدى أسبوعين في مصنع في أوديشا في الهند. يصنع العمال في المصنع الأطباق التي تستخدم لمرة واحدة في المطاعم المحلية. ويقول المؤلفون: إن العمال في هذا الجزء من الهند يقسمون وقتهم بين العمل الزراعي خلال موسم الزراعة والحصاد، وبين القيام بأعمال أخرى في الجزء الآخر من العام. وقد أجرى الباحثون الدراسة في فترة زمنية من ذلك الجزء من العام الذي كان العمال فيه يعانون من أعلى مستوى من الضائقة المالية والمديونية.

كانت تجربتهم الرئيسية بسيطة للغاية: لقد أعطوا مجموعة من العمال بشكل عشوائي جزءاً كبيراً من أجورهم في وقت مبكر من فترة عملهم بدلاً من أن يعطوهم إياه بعد نهاية العمل. في المتوسط، تم منحهم 1400 روبية

ليبيا: السعي نحو توافقات إقليمية، وقرار دولي جديد يدعم الحل



فيما لم يتحدث لافروف عن مواضيع محددة، مثل الغاز أو غيره مستقبلاً، بمقابل أن معظم حديثه دار حول ضرورة إنجاح التسوية السياسية في الفترة الراهنة، مؤكداً أن روسيا مستعدة لتقديم الحلول لإحداث انفراجات في الأزمات القائمة في ليبيا، وعبر عن أمله بتنفيذ المقررات الدولية بهذا الشأن.

واتفق الطرفان على استئناف عمل اللجنة الحكومية المشتركة بينهما بشأن التعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني بأقرب وقت.

قرار دولي جديد

صوّت مجلس الأمن الدولي في 16 نيسان، على قرار جديد حول ليبيا من 22 فقرة، يدعو به السلطات والمؤسسات المعنية إلى اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في خارطة الطريق للوصول إلى الانتخابات الرئاسية في 24 كانون الأول من هذا العام، كما دعا لوضع الأساس الدستوري لهذه الانتخابات وسن التشريعات بحلول 1 تموز، بغية إعطاء الوقت الكافي لمفوضية الانتخابات الليبية للتحضير في الوقت المحدد.

كما ينص القرار على «إنشاء وحدة مراقبة لوقف إطلاق النار تشمل 60 مراقباً في أقصى حد وتكون جزءاً من بعثة الدعم الأممية في ليبيا» و«ضرورة نزع السلاح وتسريح القوات وإعادة إدماج» (اجتماعية) للجماعات المسلحة وجميع الفاعلين المسلحين خارج إطار الدولة و«الانسحاب الفوري لجميع القوات الأجنبية والمرتبطة من ليبيا».

جميع المؤشرات والخطوات تشير إلى أن التسوية تضي نحو إتمامها، ولربما من أهمها هو «غياب» مؤشرات العتب الأمريكي، لا لتحسن نوايا واشنطن أو تغييرها، إنما لتراجع وهشاشة موقفها ووزنها من مجمل العملية السياسية.

سواء في هذه المرحلة، أو إستراتيجياً، فهي أن تحافظ ليبيا على علاقات جيدة مع جميع الأطراف الإقليمية وفق سياسات التعاون والتكافؤ، وبمنطق يرضي جميع الأطراف، وأولهم ليبيا نفسها، دون إملاء من أحد أو تدخل في قراراتها السيادية، ومن غير الصعب الاستشفاف من حديث ديبية ومجمل نشاط الحكومة الدبلوماسية بأنها تحاول الحفاظ على العلاقات والتقارب التركي- الليبي، لكنها وفي الوقت نفسه لا تقف بتحيز متعارض مع اليونان أو فرنسا ضمن المسألة البحرية، وذلك بغية تأريض أية عراقيل إقليمية بوجه التسوية السياسية الجارية على أقل تقدير.

العلاقات الروسية- الليبية

قام رئيس الحكومة الليبية، عبد الحميد ديبية، يوم الخميس الماضي إلى موسكو بزيارة أجرى خلالها لقاء مع نظيره الروسي، ميخائيل ميشوستين، ولقاء مع وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، ووزير الدفاع سيرغي شويغو، واتصلاً هاتفاً مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، كانت خلاصة الزيارة بالمجمل هي بحث التسوية الليبية، والمسائل الخاصة بالتعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين، وفي مجالات الطاقة، وكان لافتاً تصريحان لديبية من موسكو خلال مؤتمر صحفي له مع لافروف، أولهما: أن نحو 80% من مؤسسات الدولة الليبية قد «تم توحيدها» وبقيت المؤسسة العسكرية فقط، مؤكداً: أن «أية دولة لا توجد بها مؤسسة عسكرية موحدة لن تقوم لها قائمة» داعياً جميع الأطراف إلى توحيدها. والثاني: أن حكومته «تطلب المساعدة من روسيا في كل شيء» داعياً «جميع الشركات الروسية العاملة في مجال الغاز إلى العودة إلى ليبيا».



ينص القرار على «ضرورة نزع السلاح وتسريح القوات وإعادة إدماج اجتماعية للجماعات المسلحة وجميع الفاعلين المسلحين خارج إطار الدولة»

وتحديد الحدود البحرية دون التشاور مع الدول الإقليمية الأخرى، وبشكل يتعارض أولاً مع أثينا.

في الحادي عشر من الشهر الجاري توجه رئيس المجلس الرئاسي الليبي، محمد يونس المنفي، في زيارة رسمية إلى اليونان بعد دعوة من أثينا، التقى خلالها رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس، لبحثاً خلالها «العلاقات الثنائية بين البلدين»، وحث ميتسوتاكيس الحكومة الليبية على «إلغاء المذكرة» الموقعة بين

أردوغان والسراج في السابق. وفي اليوم التالي، توجه رئيس الحكومة الليبية، عبد الحميد ديبية، بزيارة إلى تركيا امتدت ليومين بعد دعوة من الرئيس التركي، وأعلن خلال مؤتمر صحفي تأكيد الجانب التركي على استمرار دعمه للحكومة الليبية، فيما قال ديبية بأن الاتفاقات البحرية الموقعة مع أنقرة بنيت على أطر صحيحة، إلا أنه دعا إلى «حوار متوسطي» بغية حل الخلافات.

لتعاود اليونان إصدار تصريح عبر وزير خارجيتها، نيكوس ديندياس، بأن أثينا جاهزة لمحادثات مع طرابلس حول ترسيم المناطق البحرية بين البلدين عبر إتمام اتفاقية بدأت المشاورات حولها في 2010... ليببدو التصريح الأنف كإشارة ردأ على ما دعا إليه الديبية من «حوار متوسطي».

وبين هذه وتلك، أظهرت باريس موقفها وتصعيدها، عبر ما نشرته صحيفة «لوموند» الفرنسية في مقال، معتبرة أن الاتفاق التركي- الليبي حول المناطق البحرية من الممكن تجاوزه أو إلغاؤه طالما أن مجلس النواب الليبي لم يصادق عليه قانونياً بعد.

من بين جميع المتخاصمين حول الحدود البحرية، يبرز طرح الديبية أكثرهم عقلانية بدعوته إلى حل المسألة عبر الحوار، فبالنسبة للمصلحة الليبية،

كانت خطوات الحكومة الليبية المؤقتة في الفترة السابقة مليئة بالأنشطة والزيارات الإقليمية والدولية؛ من الأمم المتحدة إلى اليونان وروسيا وتركيا في إطار التوافق الدولي على طريق التسوية السياسية وتأمينها، كما أعلن عن قرار دولي جديد يدعم التسوية.

■ ملاذ سعد

يبدو أن الحكومة تحاول إيجاد توافقات بين الأطراف الدولية المنخرطة بالأزمة الليبية بغية تأريض الخلافات، وتحاول بعض الدول الدفع باتجاه تأمين مصالحها وتثبيتها في الفترة الحالية، وتحديداً منها: تركيا ومصر واليونان وفرنسا، فيما يخص الاتفاقيات البحرية وترسيم الحدود، إضافة إلى مساعي كل منها لتأمين نفوذ سياسي لها في البلاد. وعلى الرغم من أن موسكو تعتبر من أقل الأطراف الدولية تدخلاً بهذا المعنى، تسعى الأقلام الأمريكية إلى تصويرها وتسويقها بمنطقة آخر يعبر عن خوف الولايات المتحدة من الوزن الروسي ضمن الملف، والذي كان دافعاً أساسياً باتجاه التسوية والحل الذي يجري العمل به، بمقابل خفوت ضوء واشنطن وقلة حيلتها.

الاتفاقات البحرية

من الخلافات الإقليمية والدولية الدائرة حول ليبيا جانب يتعلق بالاتفاقيات والحدود البحرية بين طرابلس وأنقرة، بالتناقض مع طرابلس والقاهرة وأثينا وباريس، وتحديداً ما جرى الاتفاق عليه بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورئيس حكومة الوفاق الوطني السابقة فائز السراج في عام 2019، حين وقعا مذكرتي تفاهم تخصص التعاون الأمني والعسكري،

التصعيد الأمريكي:

محاولة عكس حركة التاريخ محكومة بالفشل



على قوتها وهيمنتها العالمية المتداعية بأن تمنع صعود روسيا والصين، وتظهر موازين القوى الجديدة التي تشكل لعنة بالنسبة للولايات المتحدة وسعيها الإمبريالي إلى الهيمنة أحادية القطب، فهذه الأخيرة ضرورية للحفاظ على الأمن على الدولار كعملة تبادل عالمية، والتي بدورها حيوية لدعم الاقتصاد الأمريكي وللمنظومة ككل. ولا تستطيع الولايات المتحدة في ظل الأزمة التي تعترى نظامها السياسي أن تنافس الصعود الصيني الروسي. وعليه، ومن خلال المحاولات العنيفة لعكس حركة التاريخ، تضطر الولايات المتحدة إلى اللجوء إلى زيادة النزعة العسكرية ضد من تعتبرهم أعداءها الرئيسيين، وتسريع هذه العملية مرتبط بالشعور المتزايد بأن الإمبراطورية الأمريكية في حالة زوال، وبهذا المعنى توفر أوكرانيا وتايوان للولايات المتحدة ما تعتبره فرصتها الأخيرة للتمسك بعالم يختفي أمام عينيها. ولا يحتاج الأمر إلى كثير من التفكير للاستنتاج بأن تسريع التصعيد الذي تقوم به الإدارة الأمريكية لن يطول به الأمر ليتحول إلى تسريع للحل، وتسريع لتظهر التوازنات الحقيقية الجديدة للقوى الدولية، ذلك أن حجم الأزمة التي تتعرض لها الولايات المتحدة لا يشير بحال من الأحوال إلى أنها قادرة على أن تكسب أية جولة من جولات التصعيد في المنطقة الأوراسية، التي يظهر فيها الثنائي الروسي الصيني قدراً عالياً من الجدية في مواجهة بقايا النفوذ الأمريكي التاريخي فيها.

من أجل المزيد من تصعيد الحرب المستمرة منذ سبع سنوات، مما تسبب في مقتل أكثر من 13 ألف مواطن.

تهديد الصين من الجنوب

حتى الآن، يحافظ بايدن على توجه إدارتي ترامب وأوباما السابقتين للحشد العسكري بالقرب من أراضي الصين. وشهد هذا الأسبوع مرور رابع مدمرة أمريكية للصواريخ الموجهة عبر مضيق تايوان منذ تولي بايدن منصبه، وهو المضيق الذي يفصل جزيرة تايوان عن البر الصيني. وتايوان التي تعترف بها الغالبية العظمى من الدول بما في ذلك الولايات المتحدة حتى وقت قريب بوصفها جزءاً من أراضي جمهورية الصين الشعبية في ظل ما يسمى سياسة «صين واحدة» هي واحدة من أهم الجبهات التي تحاول واشنطن تأجيجها في وجه بكين، حيث يعتمد بايدن اليوم، مثل سلفه دونالد ترامب، تقويض سياسة «صين واحدة» من خلال إرسال مسؤولين أمريكيين إلى الجزيرة في «زيارات رسمية»، وزيادة مبيعات الأسلحة، والإدلاء بتصريحات علنية أكثر استفزازاً بأن الولايات المتحدة «ستدافع» عن تايوان في حالة «غزو» القوات الصينية. وعلى غرار أوكرانيا، يعمل خطاب إدارة بايدن وسلوكها على تغذية موقف متشدد من جانب القادة التايوانيين، ومحاولة توريثهم إلى أقصى درجة ممكنة. الصورة الأكبر لكل هذا التصعيد هي بطبيعة الحال الحسابات الجيوسياسية لدى واشنطن، التي يوضح محللوها أنها محكومة إذا ما رغبت بالحفاظ

حجم الأزمة التي تتعرض لها الولايات المتحدة لا يشير بحال من الأحوال إلى أنها قادرة على أن تكسب أية جولة من جولات التصعيد في المنطقة الأوراسية

والامتيازات الأمريكية عالمياً. بهذه الطريقة، شرع بايدن في حملة عدائية ضد موسكو والصين بوصفهما «تهديدان وجوديان». وأعقب ذلك أعمال عدائية مباشرة، بما في ذلك فرض عقوبات على روسيا بذريعة مشروع الغاز «السييل الشمالي 2» الروسي مع أوروبا، وعلى الصين بحجة مزاعم لا أساس لها من الصحة حول «الإبادة الجماعية» في شينجيانغ وهي المزاعم التي باتت مادة للتندر حتى في الصحافة الغربية.

أمر عمليات لنظام كيف

تتهم الولايات المتحدة روسيا بـ«العدوان» من خلال تكثيف وجود القوات العسكرية على الحدود مع أوكرانيا. ذلك في الوقت الذي ينتهك فيه النظام المدعوم من الولايات المتحدة في كيف بشكل يومي وقف إطلاق النار الهش في شرق أوكرانيا ويقصف المراكز المدنية ويصعد الأزمة الإنسانية. بالمقابل، وإذ تشدد موسكو على رفض الادعاءات الأمريكية بمرمتها، أكد الكرملين هذا الأسبوع: أن تدهور الأوضاع الأمنية في شرق أوكرانيا «الدونباس» قد يلزم موسكو بوقف الهجوم الذي يتعرض له السكان في شرق البلاد. وخلف التصعيد الأوكراني، يبدو التدخل الأمريكي جلياً، حيث إنه وخلال الشهر الماضي، كشفت إدارة بايدن عن توريد دفعة أسلحة جديدة بقيمة 125 مليون دولار إلى أوكرانيا. ويمكن النظر إلى ذلك على أنه «أمر عمليات» أمريكي للسلطة في كيف لرفض اتفاق مينسك للسلام لعام 2015، والضغط

ثمة تشابه كبير في الطريقة التي تُوَجَّح فيها الإدارة الأمريكية التوترات على حدود كل من الخصمين الأساسيين لها، روسيا والصين، وهو تشابه يفسح المجال للافتراض بأن واشنطن تميل اليوم لأن تتعامل مع روسيا والصين بوصفهما «مشكلة واحدة» تحول دون فرض الهيمنة الأمريكية على النطاق الأوراسي.

■ إعداد: سعد خمار

تمثل تطورات الأوضاع مؤخراً في كل من أوكرانيا وتايوان تجسيدا واضحا لهذا النهج الأمريكي، حيث تتذرع واشنطن بمزاعم مفادها أن روسيا والصين تهددان حليفتها، الأمر الذي يوفّر بدوره ذريعة للولايات المتحدة لتصعيد خطواتها الاستفزازية، بما يدخل المنطقة في حلقة مفرغة من التصعيد تهدد بالخروج عن نطاق السيطرة إلى مواجهة كبرى غير محمودة العواقب.

التهديد الوجودي لنخبة الحكم الأمريكية

في غضون ثلاثة أشهر فقط من تنصيبه رئيساً للولايات المتحدة، حثّت إدارة جو بايدن خطاها في مسار متهور من التصعيد اتجاه روسيا والصين، وهو ما عزّز الفكرة القائلة بأن العداء الأمريكي ضد البلدين هو عداء منهجي مستمر رغم تغيير الرؤساء، ما يثبت الطبيعة الحقيقية للسياسة الأمريكية، حيث الرؤساء يأتون ويذهبون، والانتخابات تجري دورياً، ولكن السلطة وصنع السياسات ممسوكان من النخب الحاكمة فعلياً والتي لا تكن ولاءً لحزب بعينه، بل تستفيد من مجريات «العملية الديمقراطية» داخل الولايات المتحدة لتعزيز الأهداف الإمبراطورية

خلف التصعيد الأوكراني يبدو التدخل الأمريكي جلياً حيث إنه وخلال الشهر الماضي كشفت إدارة بايدن عن توريد دفعة أسلحة جديدة بقيمة 125 مليون دولار إلى أوكرانيا

الصورة عالمياً

المغرب وموجة تصعيد جديدة في ملف «الصحراء الغربية»



تتسارع الأحداث المرتبطة بملف «الصحراء الغربية»، فبعد إعلان الولايات المتحدة - وخلافاً لقرارات مجلس الأمن - الاعتراف بمغربية الصحراء، عاد الملف العالق منذ عقود ليشهد نشاطاً مرتفعاً، ولينحول الملف الخامد إلى خزان بارود يمكن أن يشعل المغرب العربي بحرب جديدة ستكون آثارها أشد كارثية من حرب سبقتها امتدت لأكثر من 15 عاماً.

■ علاء ابوفراج

سعت إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب في أيامها الأخيرة إلى إيجاد مناخ موات للكيان الصهيوني يسمح له بالبقاء لأطول فترة ممكنة في بيئة خالية من الوجود الأمريكي المباشر، وجرى ذلك عبر جملة من اتفاقات هشة لتطبيع علاقات الكيان مع عدد من دول المنطقة العربية بشكل خاص، وسعت إدارة ترامب وفي استمرار غير منقطع مع كل الإدارات السابقة إلى إشغال المنطقة، عبر إعادة تحريك كل الملفات والمشاكل العالقة، لا أملاً في حلها، وإنما أملاً في تحويلها مجتمعة إلى ما يشبه حرباً عالمية مصغرة من نوع خاص، ينشغل فيها كل منافسي الولايات المتحدة، وتشكل تنفيذاً مفترضاً لرؤية الرأسمالية الصاعدة.

الواقع العنيد

لا تختلف اتفاقية تطبيع العلاقات بين المملكة المغربية والكيان الصهيوني عملاً ذكرناه سابقاً، فنظرياً وافق المغرب إعلان تطبيع علاقاته مع الكيان بمقابل اعتراف الولايات المتحدة بسيادته على الصحراء المتنازع عليها منذ عقود، وعلى الرغم من كل الضخ الذي رافق الإعلان الأمريكي الرسمي، جرى

التعتيم على حقيقة أن الأمور لن تسير بالشكل البسيط المفترض، وهذا ما يدركه الجميع، وعلى رأسهم الولايات المتحدة، مما جعل «الثمن» الذي قبضه النظام المغربي لقاء خدماته في مهب الريح حقاً، فالقرار الأمريكي جاء أولاً: مخالفاً لقرارات مجلس الأمن، أي أنه قرار غير شرعي من وجهة نظر المجتمع الدولي، مما يدعنا أمام احتمالين: إما أن تخرج الولايات المتحدة والمملكة المغربية عن الشرعية الدولية ويتحلمان تبعات ذلك، وإما أن يعاد فتح الملف في مجلس الأمن، أملاً في قرار مختلف، وهو ما لقي معارضة مباشرة من أعضاء دائمين في مجلس الأمن. والجانب الخطر الآخر في هذه القضية هو وجود الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب «البوليساريو»، التي كانت مستعدة للقتال عن الصحراء لعقود مضت، وحشدت حولها حلفاء إقليميين ودوليين أقربهم الجرائر التي تشترك بحدود مع الصحراء، والتي أبدت استعدادها لخوض القتال من جديد إذا لزم الأمر. كل هذا شكل أرضية هشة لبناء توجه مختلف حول قضية الصحراء.

يضاف إلى كل ما سبق أن إشارات باتت تصدر من الولايات المتحدة مع نهاية ولاية ترامب واستلام جو

بايدن للرئاسة، فيبدو أن أطرافاً ضمن إدارة هذا الأخير لا ترى قرار ترامب صائباً، وبدأت التصريحات المتفرقة التي تؤثر إلى احتمال سحب الاعتراف الأمريكي، وعلى الرغم من أن قراراً جديداً لم يصدر بعد، إلا أن وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن أكد أن جملة من الملفات تخضع للمراجعة، ومن ضمنها ملف الصحراء المغربية، وهذا ما أكدته القائم بأعمال السفارة الأمريكية في إسبانيا، وأشار إلى أن إعادة التقييم لا تزال جارية.

تصعيد وجلسة مرتقبة في مجلس الأمن

في الجانب العسكري، يجري تداول أنباء تفيد بقيام الجيش المغربي بتنفيذ عملية باستخدام طائرات مسيرة نتج عنها مقتل قيادي بارز في جبهة البوليساريو، وقد أوردت وكالة أنباء تابعة للجبهة خبراً حول الحادثة لتتم إزالته في وقت لاحق، حسب ما ذكرت وكالة الأنباء الفرنسية في 8 من شهر نيسان الجاري، وعلى الرغم من أن الأنباء متضاربة حول الموضوع إلا أن تصعيداً عسكرياً يلوح في الأفق. وتترافق الأعمال العسكرية الجارية مع تحركات في مجلس الأمن، الذي سيعقد جلسة في 21 من شهر نيسان الجاري، ومن

المقرر أن تناقش الجلسة مسألة تعثر تعيين مبعوث دولي جديد، بالإضافة إلى بحث آخر التطورات في المسألة. ومن جانب آخر، ضجت وسائل الإعلام بالأنباء التي تفيد بقيام حزب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بفتح فرع له في مدينة الداخلة، ثاني أكبر مدن الصحراء المغربية، وعلى الرغم من أن خطوة حزب «الجمهورية إلى الأمام» الفرنسي لا تتناقض مع الموقف الفرنسي شبه الرسمي، والمعلن منذ 2007، القائم على تأييد المبادرة المغربية التي تطرح بسط سيطرتها على الصحراء الغربية مع إعطائها الحكم الذاتي، إلا أن خطوة الحزب الفرنسي قد تترافق مع تحرك في مجلس الأمن في محاولة لاستصدار قرار جديد في مجلس الأمن، إلا أن حظوظ هذه الخطوة محدودة هي الأخرى، فروسيا تعلن صراحة تمسكها بالقرارات الصادرة، وتتصرف الجزائر على هذا الأساس أيضاً، فترفض التفاوض مع المغرب على هذا الأساس، مما يفتح المجال مجدداً لتجاذبات في مجلس الأمن، قد تنتهي باستخدام حق الفيتو بوجه قرار جديد، بالإضافة إلى أن الموقف الأوروبي لا يتفق مع التوجه الفرنسي الأخير، مما سيزيد من تعقيد العلاقات داخل الاتحاد الأوروبي.

• فرضت السلطات الروسية، يوم الجمعة 16 نيسان، حظراً على دخول 8 مسؤولين أمريكيين حاليين وسابقين إلى أراضي روسيا في إطار الرد على سياسة العقوبات من قبل الولايات المتحدة.

• أعلن جهاز الأمن الفدرالي الروسي، يوم السبت 17 نيسان الجاري، اعتقال القنصل الأوكراني، الكسندر سوسونيك، في مدينة بطرسبورغ، أثناء استلامه معلومات سرية من مواطن روسي.

• أعلن مساعد وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، عن التوصل إلى تفاهم جديد حول الاتفاق النووي، وأرضية مشتركة بين أطراف الاتفاق، لافتاً إلى أن مفاوضات فيينا بلغت نقطة يمكن فيها العمل على «نص مشترك».

• كشفت بيانات صينية رسمية، أن الناتج المحلي الإجمالي قفز بوتيرة قياسية قدرها 18.3% مقارنة بالربع الأول قبل عام. وجاء هذا التسارع بتعافي اقتصاد بدعم من الطلب المتزايد على المنتجات الصينية والدعم الحكومي للشركات الصغيرة وانحسار الجائحة.

• أكد السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي في كوبا، راؤول كاسترو، تخليه عن قيادة الحزب وانتقالها إلى «الجيل الشاب المفعم بروح معادة الإمبريالية»، داعياً إلى إقامة حوار مع الولايات المتحدة دون التخلي عن مبادئ الثورة.

• أعلنت وزارة الدفاع الأفغانية عن مقتل 44 عنصراً من حركة «طالبان»، يوم الجمعة الماضي، جراء عمليات عسكرية قامت بها القوات الأفغانية.



التدخل الصيني - الروسي في إفريقيا



يصل في نهاية العام إلى 35%. أدى الكساد العالمي وانتشار الوباء إلى قيام الدول الغربية بإغلاق حدودها أمام العمالة المهاجرة القادمة من إفريقيا، ليتحول هذا الأمر بلا شك إلى مشكلة كبيرة. توقع الاقتصاديون انخفاضاً بنسبة 20% في الحوالات المالية من المهاجرين في الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وهذا يعني خسارة أكثر من 100 مليار دولار. انخفاض تدفق المهاجرين الدوليين من الجنوب العالمي إلى الشمال العالمي سيصبح على الأرجح ميلاً ثابتاً يبقى لما بعد وباء كورونا والكساد الاقتصادي. عزز الوباء بشكل موضوعي مكانة القوى في أوروبا والولايات المتحدة التي دعت تقليدياً إلى تشديد تشريعات الهجرة. ينظر الآن إلى المهاجرين من أية دولة على أنهم ناقلون محتملون للفيروسات، علاوة على أن انتقال النموذج الاقتصادي الغربي إلى التكنولوجيا المتقدمة يعني نقص الحاجة لعمالة إضافية تأتي تقليدياً من إفريقيا. تلقى القطاع السياحي نصيبه من الأزمة أيضاً، حيث قدرّت منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة «UNWTO» الانخفاض في تدفق السياح بنسبة تتراوح بين 20 إلى 30%، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره 300 إلى 450 مليار دولار من عائدات قطاع السياحة في الاقتصاد العالمي. بالنسبة للعديد من الدول الإفريقية «المغرب، وجنوب إفريقيا، وتونس، ومصر، وزيمبابوي»، ترتقي السياحة الأجنبية لتكون أحد مصادر الدخل الرئيسية، وستبلغ الخسائر فيها مليارات الدولارات. في حين أنّ جدول الأعمال العالمي يسلط الضوء على القضايا المتعلقة بالوباء، فالأولويات التقليدية للدول الإفريقية المرتبطة بمهام التحديث الاجتماعي والاقتصادي التي لم تتحقق حتى الآن، يتم إجبارها حتماً على التراجع. سيكون من الصعب إبقاء مستوى التركيز ذاته لدى المنظمات الدولية ومؤسسات التنمية متعددة الأطراف، ووكالات المساعدة التكنولوجية

حالة الطوارئ المفروضة في البلاد منذ نيسان 2017. لكن إذا ما نظرنا إلى معطيات أخرى، فبعض القادة الأفارقة بحاجة إلى دعم الجيش في مكافحة انتشار الوباء، تبعاً لكونه مؤسسة فاعلة في الدول الإفريقية. قد يجادل البعض بأنّ الموقف المعزز للجيش في إفريقيا بات ظاهرة طويلة الأمد غير مفيدة بالوباء. ولا يزال السؤال عما إذا كانت فاعلية الجيش في مقاومة الوباء لا تزال قائمة في ظل الأزمة الهيكلية في إدارة الأزمة الاقتصادية.

أزمة الهيكل الاقتصادي العالمية

في ربيع 2020 دخل العالم كساداً اقتصادياً توقع معظم الخبراء حدوثه منذ وقت طويل. كانت هناك آمال كبرى معلقة على توصل الولايات المتحدة والصين إلى اتفاق تجاري، والذي كان متوقعاً منه إنعاش الأعمال الاستثمارية وتقديم نمو اقتصادي مستقر خلال العام. لكن بعد وقت قصير خابت هذه الآمال.

يُظهر التاريخ الاقتصادي بأنّ الكساد يكون قاسياً بشكل خاص على الاقتصادات الضعيفة. ومعظم الدول الإفريقية تعتمد بشكل مفرط على مصادر التمويل الخارجي بأشكالها المتنوعة: 1- الاستثمار المباشر، 2- التحويلات المالية من العمالة المهاجرة، 3- عائدات السياحة الوافدة، 4- برامج المساعدات الخاصة والحكومية والدولية للمانحين. ضربت الأزمة هذه المصادر الأربعة.

الأسواق المالية في إفريقيا كانت الأسرع استجابة للوضع الجديد: في آذار 2020 وصل استنزاف رؤوس الأموال من الدول الإفريقية إلى عشرات مليارات الدولارات، في نهاية عام 2021 قد يصل الانخفاض في المحافظ الاستثمارية الخاصة ببعض الدول الإفريقية إلى 80%، وهو ما سيُشكل بالتأكيد مخاطر حقيقية على استقرار الأنظمة المالية الوطنية. من المرجح أن يكون الانخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر أقل حدة، لكنه قد

ستضع الأزمة الإفريقية الحالية مؤسسات الدولة السياسية الهشة في أغلب الأحيان تحت اختبار قاسي قد ينجم عنه على المدى الطويل تطور في الاستبداد والدكتاتورية



في 2020 دخلت البشرية في أعماق الأزمات وأكثرها تعقيداً منذ بداية الألفية. لهذه الأزمة نواح كثيرة، ولا أحد يشك بأن هذه الأزمة بعالميتها ستحدث تحولات جذرية في المجتمعات حول العالم بسرعة كبيرة. لكن ما هو واضح أيضاً أنّ لهذه الأزمة عواقب مختلفة على الصعيد الإقليمي. وكما يحدث دائماً في مثل هذه الأزمات، فسنرى تغييراً في موازين القوى بين اللاعبين الدوليين، وتحولات قد تطيح بانظمة ومؤسسات دولية لتحل محلها أخرى باتت الحاجة إليها ماسة وبات صعودها مبرراً موضوعياً. بالنسبة لإفريقيا، سنشهد بكل تأكيد الكثير من التأثيرات التي ستلحق بالقارة. تقدّم قاسيون على أجزاء لهذا الغرض، ترجمة تلخيصية لتقرير نشره مركز أبحاث «مجلس العلاقات الخارجية الروسي»، أعدّه باحثون مرموقون.

■ عدد من الباحثين

والاقتصادية الناشئة في عالم بعد الأزمة. سينظر الغرب عموماً إلى القارة الإفريقية بوصفها مشكلة أكثر من كونها فرصة. مصادر الغرب الجاهزة لتزويد إفريقيا ببرامج تكنولوجية ومساعدات إنسانية وتفضيلات تجارية وقروض مدعومة، ستصبح أقل، وتقلص بشكل متزايد. ستستمر النزاعات المسلحة القائمة بين البلدان، والنزاعات الأهلية، في الاشتعال والهبوط بشكل كبير. بالاعتماد على مجموعة كاملة من المتغيرات المستقلة الداخلية والخارجية، قد تحقق بعض دول القارة اختراقات شديدة اقتصادية واجتماعية، وتتمكن من التحول للنموذج التكنولوجي الجديد والاستقرار الاجتماعي. حتى تتمكن الدول الإفريقية من تحقيق تنمية واختراقات يجب أن يكون ذلك ضمن الوصول إلى «صفقة هائلة» بين الشمال العالمي والجنوب العالمي، يتخطى المؤسسات الدولية القائمة بشكل جذري.

ستضع الأزمة الإفريقية الحالية مؤسسات الدولة السياسية الهشة في أغلب الأحيان تحت اختبار قاس، والذي قد ينجم عنه على المدى الطويل تطور في الاستبداد والدكتاتورية. يمكننا ملاحظة حضور مثل هذا الأمر في بعض دول القارة منذ الآن، فرغم أنّ إثيوبيا لم تتأثر نسبياً بالوباء وبالأزمة الاقتصادية، تقرر في آذار 2020 أن تؤجل الانتخابات إلى أجل غير مسمى. وفي نيسان من ذات العام قامت مصر بالتزعزع بانتشار الوباء لتمديد

لأزمة 2020 أبعاد رئيسية بالنسبة للقارة الإفريقية: وباء كورونا، والركود الاقتصادي العالمي، والانخفاض الحاد في أسعار المحروقات وغيرها من المواد الخام التي كانت تقليدياً المصدر الرئيس للسلع التصديرية للكثير من الدول الإفريقية، وتفاقم الصراع في المغرب العربي والساحل. كما قد يخلق تفاقم الصراع الجيوسياسي والاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين بعض الاحتمالات للدول الإفريقية، ولكن هذه الاحتمالات ليست بالضرورة إيجابية لأنها قد تحول الدول الإفريقية من فاعلين سياسيين عالميين إلى كينونات متنافسة، أو حتى متواجهة.

يوصلنا تحليل تمهيدي لعواقب الأزمة المنهجية على المدى القصير والمتوسط في إفريقيا لعدد من الافتراضات:

الكثير من الدول الإفريقية ستخرج من الأزمة مع صعوبات أكبر بالمقارنة مع بقية العالم، ومع الأقاليم الأكثر نجاحاً في شرقي آسيا، رغم أنّ بعض الدول الإفريقية قد تكون استثناء في هذا المجال. المشاكل التي كانت قائمة قبل الأزمة ستدخل مرحلة حادة جديدة. سيصبح الغرب على المدى المتوسط أقل اهتماماً بنمو إفريقيا. ستجد معظم الدول الإفريقية نفسها جزئياً أو كلياً مستبعدة من النظام الجديد للسلاسل التكنولوجية

«1: وصف الأزمة الإفريقية»

الأزمة. هذا نمطي بالنسبة للدول التي لا تملك شعوبها مدخرات كافية تجنبها العوز خلال الأزمات طويلة الأمد.

إن تعرضت مؤسسات الدولة الضعيفة أساساً في إفريقيا لمزيد من الضعف، وإن تعرضت هوية دولها للتآكل المصاحب، فقد نتوقع إحياءاً للقبليّة وغيرها من أشكال الهوية الجماعية، بما في ذلك الدينية والعرقية والإقليمية وحتى القائمة على السن والجنس. سيؤدي تنامي هذا الاتجاه إلى إضعاف مؤسسات الدولة والآليات القانونية الرسمية لإدماج مصالح المجموعة في العملية السياسية الوطنية. إن أزمة الدولة التي نشأت قبل أزمة 2020 بكثير لن تأخذ بالضرورة الشكل الانفصالي التقليدي. لكن يمكن أن تكون الأشكال التي ستخضعها أكثر خطورة متعلقة بالفساد، وتعميق اللامساواة وخلق أقطاب متنافسة خارج سلطة الدولة.

عندما تكون السلطات غير قادرة على تزويد السكان بالخدمات الاجتماعية الأساسية، تحل الهيئات غير الحكومية - بما في ذلك المنظمات غير الحكومية مشبوهة التمويل وكذلك الجريمة المنظمة - محل الدولة. على سبيل المثال: تتطور في شمال إفريقيا ممارسة اعتيادية منطوية على تجارة المخدرات، أو نقل البشر عبر أعالي البحار. تقدّم هذه الممارسات فرص عمل غير رسمية وكل ما يترتب على ذلك.

وفي الوقت الذي لا يبدو فيه احتمال انفجار تفرّجات اجتماعية في مختلف البلدان بالقوي، إلا أن حدوث طفرة حادة في الأنشطة السياسية لمختلف الجماعات، بما في ذلك الجماعات المتطرفة، تبدو مرتفعة. كما أن احتمال صعود الحركات السياسية اليسارية الجذرية العابرة للحدود إلى الساحة هو احتمال قائم، فهناك الأنظمة لا بد أن ينتج قطبين متضادين، أحدهما يتمرد دون أن يهدد مصالح النخب الحاكمة ويكون مرتبطاً بها، والآخر يتنظم من أجل ضرب النخب وعدم السماح بإدامة مصالحهم.

لا أحد يمكنه التنبؤ بثقة عن المسار الذي ستسلكه الصراعات الإفريقية، وإن كانت ستتحل في المستقبل القريب. سترتبط حالات الصراع الجديدة في حال بقي الأمر على هذا النحو بالقتال من أجل الموارد «يشمل هذا المياه»، ووضع الأقليات العرقية والطائفية، وإدارة تدفقات الهجرة، ومحاولات تعزيز مكانة الفرد ضمن ما يسمى «بالدولة الفاشلة». ستنتشر بشكل خاص محاولات تمويل الحروب الأهلية والصراعات الداخلية الأخرى، بهدف إشراك كل من الدول المجاورة والمطالبين بالهيمنة الإقليمية والدولية.

الدول الإفريقية مهددة في النظام العالمي الحالي بمواجهة خطر أزمة تنمية شاملة لن تكون قادرة على مواجهتها وحيدة. وقد تفكر الدول الناجحة نسبياً في امتلاك السلاح النووي وحتى السلاح الكيميائي ضمن محاولاتها إيجاد ضمانات لأمنها القومي. الإنفاق العسكري المتزايد للدول الإفريقية يمكن أن يحول مواردها المحدودة بعيداً عن المهام الاجتماعية والبيئية الأكثر أهمية، خاصة في ظل فقدان البلدان التي تقع في مناطق الصراع جاذبيتها بالنسبة للمستثمرين. تأثير الأزمة، وكذلك أي حل لمواجهتها، سيكون كبيراً ويمتد إلى عقود قادمة.



سيزداد كذلك اعتماد إفريقيا على الواردات الغذائية بسبب التدهور البيئي. في الوقت الحالي تضطر إفريقيا إلى استيراد ما قيمته 35 مليار دولار من المواد الغذائية سنوياً. من المتوقع أن تزيد هذه الواردات إلى 110 مليار دولار بحلول 2025. سيعني التدهور البيئي وزيادة التصحر والكوارث البيئية حدوث انتقال مديني إجباري. فمع وجود أعداد كبيرة من الفلاحين غير القادرين على الحفاظ على نمط حياتهم التقليدي، سينتقل هؤلاء إلى التجمعات السكانية المكتظة في المدن، ما يعني زيادة التوترات الاجتماعية في المدن، وهجر الريف وتركه.

وعلى أي حال ننسى أن الدول الغربية قامت في الماضي القريب بالسماح، بل وبتشجيع، نقل منشآت إنتاج الطاقة القدرة إلى إفريقيا، الأمر الذي أدى إلى اعتماد الدول الإفريقية في طاقتها على المصادر القدرة. ومع تشدد الغرب بتطبيق قوانين عدم قبول واردات ومنتجات مصنعة دون توافق مع تشريعاتها البيئية الوطنية، سيعني هذا كساداً أكبر. ولا يقتصر تأثير هذا على القطاع الصناعي الإفريقي، بل ينسحب إلى الزراعي والسياحي؛ عمادا للاقتصادات الإفريقية.

الأزمة السياسية

تظهر التجربة التاريخية بأن المجتمعات التي تواجه أزمات كبرى «حروباً وهجمات إرهابية وكوارث طبيعية وأوبئة» تتجه إلى التوحد خلف قائد سياسي، وتضع بشكل مؤقت خلافاتها السياسية والإيديولوجية جانباً. أزمة 2020 عززت نمطاً من التوحد السياسي في أوروبا وآسيا الشرقية وكذلك في إفريقيا. المحتجون زلوا إلى الشوارع في الكثير من الدول، وارتفعت أسهم القادة الوطنيين، وحتى المعارضون نادوا «بهذه كورونا».

لكن التجربة التاريخية ذاتها تظهر لنا بأن هذا التوحد قد يكون قصير الأمد، وخاصة إن لم تتمكن البلاد من تحقيق أي نجاح في مقارعة

جديدة، وهي التي ستكون عرضة لاستقطاب التطرف السياسي وأشكال مختلفة من النشاط الاحتجاجي، الأمر الذي قد يعني إحكام الآليات الاستبدادية. تتمثل المشكلة الأخرى في هذا السياق في المهنيين الشباب المنضمين إلى سلاسل تصنيع سلع وخدمات دولية بعيدة، والذين يتسربون من دورات الإنتاج داخل دولهم. هذا نوع من «الهجرة الصناعية» دون تغيير محل الإقامة.

اللامساواة في قدرة الوصول إلى التعليم العالي قد تكثف وتوقد للمزيد من المشكلات. فمن جهة سيؤثر انخفاض حركية التلاميذ على شباب إفريقيا ككل، فمعظم المصادر التي تمول تعليمهم في الغرب بدأت بالنحوص والتوقف. علاوة على أنهم سيواجهون تشريعات هجرة أكثر صرامة في البلدان المتقدمة. من جهة أخرى ستؤدي مشكلات الموازنة في الدول الإفريقية إلى انخفاض نسبي في نوعية التعليم العالي العام بالمقارنة النسبية مع التعليم العالي الخاص. سيعني هذا ازدياد الطلب على خريجي جامعات النخب في الأسواق العالمية، وليس في إفريقيا. وعليه ستتفاقم مشكلة التوظيف في المجالات الرئيسة للتحديث الاجتماعي والاقتصادي.

قد تؤدي الأزمات إلى التخلي عن محاولات وضع معايير بيئية موحدة يمثل العالم لها. سيتسارع على إثر ذلك التدهور البيئي في العديد من الدول الإفريقية. وسيؤدي ذلك - بمساعدة من النمو السكاني الكبير - إلى انخفاض كبير في نوعية الحياة، الأمر الذي سيكون له عواقب اجتماعية واقتصادية وسياسية كبرى.

قد تتمكن الدول الإفريقية المزدهرة اقتصادياً من حل مشكلة المياه لديها من خلال تنفيذ مشاريع تحويل مياه البحر باهظة الثمن، لكن بالنسبة للدول الفقيرة لا يبدو هذا الخيار ممكناً. وحتى بالنسبة للدول الثرية لن يكون هذا الخيار ممكناً في ظل غياب التدخل الحكومي واعتماد الاقتصاد النيوليبرالي.

الوطنية والمؤسسات الخيرية الحكومية والخاصة. من المرجح أن ينخفض إجمالي الموارد المالية القادمة إلى إفريقيا من الغرب في المستقبل القريب بدلاً من أن يزداد، بينما سيستمر استنزاف رأس المال من إفريقيا إلى الغرب كجزء من ظواهر وتأثيرات الأزمة الرأسمالية العالمية المعروفة والمجربة من قبل.

عواقب «الأزمة»

من الآراء الشائعة أن «الأزمة» الاقتصادية ستكون إحدى العواقب طويلة الأمد للأزمة. ستصعد تحالفات التكامل المغلقة جزئياً على خلفية تآكل المؤسسات العالمية القائمة. إذا ثبتت صحة هذه التنبؤات، فقد تجد غالبية دول إفريقيا بأنفسها غير المجدي تشكيل منطقتها الاقتصادية. في هذا السيناريو ستصبح الدول المترابطة جيوسياسياً قادرة على العمل كمناطق «مكتلة الأركان».

من غير المحتمل أن تتمكن أغلب مناطق الجنوب العالمي، بما في ذلك الدول الإفريقية، من إنشاء أنظمة تعاون اقتصادي إقليمي «مكتلة»، لذا سيتعين عليها محاولة الاندماج في مجموعات القادة الاقتصادية بشروط غير مواتية مسبقاً. ورغم وجود احتمال تحول القارة الإفريقية إلى منطقة تجارة قارية حرة في المستقبل بسبب المستوى المنخفض نسبياً للتجارة المتبادلة بين دول القارة في الوقت الحالي، فالأزمة وتدهور شروط التجارة الدولية بالنسبة للدول الإفريقية التي لا تملك آليات «أمان»، مثل الاتفاقيات المنفصلة مع الأطراف الرئيسية في التجارة العالمية.

أزمة البطالة الحادة في إفريقيا وعدم قدرة الدول على التكيف مع التحول المتزايد إلى الاقتصاد الرقمي يعني معاناة أكبر للقارة. إذا ثبت أن السلطات غير قادرة على توفير آليات فعالة تضمن قدرة القوى العاملة الإفريقية على التكيف، فستبدأ مجموعات سكانية كبيرة بالتحول إلى عناصر هامشية

هناك مشكلة في المهنيين الشباب المنضمين إلى سلاسل تصنيع سلع وخدمات دولية بعيدة والذين يتسربون من دورات الإنتاج داخل دولهم

إنجلز: بين سرعة الصوت وتسارع الأزمة



في مقاله «دروس انتفاضة موسكو» يشدد لينين على فكرة أساسية من مقدمة إنجلز لكتاب ماركس «الصراع الطبقي في فرنسا»: «إن التكتيك العسكري رهن بمستوى التكتيك العسكري، فإنجلز هو الذي كرر هذه الحقيقة ووضعها مضمومة في أفواه الماركسيين». وكان لينين في مقاله يدرس تطور فكرة التكتيكات التي تسلكها الفئة المنتفضة انطلاقاً من مرحلته التاريخية والتحولات التي طالت بنية أجهزة الدولة «وحكماً أدوات القمع في يد جهاز الدولة العسكري» وشروط الصراع الطبقي بالضرورة، من مرحلة المسدسات في الدفاع عن المتاريس إلى مرحلة المدافع مثلاً. فما هو تطور هذه المسألة تاريخياً من انتفاضة موسكو وصولاً إلى الأسلحة الحديثة والمرحلة التي تطورت إليها الإمبريالية؟ وهل هي اليوم مطروحة في شكلها النظري على غالبية القوى الثورية؟!

■ د. محمد المعوش

في الثورة البلشفية والحرب العالمية الثانية

تتركز كل الخبرة الناضجة في تجربة الثورة البلشفية ليس لأنها تختزل كل الحركات الثورية في العالم، بل بكل بساطة لأنها هي من طبعت تلك الحركات اللاحقة بملامحها، لا بل يجب القول: إن كل الحركات الثورية من كوبا إلى فيتنام إلى الصين لا يمكن فهمها بمعزل عن الحالة التي كانت الثورة البلشفية إلى جانب تلك الحركات التالية تاريخياً لها، فالثورة السوفييتية كانت حاضرة في كل الحركات الثورية التي تبعتها. وهذا حديث آخر سنمر عليه في سياق المادة ربطاً بهدف المادة نفسها.

بعد «دروس انتفاضة موسكو»، وخلال الحرب الأهلية التي تلت الثورة البلشفية، ومن بعدها في الحرب العالمية الثانية، أي: في المرحلة التي انطبع الصراع الطبقي بها بملامح الإمبريالية والصراع معها في تداخل كبير بين الوطني والاقتصادي الاجتماعي - تطورت الفكرة، مع لينين: في سياق تطوير الجيش الأحمر للدفاع عن الحركة في مواجهة قوى الثورة المضادة والجيوش الإمبريالية التي حاولت قتل الثورة، حيث أشار لينين في غير مرة إلى الانتباه إلى تكتيك الجيش عند التفكير السياسي في مسألة من المسائل، ومنها الصلح مع ألمانيا وقتها، حيث قِيم سرعة نقل المدافع إلى الحدود أخذاً بعين الاعتبار سرعة أحصنة الجر ربطاً بسوء حالة الطرقات، وعليه حاجج بضرورة الهدنة مع الألمان. ولاحقاً كانت ذروة التعبير عن فكرة ربط التكتيك بالتكتيك، هي خطة ستالين التسلحية قبل الحرب، ولاحقاً في السلاح الدفاعي الرديء متكثفاً في السلاح الجوي والصاروخي بعيد المدى، ومن ثم السلاح النووي الرادع الذي اعتبر نقطة وصول ضرورية لإقامة التوازن العالمي. وهكذا، وفي المنصة التي وصل إليها الخط البروليتاري الاشتراكي تاريخياً، انحكمت حركة النقيض الطبقي الرأسمالي بتقدم تكتيك الاشتراكية، بينما كان سابقاً تقدم التكتيك لدى الطبقة المسيطرة الرأسمالية هو الذي يحكم تكتيك القوى الثورية التي كانت تسعى إلى اللحاق بتكتيك النقيض الرأسمالي.

حتى سقوط الاتحاد السوفييتي وبعده بقليل

بقي هذا التكتيك «الثوري» الموروث حاكماً للتوازن السياسي العالمي حتى انهيار الاتحاد السوفييتي. ولكنه لم يتغير بالكامل بعد انهيار السلطة السوفييتية - ولا نقول انهيار كامل الكيان المادي لموروث الثورة السوفييتية إن كان في جهاز الدولة أو الجيش أو المجتمع، وعلاقاته التي نشأت نتيجة للانتقال الثوري نفسه طوال عقود من التجربة الاشتراكية. ما بقي من هذا التكتيك هو السلاح النووي أولاً، ومن ثم السلاح الصاروخي والجو - فضائي الإستراتيجي الروسي الذي لعب دوراً بارزاً في المعركة الإمبريالية على يوغسلافيا مثلاً. ولكن الضعف الذي طال الفضاء السوفييتي بكامله، ومن ثم الفراغ الذي تركه التراجع الثوري في العالم، انفتح المجال للخصم لكي يتقدم بتكتيكه الاتصالي والفصائي والجوي والتقليدي، وينزله إلى مساحة الصراع السياسي.

التطور في النظام العالمي، وتكتيك وتكتيك الخط المتقدم

انطلاقاً من فكرة تناسب التكتيك مع التكتيك، ربطاً بشروط الصراع الطبقي - الوطني عالمياً - إن الحركة المضادة للإمبريالية التي هي في الوقت ذاته حركة اعتناق تحرري اقتصادي - سياسي، ورثت واعتمدت على التكتيك الموروث من مرحلة التقدم الثوري السابق، وخضعت في الوقت ذاته لتعقيد العلاقات وترابط البنية العالمية بشكل كبير طوال عقود من توسع النيولبرالية.

ففي لحظة تاريخية تمظهرت في أواسط العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، في مرحلة عودة ظهور الأزمة الرأسمالية، أطل الخط النقيض للإمبريالية في شكله التاريخي الحالي. فالمعركة التي خاضتها الإمبريالية على الشعوب والدول التي امتدت منذ الـ 2008 «لحظة انفجار الأزمة» توقفت بالمعنى التاريخي على تخوم فعالية التكتيك الموروث إياه، وما طال هذا التكتيك من تطوير لدى الطرف الروسي تحديداً، وما قدّمته الصين من تطوير لتكتيكها العسكري. فإذا كان المطلوب تدمير روسيا والصين كقوتين قادرتين على

قلب العلاقات العالمية، لكي تنفّس الرأسمالية العالمية عن أزمته، فإن هذا أولاً غير ممكن بسبب الردع النووي والسلاح الإستراتيجي الدفاعي الصاروخي والجوي لدى هاتين الدولتين. وثانياً: فإن هذا التكتيك أصبح يحمل بعداً عالمياً ربطاً بترابط العالم الشديد في المرحلة الراهنة. وكان تكثيف ذلك في التدخل الروسي في الأزمة السورية تحديداً، أو في السلاح المتطور الذي وصل إلى قوى مقاومة، كالسلاح المضاد للدبابات «كورنيت» الذي استخدمته المقاومة الإسلامية في الجنوب اللبناني ضد دبابة الميركافا، أو في المساندة العسكرية الروسية لفرنزويلا في سياق تدميرها من قبل الغرب.

إذ، إن الصراع الطبقي في شكله التاريخي الراهن ضد الرأسمالية في مرحلتها الإمبريالية، وحماية عملية الانتقال العالمي الضرورية، لا يمكن فصله اليوم عن المستوى الذي وصله التكتيك المضاد للإمبريالية، وأية حركة سياسية في العالم اليوم وانطلاقاً من الشكل الذي تخوض به الإمبريالية الحرب على الدول والشعوب، لا يمكن لها أن تفكر وتمارس «وهنا تكتيكها» خارج هذا السياق وخارج هذه العلاقة مع التكتيك «الصدّيق» الروسي والصيني تحديداً. وهذا ما يحتم موقفاً سياسياً متلائماً مع ضرورة الخضوع لمعادلة التكتيك نفسها، إن شاء العقل السياسي للقوى التي تطرح قضية التغيير أم لم يشأ ذلك. هذا ما فهمته العديد من الدول التي تناور تاريخياً، لا لكي تقوم بعملية تغيير كما نقول باتجاه الاشتراكية، بل لكي تحمي موقعها في مرحلة التفتيت الممنهجة، فعدد الدول التي استوردت السلاح الصاروخي الروسي أس 300 وأس 400 ليس بقليل من تركيا إلى الهند.

عنصر السرعة والتفوق

من مميزات التكتيك المواجه للإمبريالية اليوم ليس فقط في كونه كابحاً يقيم التوازن، بل في كونه متفوقاً أيضاً «باعتراف الولايات المتحدة نفسها»، إنه أصبح متقدماً بالمعنى النوعي. فالمرحلة الحالية وبسبب عمق الأزمة وحدتها هي مرحلة تسارع تاريخي، يبدو أنها

أعطت ملامح ضرورتها إلى التكتيك. فعلاقة التلاؤم الضروري للتكتيك المضاد للإمبريالية مع تكتيك الإمبريالية فرض عليه ضرورة السرعة، ليس فقط لناحية عدم قدرة العدو على رده لسرعته «بعد وجود منصات صد الصواريخ الباليستية المطورة سابقاً» وصولاً إلى سرعة 20 ماخ «أسرع 20 مرة من سرعة الصوت»، ولكن أيضاً لضرورة التلاؤم مع حاجة الإمبريالية إلى التصرف السريع، كونها أساساً في معركة مع الوقت، ومع موعد أفولها. للإشارة، كان الاتحاد السوفييتي على بعد خطوات قليلة من تطوير السلاح فرط الصوتي، ومن المفيد القول: إن سلاح ما قبل فرط الصوتي هو صاروخ «موسكيت» (وهو صاروخ بحري) «سرعة 3 ماخ» الذي تم إدخاله في الخدمة أواخر السبعينيات.

فالسلاح فرط الصوتي الروسي اليوم هو ذروة التكتيك على الساحة العالمية، مثل: أفنغارد «الطليعة» وهو صاروخ يطلق من البر «سرعة حوالي 27 ماخ، الذي يقدر على قطع المسافة من موسكو إلى نيويورك في 13 دقيقة تقريباً» والذي تسلاح به لأول مرة جيش صواريخ الراية الحمراء في منطقة الأورال الجنوبية في روسيا - وسارمات «الشيطان» وكنيغال «الخنجر القنّاص» وهو صاروخ يطلق من الجو، وتسيركون «صاروخ بحري»، وهناك السلاح الرادع أس-500. وهناك الصاروخ فرط الصوتي الصيني «دونغ فانغ» «رياح الشرق». قضية السرعة في المجال العسكري أشار إليها مثلاً وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف منذ عدة أيام في إشارته إلى مزاي الجيش الروسي وقدرته على الانتقال العملي السريع.

إن حركة الصراع «وتكتيكها» التي نسي البعض جوهرها الطبقي التاريخي اليوم لا يمكن فكّها عن التكتيك ومستوياته. فالمستوى الأكثر تقدماً اليوم للصراع في العالم هو الذي يجزّ وراءه كل مستويات الصراع الأخرى، في صراع عالمي يكتسب طابعه الأممي الأكثر اكتمالاً في المرحلة الراهنة. أما البقاء على متاريس الشوارع فذلك شبيه بالعودة إلى تكتيك العصر الحجري سياسياً.

من تناسب التكتيك

مع التكتيك

وشروط الصراع

الطبقي الوطني

فالحركة المضادة

للإمبريالية ورثت

التكتيك وخضعت

لتعقيد العلاقات

وترابط البنية

العالمية طوال

عقود توسع

النيولبرالية

في ذكرى الجلاء!

حلت الذكرى الخامسة والسبعون للجلاء العظيم الذي حققه الشعب السوري عبر كفاح طويل استمر حوالي 25 عاماً بشكل مختلف هذا العام.

قاسيون

فالجلاء الذي لم يكن مئةً من أحد، بل كان ثمرة مراحل متلاحقة من الكفاح الوطني من معركة ميسلون حتى انتفاضة الجلاء. وفي هذه الفترة، اشتعلت ثورات عديدة في البلاد السورية، أجبرها ثورة الشيخ صالح العلي في الجبال الساحلية، وثورة إبراهيم هنانو في الشمال، والثورة السورية الكبرى بقيادة سلطان باشا الأطرش، إضافة إلى ثورات مناطق الجزيرة والفرات وحوران وحلب وحماة والجولان وغيرها. وتحقق الجلاء بعد تضحيات عظيمة قدمها السوريون بسخاء.

واليوم، في الذكرى الـ 75 للجلاء، شاهدنا إحياء الذكرى بشكل فريد، إذ نشر المشاركون في احتفالات الجلاء القديمة أو أبناؤهم وأحفادهم، ذكرياتهم الوطنية في هذه المناسبة. على سبيل المثال لا الحصر، ففي جرمانا، نشرت صور المدينة في احتفالات الجلاء سنوات 1946-1954. وفي دير الزور، ظهرت صور العروض

الجماهيرية لعيد الجلاء عام 1957. وفي الجزيرة، كتب المشاركون ذكرياتهم عن احتفالات الجلاء في عامودا والحسكة سنوات 1988-1996. وفي السويداء وطرطوس واللاذقية وجبلة وحلب ودمشق ورأس العين وعفرين، نشر المشاركون في الاحتفالات القديمة أو الأبناء والأحفاد صور وذكريات احتفالات الجلاء، وكتب آخرون ذكرياتهم في وسائل الإعلام. سجلت هذه الذكريات ما يعنيه هذا



طوال عقود طويلة من التراجع في العديد من الأنحاء السورية. ذكريات أصغر البلدات إلى أكبر المدن. طرق الاحتفال المختلفة، وتراث الاحتفال في كل منطقة. ذكريات الناس المجهولين الذين صنعوا تلك الأيام، وعادت للظهور في هذه اللحظة بالذات من زمن الصعود وزمن «الشعب يريد». كما نشط المؤرخون والمهتمون بالتاريخ في نشر صور ووثائق جديدة حول الحركة الوطنية في ذلك الزمن.

اليوم في ذاكرة السوريين حتى الآن، فظهور الصور والذكريات بعد مضي كل تلك السنوات، يعني أن الناس يوقظون أنصع صفحات التاريخ الوطني في هذه اللحظة بالذات. ومن جهة ثانية، يعني ذلك الثوق الشعبي للسوريين لجلاء جديد في هذه الظروف التي تمر بها البلاد. نستطيع القول: إن التاريخ الوطني لم يدون كما يجب، وأظهرت الصور والذكريات ما كان مخفياً أو مغيباً

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



في الصورة: تبدو كلية الحقوق في منطقة البرامكة وسط دمشق، وأمامها مختلف أنواع المواصلات التي استخدمها طلاب الجامعات في خمسينات القرن الماضي من السيارة والدراجة الهوائية إلى العم أبو صابر الذي لم يغيب عن المشهد. ونتساءل: كيف ستكون مواصلات مدينة دمشق في خمسينات القرن الواحد والعشرين؟



هوليوود تعيد إنتاج فيلم سوفيتي

يستعد المخرج الروسي، ماريوس فايسبرغ، لتصوير نسخة معاصرة ناطقة بالإنجليزية من فيلم «سخرية القدر» الكوميدي السوفيتي. وسيبدأ تصوير الفيلم الصيف المقبل في الولايات المتحدة. وصرح المخرج لوسائل الإعلام: يسرني جداً أن يصبح تراثنا الثقافي السوفيتي ملكاً للعالم بأسره. وكنت أعمل طوال أعوام على إعداد هذا المشروع السينمائي، واستطعت أخيراً الحصول على سيناريو رائع كتبه زميلي، فلاديمير كوشيليف. ويذكر أن الأدوار البطولة في الفيلم تضم الفنانين الشباب من هوليوود، مثل: إيما روبرتس، توماس مان، جاريث هادلون، بريث روبرتسون.



الكتاب الأزرق للصحة العقلية

أصدرت وزارة التربية والتعليم الصينية أول أمر لتنظيم مواعيد النوم الليلي لتلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية مؤخراً. وقد تضمن الإشعار لوائح مفصلة لمواعيد وساعات النوم، ومواعيد الدراسة، والدروس الخصوصية واللامنهجية، ووقت اللعب، كما لا ينبغي للواجبات المنزلية والتدريبات واللعب أن تعيق مواعيد ومدة نوم التلاميذ. وأشار الكتاب الأزرق للصحة العقلية لعام 2020 إلى أن 95,5% من تلاميذ المدارس الابتدائية ينامون أقل من 10 ساعات، و90,8% من طلاب المدارس الإعدادية ينامون أقل من 9 ساعات، و84,1% من طلاب المدارس الثانوية ينامون أقل من 8 ساعات.

لانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

0999212404	حمدا لله ابراهيم	الحسكة	0999725141	صلاح معنا	طرطوس	0944484795	محمد عادل اللحام	دمشق وريفها	الهاتف	المحافظة
0933796639	جمال عبدو	حلب	0933763888	أنور أبوحامضة	حملة	0933145891	محمد زهري زهرة	حمص	0968844820	درعا
0945817112	محمد فياض	الرقه	0932801133	زهير المشعان	دير الزور	0988386581	صلاح طراف	اللاذقية	0935662555	السويداء

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2021 / 04 / 18» «قاسيون» اصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

كرّ أو فرّ؟ كيف نستجيب للخطر؟



وحتى مفهوم الخطر، أو العوامل المهددة للحياة، مختلفة أيضاً، فالخطر قد يمتد سنوات ويهدد الحياة بصورة تدريجية وغير مباشرة كسياسات الترهيب والتجوير والظلم الاجتماعي. كل هذا ربما يربك جسد الكائن الحي الذي اعتاد على فهم الأخطار المباشرة، وليس الأخطار التي تهدد وجوده على المدى البعيد.

قد يكون من المثير للسخرية إدراك أن أجسادنا ستعمل بصورة أحسن وأكثر فاعلية لحمايتنا من وحشٍ بهاجمنا في الغابة، أو حينما نجد أنفسنا أمام أفعى أو نمر مثلاً، رغم أن هذا الاحتمال الآن بات غير مرجح ضمن شكل حياتنا الحالية. لكن الأجساد ذاتها تكون أكثر استرخاء وبطناً عند مواجهة مفهوم الخطر بشكله المعاصر، كقوى سياسية خطيرة، أو منظومة عالمية مجحفة. مع ذلك، يعود الجسد للانقباض أمام الأسلحة والقصف والطائرات والقنابل، لأن هذا التسليح، كجزء من المنظومة التي تتخفى خلفه، هو الجزء الوحيد الذي تفهمه أجسادنا وتستجيب لخطره.

رغم أن استجابة «الكرّ والفرّ» قد تبدو عفوية أو غريزية إلى حد بعيد، على صعيد فردي أو جماعي، إلا أنها قابلة للتطوير والتحوير؛ إذ إن فهم هذه الاستجابة بمعناها الغريزي الضيق، أو بمعناها الاجتماعي أكثر اتساعاً، وتساعد المرء على فهم نفسه وتقييم الدرجة التي نجح فيها في تطوير دفاعاته أمام أي خطر كان، بحيث يسعى إلى تحويل استجابته من الفرار إلى المواجهة.

والظروف التي تؤثر بالثواني القليلة التي تسبق اتخاذ قرار المحاربة أو الفرار. وبالطبع كانت الفئران ضحايا هذا الشكل من التجارب، بعد وضعها في وعاء زجاجي ووصل أدمغتها بأسلاك كهربائية ومن ثم تهديدها ومراقبة كيفية استجابتها، ما بدا مثيراً أن الفئران التي تمت إخافتها في السابق كانت أكثر عرضة للاستجابة بعدائية ظهرت عبر هزها لذيها. ما معنى ذلك؟ ربما يمكن تفسير النتائج بالقول: إن ما بدا مخيفاً في المرة الأولى أمسى أقل إثارة للقلق في المرات التالية، أي إن الشجاعة قد تكون مكتسبة.

كرّ وفرّ أمام الأخطار الوجودية

حينما يتجاوز المرء حدود تأمل الاستجابة البيولوجية بذاتها، ويحاول مثلاً صياغة استنتاجات حول الطريقة التي تستجيب فيها شعوب بأكملها للشعور بالتهديد، يجد أن الأمر هنا بات أكثر تعقيداً؛ إذ تدخل هنا سلسلة من العوامل والمتغيرات التي تحدد شكل الاستجابات الجماعية للخطر، منها التاريخ والخبرات السابقة، أو التربية والإرث الثقافي الذي كثيراً ما يثمن فعل الفرار، المبرر عنه بمقولة «الهرابة ثلاثين المراحل» أو «امشي الحيط الحيط وقول يا رب السترة».

كما أن البطء الذي يحكم الحياة الاجتماعية وحركة التاريخ، يلعب دوره هنا؛ ربما كان الأمر أسهل لو أن الأمر لا يعدو كونه مجرد لحظات، وعلى الجسد أن يقرر فيها إذا ما كان عليه التجمد أو الهرب أو الهجوم. لكن في حياة المجتمعات الأمر مختلف،

**ربما كان الامر
اسهل لو ان الامر
لا يعدو كونه
مجرد لحظات
وعلى الجسد ان
يقرر فيها اذا ما
كان عليه التجمد
او الهرب او
الهجوم**

على حياة الأفراد والمجتمعات. وعلى الطريقة التي يتصدى فيها الناس للشعور بالتهديد، ليس فقط الخطر الجسدي الذي يهدد بقاءهم، بل الخطر المعنوي والسياسي والاقتصادي الذي قد يهدد وجودهم وحياتهم على المدى البعيد.

وانت كيف تستجيب؟

هناك عبارة تقال على سبيل المزاح مفادها: «أنت كشخص لا تعرف إن كنت من جماعة المواجهة أم الفرار حتى توضع في ظرف مفاجئ يُشعرك بالتهديد، وعندها ستكتشف من أنت فعلاً. الأناس الذين تعرضوا لمواقف شبيهة سيفهمون المعنى وراء هذه الجملة. ففي الحقيقة استجابة المرء قد تحمل له قدراً كبيراً من المفاجأة، فهو قبل تلك المرة الأولى لن يعرف نفسه حقاً، ولن يفهم الطريقة التي يدافع فيها جسده عن نفسه أمام الخطر.

سواء كان الأمر يتعلق بمشاجرة في الشارع، أو حادثة سرقة أو تحرّش، تنتج تلك الخبرات جميعها للمرء فرصة فهم الطريقة التي يستجيب فيها غريزياً أمام خطر محتمل. أحياناً ما يشعر المرء بالفخر، حينما يجد في داخله قوة كامنة لم يعلم بوجودها، خرجت فقط لحظة الإحساس بالخطر. وفي أحيان أخرى تخيب استجابته ظنه، وتجعله يخجل من الانكفاء والهرب الذي استسلم له بعد أن وجد نفسه عاجزاً عن المواجهة.

الخبرات السابقة لفارة

كثيراً ما اهتم العلماء بتحديد الدوافع

في مجال علم النفس، يقال بأن المرء وحينما يجد نفسه في موقفٍ ضاغط أو خطر، يهدد حياته، يقوم بأحد شكلين من أشكال الاستجابات: إما الكرّ أو الفرّ، أو ما يعرف باللغة الإنكليزية بـ «Fight Or Flight Response».

■ نور ابو فراج

يشرح خبراء علم الأحياء وعلم النفس هذا النوع من الاستجابات بالقول: إن شعور الكائن الحي بالتهديد ينشط لديه الجهاز العصبي، ويؤدي إلى استجابة ضغط حادة تهيب الجسم للقتال أو الفرار. بحيث تكون هذه الاستجابات بمثابة تكييفات تطورية لزيادة فرص البقاء على قيد الحياة ضمن المواقف المهددة. هذا وتم توصيف هذا النوع من الاستجابات للمرة الأولى من قبل عالم النفس الأمريكي والتر كانون عام 1920.

ولذلك يمكن القول عموماً: إن الكائن الحي، وحينما يجد نفسه في موقف خطر غالباً ما يتجمد في مكانه غير قادر على الحركة، أو يسارع للبحث عن ملجأ يحميه، أو على العكس من ذلك يبادر لمهاجمة مصدر الخطر كي يحمي نفسه.

للحقيقة، فهم الطريقة التي تعمل بها هذه الاستجابة وتأمل الظروف التي تولدها أمرٌ مثير للاهتمام. ليس من منطوق أخذ درس في علم الأحياء والاستجابات الغريزية عند الكائنات الحيّة. بل لأن لاستجابات «الكرّ والفرّ» هذه إسقاطات شديدة الأهمية